النفاق القضائي تحت مظلة إسرائيل المعيارية:

عمليات الهدم العقابية

ما قبل الإدانة، العقاب الجماعي في الضفة الغربية

صورة الغلاف

مصعب شاور - الخليل

الصور الداخلية

عصام الريماوي

مصعب شاور

للإتصال بنا

مكتب رام الله

عمارة الميلينيوم، الطابق الثالث

شارع كمال ناصر، المصايف

هاتف: 7981 298 2 970+

فاكس: 2987982 2 970+

www.jlac.ps

https://www.facebook.com/JLACps

النفاق القضائي تحت مظلة إسرائيل المعيارية:
عمليات الهدم العقابية ما قبل الإدانة، العقاب الجماعي في الضفة الغربية

ربيكا موني

مركز القدس للمساعدة القانونية وحقوق الإنسان
Jerusalem Legal Aid and Human Rights Center

2023

الفهرس

تقديم مركز الفدس 4

1. المقدمة 9

2. سلطة الهدم الإسرائيلية في الضفة الغربية 13

أ. فلسطين تحت الاحتلال 17

ب. فلسطين المعاصرة والمشهد القضائي 19

ج. لائحة الطوارئ البريطانية (119) المتوارثة 21

د. الإنصياع لسلطة الجيش الإسرائيلي التقديرية 24

3. النفاق القضائي 29

أ. عمليات الهدم كعقوبة قبل الإدانة 30

ب. سياسة الهدم كعقوبة جماعية 34

4. الخلاصة 39

HYUNDAI
HYUNDAI

تقديم مركز القدس

ينشر مركز القدس للمساعدة القانونية وحقوق الانسان هذه الدراسة التي أعدتها الباحثة ريبيكا موني، طالبة مرشحة لنيل درجتي الدكتوراة والماجستير في القانون الدولي والقانون المقارن في كلية القانون - جامعة ديوك الأميركية، والتي عملت كمتدربة لدى المركز لمدة 40 يوما في صيف العام 2022، وأشرف على بحثها من طرف المركز المحامي وائل عبد الرحيم.

نشرت الورقة في مجلة القانون الدولي والمقارن في كلية القانون- جامعة ديوك، المجلد 33 ، العدد 2 ، على الصفحات 253 -288 ، في ربيع العام 2023.

تلحظ الدراسة أن الهدم العقابي يمارس منذ وقوع الاحتلال الإسرائيلي، وأنه يستند الى المادة 119 من أنظمة الطوارئ البريطانية للعام 1945، وتتبع أهميتها من حيث توقيتها، مع تصاعد إجراءات الهدم العقابي ولأنها "تُعد الأولى من نوعها والتي تحدد بشكل منفصل كيف يتناقض القانون الإسرائيلي مع عمليات الهدم العقابية على أرض الواقع" كما جاء في مقدمتها.

ومما يذكر أن سلطات الاحتلال قررت عام 2005، حسب توصيات لجنة عسكرية إسرائيلية برئاسة اللواء أودي شاني: "أن فعالية هذه السياسة كرادع أمر مشكوك فيه، وأنه من خلال خلق الكراهية تسببت في أضرار أكثر مما تنفع. (بيتسيلم، الملاحظة 43 المذكورة في البحث)" ونتيجة لذلك، توقفت عمليات الهدم العقابية لمدة عشر سنوات. واستؤنفت عام 2014 عندما قُتل طلاب المدارس الدينية الإسرائيلية في الضفة الغربية. ومع ذلك، مع "عدم وجود تأثير إيجابي على المحتوى السياس أو الأمني،" كانت عودة إسرائيل إلى عمليات الهدم العقابية في عام 2014 أقرب إلى"الانتقام غير المركز" كما جاء في البحث.

نفذت سلطات الاحتلال جريمتي هدم عقابي خلال 5 سنوات بين 2009 وحتى 2013، ولكنها عادت بقوة لممارسة هذا الشكل من العقاب الجماعي عام 2014 وحتى عام 2022، وهدمت بشكل كلي 94 منزلا وهدمت او أغلقت جزئيا 15 منزلا. وعند اعداد هذه الدراسة للنشر في مطلع كانون الأول 2023 كانت قوات الاحتلال قد هدمت كليا 34 منزلا، لتصل بذلك ذروة جرائم الهدم خلال عقدين من الزمن.

ومع هذه النسبة المتدنية من تدخل المحكمة الإسرائيلية العليا، التي تمارس قدرا كبيرا من النفاق، بقبولها بمبدأ العقاب قبل الإدانة، ومد العقاب ليشمل عائلات بأكملها، إلا أن تشكيل حكومة يمين أكثر تطرفا وعنصرية في دولة الاحتلال منذ مطلع العام 2023 وانقضاض أطراف هذه الحكومة على القضاء ودور المحكمة العليا، على علاته جعل من العبث مواصلة الانخراط في مسرحية الدور المستقل للمحكمة العليا التي تتحول الى خاتم مطاطي لحكومة الضم والتوسع والعدوان، مما دفع مركز القدس لإتخاذ قرار بوقف التوجه الى تلك المحكمة للاعتراض على قرارات الهدم العقابي، التي تقترب فرص النجاح في مواجهتها من الصفر، وخاصة بعد تغريم المحكمة المركزية الإسرائيلية لأحد المعترضين بغرامة بلغت خمسة آلاف شيكل وشن حملة تحريض واسعة من طائفة من المحامين العنصريين في إسرائيل ضد المحامية التي ترافعت في الملف باعتبارها تدافع عن "الإرهاب والإرهابيين" هذه ليست عدالة ولن تكون.

ومركز القدس، يقدر الباحثة ريبيكا مورني ويشكر جهودها
ويشكر أيضا المحامي وائل عبد الرحيم على جهوده

يوضح المركز أن نشر الدراسة لا يعني الموافقة على كل ما ورد فيها، وخاصة بعض المصطلحات المستخدمة، لكن المركز هو المسؤول لوحده عن الترجمة الى اللغة العربية، ويتحمل مسؤولية أي خطأ في الترجمة، التي جاءت مطابقة للبحث الأصلي باللغة الإنجليزية.

عصام العاروري

مدير المركز

ريبيكا موني

منذ انتهاء الانتداب البريطاني عام 1948 والاحتلال الإسرائيلي اللاحق لفلسطين، هدمت الحكومة الإسرائيلية آلاف المنازل الفلسطينية كإجراء عقابي في الضفة الغربية. وبعد تراجع طفيف في عمليات الهدم خلال جائحة كوفيد-19، عادت هذه الإحصائيات إلى الارتفاع مرة أخرى. تستهدف استراتيجية الهدم العقابية الإسرائيلية العائلات الفلسطينية البريئة، التي تزعم إسرائيل تورطها في جرائم أمنية ضدها. عندما يتم اعتقال المشتبه به، تأمر إسرائيل بهدم منزل عائلته-عادة، قبل محاكمة المشتبه به أو إدانته، وبغض النظر عما إذا كان يمتلك المنزل أو يقيم فيه بشكل دائم. وتستشهد إسرائيل بالمادة 119 كوسيلة دعم لعمليات الهدم العقابية التي تمارسها، وهي قانون من حقبة الانتداب البريطاني تدعمه وتستغله حالة الطوارئ" الدائمة في إسرائيل." وتمنح المادة 119 الجيش الإسرائيلي سلطة تقديرية واسعة في إصدار أوامر بالهدم العقابي، وقد قوبلت هذه المادة بإذعان وتأييد كبيرين من قبل المحكمة العليا الإسرائيلية. ومع ذلك، تؤكد هذه المذكرة أن استراتيجية إسرائيل العقابية لهدم المنازل تتعارض مع معايير الإجراءات القانونية الواجبة التي تم تأكيدها في مواضع أخرى من القانون الإسرائيلي. أولا، تنتهك عمليات الهدم العقابية احترام إسرائيل لحقوق المحاكمة العادلة ومبدأ افتراض البراءة، وتشكّل على نحو غير قانوني عقوبة ما قبل الإدانة. ثانيا، تتحدى هذه العمليات التقديرات الإسرائيلية للمسؤولية الفردية، والتي تتمثل في العقاب الجماعي. ونظرا لرغبة إسرائيل المعلنة في الثبات القانوني والانسجام المعياري، يتعين على المحكمة العليا أن تجد حلاً للنفاق القضائي المتأصل في تعاملها مع أوامر الهدم العقابية وأن تقيّد استخدام المادة 119.

حقوق النشر © 2023 ريبيكا موني، مرشحة لنيل درجة الدكتوراه في القانون ودرجة الماجستير في القانون المقارن والقانون الدولي من كلية الحقوق بجامعة ديوك، متوقع تخرجها عام 2024. شكرا للبروفيسور شيتونغ تشياو على ملاحظاته المدروسة وأ.وائل قط من مركز القدس للمساعدة القانونية وحقوق الإنسان في رام الله، فلسطين، على اقتراحاته المفيدة في إجراء البحوث الأساسية.

المقدمة

أولاً: المقدمة

اعتقلت القوات الإسرائيلية سميح محمد وابنه الأكبر يوسف، في 30 أبريل/ نيسان 2022، للاشتباه بتورطهما في مقتل حارس إسرائيلي بالقرب من نابلس في الضفة الغربية، فلسطين،[1] ودون محاكمة أو إدانة، أمرت إسرائيل بالهدم العقابي لمنزل عائلتهما في قرية قراوة بني حسان،[2] قبل لحظات من شروق شمس أول أيام عيد الفطر في 1 مايو / أيار 2022، وتحديدا في آخر أيام شهر رمضان، فجّرت القوات الإسرائيلية زرفيل المنزل دون أن تطرق الباب، مما أفزع زوجة سميح، نسيبة، وأطفالها الخمسة النائمين وأيقظهم فجأة،[3] شاهد إبنها بلال مرعوبا، الذي كان يبلغ من العمر ستة عشر عاما آنذاك، الجنود وهم يدخلون تحت جنح الظلام ويجهّزون المنزل للهدم، ويلتقطون الصور ويحدثون ثقوبا في الجدران لوضع المتفجرات،[4] تم بناء منزلهم في عام 1995 وتم تجديده في عام 2005 قبل ولادة بلال،[5] كان عمير شقيق بلال في التاسعة عشرة من عمره، وعماد في الثالثة عشرة من عمره، وعبد الله في الثامنة،[6] كان شقيق بلال الأصغر، محمد، يبلغ من العمر ثلاث سنوات فقط،[7] ولم يشارك أي منهم في الحادثة المزعومة الذي أدّت إلى صدور أمر الهدم العقابي.[8]

على الرغم من أن الجنود لم ينفذوا عملية الهدم في ذلك الصباح، إلا أنهم وعدوا بالعودة،[9] ولم يقدموا إشعارا خطياً يحدد تاريخ أو مبررات الهدم الوشيك، مما ترك نسيبة وأطفالها في حالة تخوف بشأن مصير منزلهم،[10] في 19مايو/ أيار 2022، قدّمت محامية نسيبة وعائلتها التماساً إلى المحكمة العليا الإسرائيلية ضد قرار استئناف عملية الهدم،[11] ورفضت المحكمة العليا الالتماس في 2 يونيو / حزيران 2022، وتم هدم منزل عائلتهما بعد ذلك بوقت قصير، إلى جانب أربع شقق أخرى في نفس البلدة،[12] تُركت نسيبة بلا مأوى، وأُجبرت على تربية أطفالها دون مأوى أو حماية أو دعم كما أُجبرت، من قبلها، العديد من النساء الفلسطينيات على المصير ذاته.[13]

---

1 مجلس منظمات حقوق الإنسان الفلسطينية،نداء عاجل مشترك إلى نظام الإجراءات الخاصة للأمم المتحدة بشأن أوامر الهدم العقابية الإسرائيلية ضد منازل نسيبة عاصي وأمل مرعي وعوض مرعي، (2 يونيو 2022); أنظر أيضا مقابلة مع وائل أ. القط، المستشار القانوني، مركز القدس للمساعدة القانونية وحقوق الإنسان . مركز القدس للمساعدة القانونية وحقوق الإنسان (JLAC)، رام الله ، فلسطين (19 أيار / مايو 2022)؛ محكمة العدل العليا 22/3401 قضية نسيبة عاصي ضد القائد العسكري (2022) (غير منشورة)

2 مقابلة مع وائل القط، الملاحظة 1 المذكورة سابقا.

3 المرجع السابق.

4 المرجع السابق.

5 المرجع السابق.

6 المرجع السابق.

7 المرجع السابق.

8 المرجع السابق.

9 المرجع السابق.

10 المرجع السابق.

11 المرجع السابق.

12 انظر تقرير حالة مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، (OCHA)عمليات الهدم والتهجير في الضفة الغربية: نظرة عامة (أكتوبر 4, 2022), https://www.ochaopt.org/sites/default/files/Demolition-Monthly-report-July-August_2022.pdf (« في 26 يوليو / تموز ، داهمت القوات الإسرائيلية قرية قراوة بني حسان (سلفيت) وهدمت منزلين من عدة طوابق لعائلات اتهم أفرادها بقتل حارس في مستوطنة إسرائيلية في أبريل / نيسان 2022.”); انظر أيضا بيانات عن الهدم والتهجير في الضفة الغربية، مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، (OCHA) https://www.ochaopt.org/data/demolition (آخر زيارة يناير 8 يوليو / تموز 2023) (تسجيل خمس عمليات هدم عقابية في قراوة بني حسان في 26 يوليو / تموز 2022، كانت اثنتان منهما عمليات هدم عقابية للسكن)

13 انظر ستيف هندريكس، حكم إسرائيلي نادر ضد ممارسة هدم منازل الفلسطينيين المتهمين بالعنف،WASH. POST(أغسطس. 19, 2020), https://www.washingtonpost.com/world/middle_east/rare-israeli-ruling-against-practice-of- demolishing-homes-of-pales-tinians-accused-of-violence/2020/08/19/e1996e5e-defb-11ea-b4f1- 25b762cdbbf4_story.html («سياسة [إسرائيل] لهدم المنازل تضع عبئا خاصا على النساء . . . في كثير من الأحيان, . . تترك زوجة أو والدة المهاجم المتهم تصارع للعثور على مأوى لبقية أفراد الأسرة.”);أنظر أيضا تقرير البعثة الخاصة للتحقيق في الممارسات الإسرائيلية التي تؤثر على حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني والعرب الآخرين في المناطق المحتلة، نقلت في مذكرة مؤرخة 3 تشرين الأول / أكتوبر 2022 من الأمين العام للأمم المتحدة. أ / 77 / 501 (أكتوبر. 3 ، 2022) («كما تؤثر عمليات هدم المنازل العقابية بشكل غير متناسب على النساء والفتيات الفلسطينيات، ولها آثار خطيرة على صحتهن الجسدية والنفسية.”)

لطالما جذبت ممارسات الهدم العقابية الإسرائيلية اهتمام الباحثين، وهي تعمل خارج أنظمة قانون الملكية مثل الإدانة، وتأتي بذريعة الضرورة العسكرية المزعومة في سياق سلطات الطوارئ الإسرائيلية،[14] في عام 1994، نشر دان سيمون مقالا يبحث في شرعية هدم المنازل من قبل إسرائيل،[15] وأشار إلى أن "عمليات الهدم تفرض عقوبات جماعية على الأبرياء "و" لذلك فهي تتعارض مع القانون الدولي والإسرائيلي ومع مبادئ العدالة المقبولة عالميا."[16] لقد مر ما يقرب من ثلاثين عاما على تحليل سيمون القوي، مما يستحق إعادة تقييم السوابق القضائية الجديدة وبيانات الهدم، في عام 2003، نشر بريان فاريل مقالا مشابها يقيم ممارسات الهدم العقابية الإسرائيلية من خلال نظرة دولية لحقوق الإنسان والقانون الإنساني،[17] وقال إن "عمليات الهدم العقابية يجب أن تخضع للتدقيق الكامل في لوائح لاهاي واتفاقية جنيف الرابعة،"[18] وعلى الرغم من اعترافه بأن عمليات الهدم العقابية تنتهك حقوق الإجراءات القانونية الواجبة بموجب القانون الدولي، إلا أنه لم يستعرض بشكل جوهري عمليات الهدم العقابية في سياق القانون الإسرائيلي،[19] يبلغ عمر مقال فاريل أيضا عشرين عاما، مما يستدعي مناقشة إضافية.

ومما استدعى كتابة هذه المذكرة المقال الذي كتبه غاي هاريس عام 2014 والذي يناقش عمليات الهدم بموجب القانون الإسرائيلي،[20] وقارن هاريس بين قانون المحكمة العليا لعمليات هدم المنازل والقانون الإسرائيلي الخاص في مجالات مماثلة،[21] ومع ذلك فقد ركّز هاريس في المقام الأول على عمليات الهدم كعقاب جماعي دون التركيز بشكل دقيق على آثار عمليات الهدم كعقوبة سابقة للإدانة،[22] بعد ثلاث سنوات، نشر ريان كوربيت مذكرة تتناول استخدام إسرائيل العقاب الجماعي في الضفة الغربية وتبحث في " أفضل منصة لمحاكمة هذه الانتهاكات،"[23] على الرغم من أنه ناقش عمليات الهدم كعقاب جماعي بموجب القانون الإسرائيلي والدولي، إلا أن تحليله لم يركّز حصريا على عمليات الهدم العقابية،[24] استعرض كوربيت مجموعة من استراتيجيات العقاب الجماعي، بما في ذلك إغلاق الطرق والمناطق ومداهمة المنازل في فلسطين،[25] و كمقال هاريس، لم تتناول مذكرة كوربيت صراحة الطابع السابق للإدانة لعمليات الهدم العقابية.[26]

---

14 انظر المناقشة أدناه الأقسام الثاني(ب) والثالث (أ) والملاحظات 119-140140 و214-215.

15 دان سيمون، هدم المنازل في الأراضي المحتلة، 19 مجلة جامعة بيل الدولية -1 (1994).

16 المصدر السابق صفحة 75.

17 انظر برايان فاريل، هدم إسرائيل للمنازل الفلسطينية كإجراء عقابي: تطبيق القانون الدولي على المادة 119، 28 بروك. المجلة العالمية. 871 ،900-35 (2003) (تحليل عمليات الهدم العقابية باعتبارها انتهاكا للعهود الدولية الخاصة بالحقوق المدنية والسياسية ، وعلاقات الدول المرتبطة باتفاقية لاهاي، واتفاقية جنيف الرابعة)

18 المصدر السابق صفحة 935; أنظر أيضا جامعة هارفارد، الأراضي الفلسطينية المحتلة: مشروعية هدم المنازل بموجب القانون الدولي الإنساني (31 مايو / أيار 2004) (تعليق بعد عام من مقال فاريل حول شرعية هدم المساكن بموجب القانون الدولي الإنساني مع مراجعة سريعة للقانون الإسرائيلي)

19 انظر فاريل، الملاحظة 17المذكورة سابقا، الصفحات 926-32 (مناقشة مبادئ المسؤولية الفردية وحقوق المحاكمة العادلة المنصوص عليها في اتفاقية جنيف الرابعة، ولكن ليس القانون الإسرائيلي)

20 غي هاريس، عدم الإخلاص لمبادئ المرء: المحكمة العليا الإسرائيلية وهدم المنازل في الأراضي الفلسطينية المحتلة, 47. ISR.L. REV. 401, 403 (2014).

21 المرجع السابق.

22 انظر صفحة 416-22 (مع التركيز على حقيقة أن عمليات الهدم العقابية لا تتطلب مسؤولية فردية أو تواطؤ أو خطورة).

23 ريان كوربيت، محاكمة العقاب الجماعي: انتهاك إسرائيل للقانون الدولي في الضفة الغربية، 35 (2017) 369, 369 B.U. INT'L L. J.

24 المرجع السابق.

25 Id. at 370, 374, 377.

26 قارن المرجع السابق صفحة 371 («تناقش هذه المذكرة العقاب الجماعي الذي تستخدمه إسرائيل في الضفة الغربية.")، مع هاريس، الملاحظة 20 المذكورة سابقا ، صفحة 416-22 (تحليل عمليات الهدم العقابية كعقاب جماعي)

تسعى هذه المذكرة إلى إضافة تحليل جديد إلى المجموعة القائمة من الأعمال العلمية التي تنتقد ممارسة إسرائيل لعمليات هدم المنازل، وفي حين تقّر بأن العنف السياسي في فلسطين قد يسبب ضررا جسيما للمدنيين الإسرائيليين، فإنها تدين إساءة معاملة إسرائيل للأسر الفلسطينية البريئة كآلية ردع مزعومة، مع أخذ ذلك في الاعتبار، أتطرق إلى الزيادة المستمرة في عمليات هدم المنازل العقابية في الضفة الغربية، وأُناقش التوتر الناتج عن معايير الإجراءات القانونية الواجبة التي تم تأكيدها في مواضع أخرى من القانون الإسرائيلي، على وجه التحديد، تقيّم هذه المذكرة موقف إسرائيل من كل من العقاب ما قبل الإدانة والعقاب الجماعي، وتعد هذه المذكرة الأولى من نوعها والتي تحدد بشكل منفصل كيف يتناقض القانون الإسرائيلي مع عمليات الهدم العقابية على أرض الواقع، يستعرض القسم الثاني من هذه المذكرة الممارسات الإسرائيلية في هدم المنازل في فلسطين، ويحدد استراتيجيات الهدم الأساسية الثلاث: (1) الإدارية ، (2) العسكرية، و (3) العقابية، ومع التركيز على الاستراتيجية العقابية لإسرائيل، يقدم القسم الثاني الاتجاهات الحديثة في بيانات الهدم مفتوحة المصدر، ويسلّط الضوء على ارتفاع الحالات في أعقاب جائحة كوفيد-19، يلخص القسم الفرعي (أ) تاريخ الاحتلال في فلسطين، من العصر البرونزي إلى موقف إسرائيل الحالي كقوة احتلال في غزة والضفة الغربية (بما فيها القدس الشرقية)، ويناقش القسم الفرعي (ب) دور قوات الإحتلال لفلسطين في تشكيل قوة الهدم العقابية الإسرائيلية في الضفة الغربية، مع التركيز على ما ورثوه من لوائح الطوارئ البريطانية -على وجه التحديد، اللائحة 119- التي أصبحت الآن أساس "حالة الطوارئ" الإسرائيلية الدائمة،" ويحلل القسم الفرعي (ج) نطاق اللائحة 119، مشيرا إلى السلطة التقديرية الواسعة للجيش الإسرائيلي في تنفيذ أوامر الهدم العقابية بموجبها والتأييد الكبير الذي تقدمه المحكمة العليا الإسرائيلية بخصوص ذلك، كما ويستعرض جهود إسرائيل لإخفاء عمليات الهدم العقابية كعقوبات إدارية، بالإضافة إلى محدودية صلاحيات الإستئناف للعائلات الفلسطينية الضحايا.

يتناول القسم الثالث من هذه المذكرة مسألة أن استراتيجية إسرائيل العقابية لهدم المنازل تخلق تعارضا مع معايير الإجراءات القانونية الواجبة التي تم تأكيدها في مواضع أخرى من القانون الإسرائيلي، ولا يقدم القسم الثالث تحليلا جوهريا لعمليات الهدم العقابية بموجب القانون الدولي، لأن إسرائيل تُنكر انطباق الصكوك الدولية ذات الصلة على فلسطين، دون إعطاء الأولوية لهذا الجانب الدولي، أنا أناقش وأحدد تحليلي الأساسي لعمليات الهدم العقابية في السياق المحلي، يتناول القسم الفرعي(أ) الطابع المسبق للإدانة لعمليات الهدم العقابية ويناقش كيف أن موقف إسرائيل المعتاد ضد ما تمارسه من عقوبات ما قبل الإدانة يتوقف عند اللائحة 119، ويتناول القسم (ب) مسألة اعتبارعمليات الهدم العقابية عقابا جماعيا، وأن تقدير إسرائيل للمسؤولية الفردية يتجنب بالمثل الأسر الفلسطينية البريئة التي جُرّدت من منازلها بموجب المادة 119، ويؤكد القسم الرابع أن ممارسة إسرائيل العقابية لهدم المنازل تقوّض التزاماتها بالإجراءات القانونية الواجبة. بشكل عام، يكمن الهدف من هذه المذكرة في إثارة القلق بشأن الزيادة الأخيرة في عمليات هدم المنازل العقابية في الضفة الغربية، والتأكيد على أن سياسة الهدم العقابية لإسرائيل بموجب المادة رقم 119 يجب الحد منها بشكل كبير، أو إلغائها بالكامل.

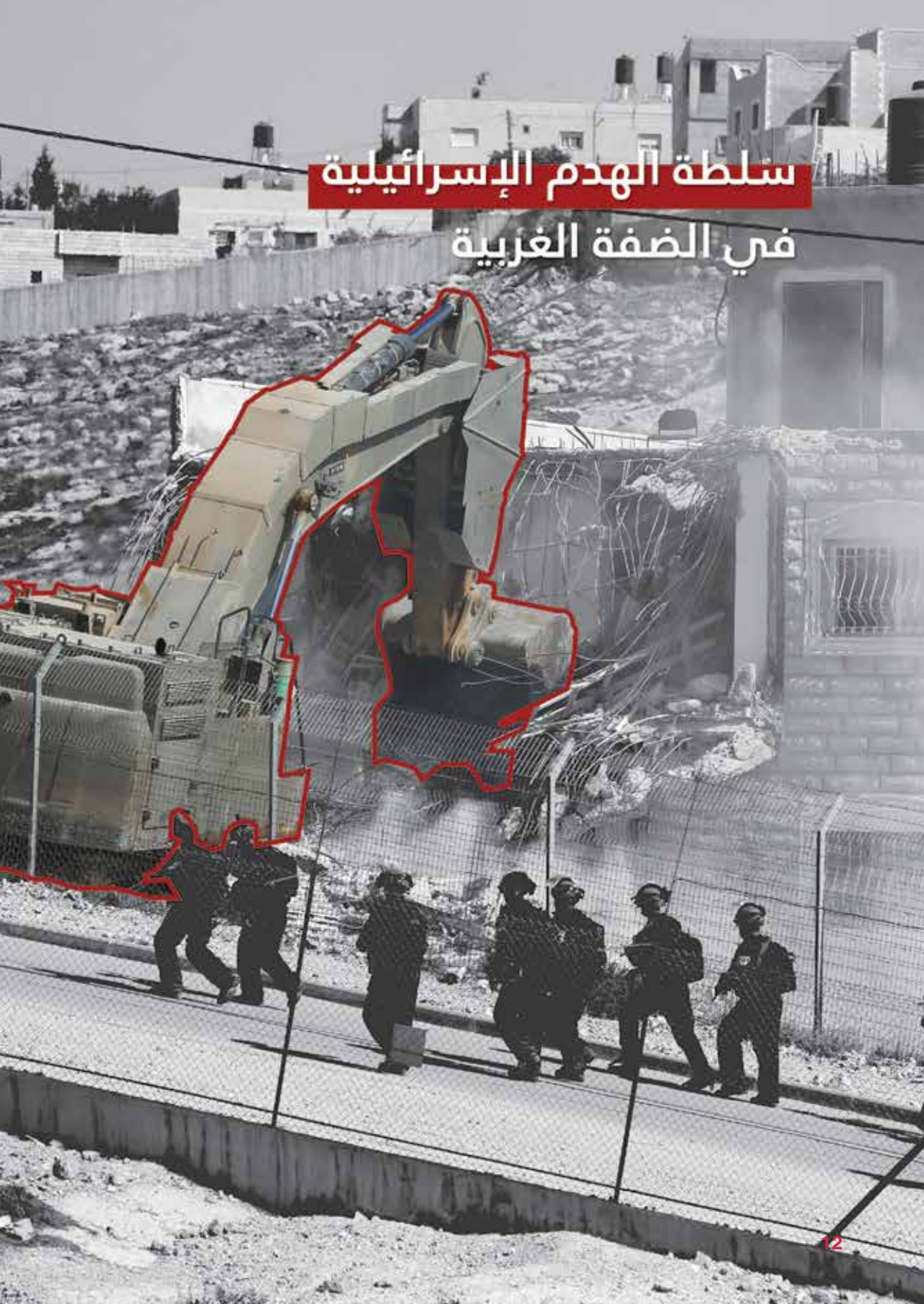

سلطة الهدم الإسرائيلية
في الضفة الغربية

ثانياً: سلطة الهدم الإسرائيلية في الضفة الغربية

تُعد الممارسة الإسرائيلية للهدم والتهجير في فلسطين طويلة الأمد ومتعددة الأوجه،[27] وعلى الرغم من أن إسرائيل تستهدف في عمليات الهدم مجموعة واسعة ومتنوعة من المنشآت الفلسطينية، بما في ذلك تلك المخصصة للزراعة والبنية التحتية وسبل العيش،[28] تركّز هذه المذكرة بشكل خاص على هدم المنازل السكنية، يتم تنفيذ عمليات هدم المنازل "عن طريق المتفجرات أو الجرافات المدرعة مصحوبة بوحدات عسكرية،" [29] بعد الهدم، تتم مصادرة العقار وإعلان أرضه "منطقة مغلقة"، مما يعني أنه لا يجوز لأحد الدخول، [30] عادة ما تتم العمليات أثناء حظر التجول المعلن أو تحت جنح الظلام للتقليل من التدخّل،[31] والحقيقة أنه " لا يتم تقديم أي مساعدة حكومية للعائلات النازحة، والتي تجد نفسها بعد ذلك معتمدة على الأقارب أو الجيران أو المنظمات الدولية، مثل اللجنة الدولية للصليب الأحمر". [32]

تستخدم إسرائيل ثلاث استراتيجيات لهدم المنازل، أولها إداري، وبموجب ذلك، " يجوز لقوات الاحتلال الإسرائيلية هدم المباني بسبب عدم طلب رخصة بناء قبل بنائها، أو بسبب بعض المخالفات الفنية الأخرى للقانون الإداري المعمول به،"[33] وتُعد استراتيجية إسرائيل الثانية لهدم المساكن استراتيجية عسكرية، وتنشأ عندما " تكون عمليات التدمير ضرورية بسبب الأعمال العدائية المسلحة وتخضع لقواعد الضرورة العسكرية،"[34] على سبيل المثال، إذا كانت منازل الفلسطينيين قريبة جد من الجدار العازل -وهو حاجز عسكري بنته إسرائيل على طول حدودها المزعومة مع الضفة الغربية- فقد تتعرض للهدم،[35] دون استبعاد الضرر الذي تسببه عمليات الهدم الإداري والعسكري للمجتمع الفلسطيني، تركّز هذه المذكرة بشكل خاص على استراتيجية إسرائيل الثالثة: وهي عمليات هدم المنازل العقابية، حيث " قد تحدث عمليات الهدم خارج نطاق العمليات العسكرية أو السلطة الإدارية الإسرائيلية، وتُستخدم من قبل قوات الاحتلال الإسرائيلي كرد فعل ضد الأشخاص المشتبه في مشاركتهم في أو دعمهم المباشر للمقاومة الشعبية أو المقاومة المسلحة،"[36] كما أن عمليات الهدم العقابية تتستر عليها الضرورة العسكرية ويمكن أن تحدث بغض النظر عن تصاريح السكن السارية والملكية، وبالمثل، لا يهم ما إذا كان الجناة المشتبه بهم يمتلكون المنزل المعني بالفعل أو إذا كان

27https://icahd.org/2021/04/20/the-demolition-of-palestinian-homes-by-israel-a-fact-sheet/ انظر هدم إسرائيل لمنازل الفلسطينيين: تقرير للوقائع، اللجنة الإسرائيلية المناهضة لعمليات هدم المنازل (أبريل. 20, 2021), https://icahd.org/2021/04/20/-/the-demolition-of-palestinian- homes-by-israel-a-fact-sheet/ (مع ملاحظة أن ما لا يقل عن 130,000 منزل فلسطيني وغيرها من المباني قد دمرت منذ عام 1948)

28 بيانات عن الهدم والتهجير في الضفة الغربية،ا الملاحظة 12 المذكورة سابقا.

29 الأراضي الفلسطينية المحتلة: شرعية هدم المنازل، الملاحظة 18 المذكورة سابقا.

30 المرجع السابق.

31 فاريل، الملاحظة 17المذكورة سابقا ، صفحة 888 («تتم هذه العمليات عادة تحت جنح الظلام أو أثناء حظر التجول المعلن لتقليل التدخّل.").

32المرجع السابقصفحة 888-89.

33 الأراضي الفلسطينية المحتلة: شرعية هدم المنازل, الملاحظة 18 المذكورة سابقا; انظر أيضا , https://www.unrwa.org/demolition-watch (آخر زيارة نوفمبر. 8 فبراير 2022) («الغالبية العظمى من أوامر الهدم تصدر بسبب بناء منزل أو مبنى بدون تصريح إسرائيلي . . . [لكن] تم رفض أكثر من 94 في المائة من جميع طلبات الترخيص الفلسطينية في السنوات الأخيرة. هذا يعني أنه عندما تتوسع الأسرة أو يرغب المجتمع في بناء بنية تحتية لتلبية احتياجاته الأساسية، فإن الخيار الذي يواجهه هو بين البناء بدون ترخيص، أو عدم البناء على الإطلاق.")

34 الأراضي الفلسطينية المحتلة: شرعية هدم المنازل، الملاحظة 18 المذكورة سابقا.

35 انظر بيان صحفي، منظمة العفو الدولية ، إسرائيل تواصل سياسة التهجير القسري المنهجي مع موجة هدم المنازل في صور باهر (22 يوليو / تموز 2019), https://www.amnesty.org/en/latest/press-release/2019/07/israel-continues-policy-of-systematic-forced-النزوح مع موجة من هدم المنازل في سور باهر/ («لقد حاولت إسرائيل تبرير عمليات الهدم هذه تحت ستار الأمن من خلال الادعاء بأن المنازل قريبة جدا من الجدار / السياج ").

36 الأراضي الفلسطينية المحتلة: شرعية هدم المنازل، الملاحظة 18 المذكورة سابقا.

ينتمي إلى أحد الأقارب،[37] إن الجناة المشتبه بهم هم نشطاء سياسيون فلسطينيون أو مدنيون متهمون بارتكاب أعمال عنف أو انتهاكات أمنية أخرى ضد القوات الإسرائيلية أو المستوطنين،[38] وعادة ما يتم احتجازهم عند نقاط التفتيش العسكرية الإسرائيلية، وخلال الغارات الإسرائيلية على القرى الفلسطينية، وفي الاحتجاجات التي تطورت إلى اشتباكات عنيفة،[39] قد يحدث تصعيد عندما يستخدم الإسرائيليون الرصاص المطاطي والغاز المسيل للدموع ضد المتظاهرين الفلسطينيين، الذين يردون بإلقاء الحجارة.[40]

وتستهدف عمليات الهدم العقابية الأسر الفلسطينية كوسيلة لردع الخروقات الأمنية،[41] وتؤكد الحكومة الإسرائيلية أن فترات السجن المطولة والتهديدات بعقوبة الإعدام غير فعالة ضد الانتهاكات الأمنية، وأن عمليات الهدم العقابية تساعد في ملء " فراغ الردع "من خلال إجبار النشطاء على" النظر في التداعيات المحتملة لأفعالهم على أسرهم."[42] "تهدف عمليات الهدم العقابية إلى إيذاء الأشخاص الذين لم يرتكبوا أي خطأ ويشتبه في عدم ارتكابهم أي مخالفات، ولكنهم مرتبطون بالفلسطينيين الذين هاجموا أوحاولوا مهاجمة المدنيين الإسرائيليين أو قوات الأمن."[43] لكن "في جميع الحالات تقريبا، لم يعُد الشخص الذي نفّذ الهجوم أو خطّط للقيام بذلك يعيش في المنزل، حيث قتل على يد قوات الأمن الإسرائيلية خلال الهجوم أو تمّ اعتقاله ويواجه عقوبة سجن طويلة الأمد في إسرائيل."[44] بالمقابل، لا تستخدم إسرائيل عمليات هدم عقابية ضد "المستوطنين الإسرائيليين الذين شاركوا في هجمات دامية ضد الفلسطينيين."[45] ووفقا لمكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (OCHA)، كان هناك 6179 حالة وفاة فلسطينية و 284 حالة وفاة إسرائيلية في سياق الصراع الإسرائيلي الفلسطيني بين يناير 2008 ويناير 2023.[46] في حين أن معظم الضحايا هم من المدنيين الفلسطينيين ومعظم الجناة

---

37 المرجع السابق.

38 محكمة العدل العليا توافق على الهدم العقابي لمنزل امرأة فلسطينية وأطفالها الثلاثة في الضفة الغربية في أعقاب هجوم يزعم أن والد الأطفال ارتكبه, هموكيد (24 يونيو 2021), https://hamoked.org/document.php?dID=Updates2249 («بعد كل عمل عنف فلسطيني يقتل فيه إسرائيلي ، يصدر الجيش أمر هدم ضد منزل عائلة الجاني.")

39 انظر، على سبيل المثال، ك. فإسرائيل تهدم منزل عائلة الأسرى في رام الله، وكالة وفا (يناير. 2, 2020), https://english.wafa.ps/page.aspx?id=082hKsa114614855025a082hKs (مشيرا إلى أن أحد الجناة المشتبه بهم ، كرمل ، اعتقل «عند نقطة تفتيش عسكرية أثناء عودته من حفل زفاف في الخليل» بينما اعتقل الآخر، قسام، «خلال غارة إسرائيلية على مسقط رأسه»—وكلاهما بسبب انتمائه السياسي المزعوم إلى الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين)

40 الشرطة الإسرائيلية تطلق الرصاص المطاطي في توغل جديد في الأقصى, الجزيرة (أبريل. 21، 2022)، https://www. aljazeera.com/news/2022/4/21/israeli-police-fire-rubber-bullets-in-new-al-aqsa-incursion («استهدفت القوات الإسرائيلية المصلين بالغاز المسيل للدموع والرصاص المطاطي أثناء صلاة الفجر ، ورد الشباب الفلسطيني بالحجارة والقنابل الحارقة.») ؛ آرون بوكرمان فلسطينيون يقولون إن مراهقا قتل برصاصة مطاطية في اشتباكات قرب رام الله،ITIMES OF ISRAEL. (11 مايو 2022), https://www.timesofisrael.com/liveblog_entry/palestinians-say-teen-killed-by-rubber-bullet-in-clashes- («يؤكد الجيش الإسرائيلي أن القوات أطلقت الرصاص المطاطي على الفلسطينيين الذين ألقوا الحجارة على موقع عسكري إسرائيلي بالقرب من مستوطنة بساغوت.قرب- رام الله/")

41 ك.ف محكمة إسرائيلية تأمر بالهدم العقابي لمنزل عائلة السجين في بلدة جنين، وكالة وفا (أبريل. 7, 2022), https://english.wafa.ps/Pages/Details/128711.

42 مارك ريجيف،الجدل مع الولايات المتحدة حول هدم المنازلJERUSALEM POST (يناير. 14, 2022), https://www.jpost. com/opinion/article-692501.

43 هدم المنازل كعقاب جماعي، منظمة بتسيلم(نوفمبر. 11, 2017)، https://www. btselem.org/punitive_ demolitions.

44 المرجع السابق.

45 ك.، ف أوامر محكمة إسرائيلية، الملاحظة 41 المذكورة سابقا؛ أنظر أيضا جدعون ليفي، إسرائيل تهدم قصرا فلسطينيا كعقاب جماعي، صحيفة هآرتس(16 يوليو 2021), https://www.haaretz.com/israel- news/2021-07-16/ty-article-magazine/.premium/israel-razes-pales-tinian-home-as-collective-punishment -u-s-intervention-be-damned/0000017f-dbac-db5a-a57f-dbee17a70000 («الإرهابي اليهودي الذي هدم منزل عائلته لم يولد بعد.»)؛ تقرير المقرر الخاص المعني بحقوق الإنسان في المناطق الفلسطينية المحتلة منذ 1967، ، أ/مجلس حقوق الإنسان / 44 / 60، في 13 (2020) («لم يتم استخدام عمليات الهدم العقابية ضد منازل المدنيين اليهود الإسرائيليين الذين ارتكبوا جرائم «قومية» مماثلة لتلك التي دمرت منازل الفلسطينيين بسببها.")

46 انظر بيانات عن الضحايا OCHA ، مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، https://www.ochaopt.org/data/casualties (آخر زيارة يناير. 8 فبراير 2023) («يتم تضمين فقط الضحايا الذين هم نتيجة المواجهات بين الفلسطينيين والإسرائيليين في سياق الاحتلال والنزاع.")

ينتمون إلى القوات الإسرائيلية،[47] إلا أن جميع عمليات الهدم العقابية تستهدف الأسر الفلسطينية،[48] في السابق، كانت عمليات الهدم تتم دون سابق إنذار، لكن اليوم، من المفترض أن يكون لدى العائلات فترة إشعار مدتها 48 ساعة لتقديم إستئناف ضد القرار.[49]

منذ بدء الاحتلال الإسرائيلي في عام 1967، تم تدمير آلاف المنازل الفلسطينية،[50] ومع ذلك، كما أشار فاريل في عام 2003، فإن بيانات الهدم تحمل هامش خطأ بسبب نقص الإبلاغ، ولأن التمييز بين عمليات الهدم العقابية والعسكرية والإدارية "يصعب أحيانا رصدها وغالبا ما تتجاهلها مصادر وسائل الإعلام،"[51] لسوء الحظ، تظل ملاحظة فاريل صحيحة بعد عشرين عاما تقريبا، على الرغم من أن زيادة اهتمام وسائل التواصل الاجتماعي وجهود إعداد التقارير المحلية ساعدت في سد الفجوة،[52] إلا أن بيانات الهدم العقابية لا تزال تقريبية، بين عامي 1988 و 1992، أثناء الانتفاضة الأولى، تشير التقديرات إلى أن إسرائيل هدمت بشكل عقابي حوالي 490 منزلا فلسطينيا،[53] بين عامي 2000 و 2005، أثناء الانتفاضة الثانية ، "هدمت إسرائيل بشكل عقابي ما لا يقل عن 650 منزلا،مما أدى إلى تشريد حوالي 4000 فلسطيني."[54] تباطأت عمليات الهدم في السنوات التالية، لكنها ارتفعت بشكل كبير بين عامي 2014 و 2016 بعد مقتل ثلاثة طلاب مدرسة دينية إسرائيلية أثناء تنقلهم في الضفة الغربية وهي مأساة نسبتها إسرائيل إلى حماس، مما أدى إلى "واحدة من أكبر عمليات الاجتياح [العسكري] وأكثرها عدوانية في الضفة الغربية منذ عقد من الزمان" و "إشعال احتكاكات جديدة بين الإسرائيليين والفلسطينيين، الذين كانوا [قبل ثلاثة أشهر فقط] في خضم مفاوضات السلام بوساطة الولايات المتحدة."[55] على الرغم من انخفاض الأرقام مرة أخرى بعد ذلك، خاصة خلال جائحة كوفيد -19، إلا أنها آخذة في الارتفاع مرة أخرى، وترد الاتجاهات الحديثة في الرسم البياني أدناه، الذي يعرض بيانات عن عمليات الهدم العقابية في الضفة الغربية التي جمعها مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية منذ عام 2009،[56] مع ارتفاع عدد النازحين في عام 2022 عن السنوات الخمس الماضية، من المهم بشكل متزايد تقييم أصل ومصداقية الممارسة العقابية الإسرائيلية لهدم المساكن وهي ممارسة متجذرة بعمق في تاريخ فلسطين من قبل العنف الإسرائيلي المستمر والموقف الإسرائيلي الحالي كقوة احتلال عسكرية في غزة والضفة الغربية.

---

47 المرجع السابق.

48 الملاحظة 45 المذكورة سابقا والنص المرفق بها; أنظر أيضا U.S. DEP'T OF STATE, ISRAEL 2016 HUM. RTS. التقرير 94 (2016) (مشيرا إلى أن إسرائيل فشلت في «تطبيق سياسة الهدم العقابية بالتساوي من خلال هدم منازل عائلات [] الإسرائيليين» المتورطين في العنف ضد الفلسطينيين)

49 هدم المنازل كعقاب جماعي، الملاحظة 43 المذكورة سابقا; أنظر أيضا المناقشة أدناه الفرعان الثاني (ج) ، الحواشي 175-178.

50 الانتقام الرجعي-الهدم العقابي للمنازل الفلسطينية، اللجنة الإسرائيلية لمناهضة عمليات هدم المنازل (24 مايو 2019), https://icahd.org/2019/05/24/atavastic-revenge-the- punitive-demolitions-of-palestinian-homes/ (يقدر هدم 48,000 منزل فلسطيني منذ عام 1967)

51 فاريل، الملاحظة 17 المذكورة سابقا ، الصفحة 898.

52 انظر، على سبيل المثال. عين على فلسطين (@eye.on.palestine) ، انستغرام, https://www.instagram.com/eye. on.palestine/?hl=en (آخر زيارة مارس. 2 ، 2023) (تجميع الأخبار ووسائل الإعلام والحسابات الشخصية للاحتلال الإسرائيلي لفلسطين، بما في ذلك التغطية المحلية لعمليات الهدم العقابية في الضفة الغربية وغزة)

53 جيليان كيستلر-دامور،المحكمة العليا في إسرائيل تصدر حكما بشأن عمليات هدم المنازل العقابية, Middle E. Eye (فبراير. 13, 2015) https://www.middleeasteye.net/news/israels-top-court-rule-punitive-home-demolitions https://www.middleeasteye.net/news/is-raels-top-court-rule-punitive-home- demolitions.

54 المرجع السابق.

55 روث إغلاش، الجيش الإسرائيلي يقول أنه تمّ العثور على ثلاثة مراهقين مختطفين مقتولين، WASH. POST (June 30,2014), https://www. -washingtonpost.com/world/middle_east/three-kidnapped-israeli-teenagers found-dead-reports-say/2014/06/30/4e6a271a-007a-11e4-8572-4b1b969b6322_story.html (مشيرا إلى أن رئيس الوزراء الإسرائيلي نتنياهو قال «حماس مسؤولة، وحماس ستدفع الثمن»)

56 انظر توزيع البيانات حول الهدم والتهجير في الضفة الغربية, الملاحظة 12 المذكورة سابقا (تجميع البيانات المتعلقة بهدم المباني المملوكة للفلسطينيين); أنظر أيضا فاريل, الملاحظة 17 المذكورة سابقا، رقم 899 (جمع البيانات عن عمليات الهدم والإغلاق من عام 1987 حتى عام 2002)

عمليات الهدم العقابية في الضفة الغربية

(يناير 2009 - نوفمبر 2023)

أوامر هدم وإغلاق عقابية

135

عمليات هدم كاملة **117**

85%

إغلاق جزئي **18**

المنشأة

إسكان **117**

أخرى **12**

الموقع

المنطقة أ، ب، ج **117**

القدس الشرقية **18**

(النازحون) العدد الكلي

705

عدد النازحين القاصرين **307**

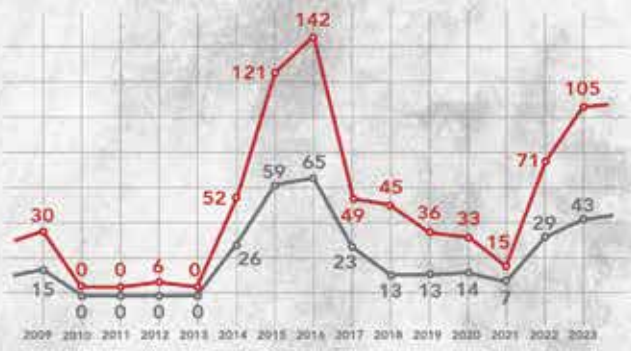

أ. فلسطين تحت الاحتلال

عاشت فلسطين تحت وطأة الإحتلال لآلاف السنين، ففي أواخر العصر البرونزي والحديدي، غزا الآشوريون المنطقة،[57] ثم جاء البابليون،[58] والفرس،[59] وإمبراطوريات يونانية مختلفة،[60] ومملكة الحشمونائيم،[61] ثم روما.[62] بعد ذلك، حاولت العديد من السلالات الإسلامية السيطرة على المنطقة الفلسطينية حتى أسس الصليبيون مملكة القدس،[63] التي غزاها الأيوبيون لاحقا،[64] المغول،[65] ثم المماليك.[66] في عام 1516، استولت الإمبراطورية العثمانية على فلسطين،[67] ثم تلاها فترة من الحكم المصري ابتداء من عام 1831،[68] استعادت الإمبراطورية العثمانية فلسطين بعد تسع سنوات،[69] فقط ليتم الإستيلاء عليها من قبل البريطانيين في أعقاب وعد بلفور. [70] أعلن وعد بلفور، والذي صدر عام 1917 أثناء الحرب العالمية الأولى، فلسطين" الوطن القومي للشعب اليهودي"[71] وجاء هذا بعد فترة الهجرة الصهيونية إلى فلسطين بين عامي 1904 و 1914 والتي أسفرت عن تدفق حوالي 35000 يهودي،[72] في عام 1922 عند تفكك الإمبراطورية العثمانية، أعطت عصبة الأمم الانتداب البريطاني السلطة على فلسطين.[73]

استجابة للدعوات المتزايدة لتقرير المصير في منتصف القرن العشرين، [74] أوصت الجمعية العامة للأمم المتحدة بتقسيم فلسطين عند إنهاء سلطة الانتداب البريطاني،[75] واقترح تقسيم ثلاثي للمنطقة إلى دولة عربية ودولة يهودية ومدينة القدس.[76] سلم البريطانيون سلطتهم رسميا في 15 مايو 1948، واتفقوا على عدم معارضة "إقامة دولة يهودية أو الانتقال إلى فلسطين من شرق الأردن"[77] بدأت الحرب العربية الإسرائيلية بعد ذلك بوقت قصير حيث احتل الأردن الأرض التي خصصتها الأمم

57 اريبل باغ، فلسطين تحت الحكم الآشوري: نظرة جديدة على السياسة الإمبراطورية الآشورية في الغرب، 133 ج. آم . المجتمع الشرقي، 119, 122 (2013); جودرون كرمر، تاريخ فلسطين: من الفتح العثماني إلى تأسيس دولة إسرائيل 11 (2008)

58 ليو بيرديو & وارن كارتر، إسرائيل والإمبراطورية: تاريخ ما بعد الاستعمار لإسرائيل واليهودية المبكرة 69 (2015); كرمر، الملاحظة 57 المذكورة سابقا، في صفحة 11.

59 بيرديو & كارتر، الملاحظة 58 المذكورة سابقا، في صفحة 93 ، 107.

60 المرجع السابق صفحة 136.

61المرجع السابق في صفحة 198؛ كرامر، الملاحظة 57 المذكورة سابقا، في 10-11.

62 انظر كانون بويلان،فلسطين تحت السيطرة الرومانية، صفحة 29 أيريش كريف . 513، 513 (1940).

63 الحروب الصليبية في فلسطين، الموسوعة العلمية بريتانيكا، https://www.britannica.com/place/Palestine/ - الحروب الصليبية (آخر زيارة أكتوبر. 3, 2022); كرمر،الملاحظة 57 المذكورة أعلاه، الصفحة 15.

64 بيثاني ووكر، العسكرة إلى الرحّل، 62 202 U. Chi. Press و 202 (1999); كرمر، الملاحظة 57 المذكورة أعلاه، في صفحة 15.

65 رؤوفين أميتاي، غارات المغول على فلسطين (1260 و 1300 م)، 119 مجلة .(1987) 236, 236 Royal Asiatic Soc; كرمر، الملاحظة 57 المذكورة أعلاه ، في صفحة 15-16.

66 ووكر، الملاحظة 64 المذكورة أعلاه، في صفحة 209; كرمر، الملاحظة 57 المذكورة أعلاه، في صفحة 15-16.

67 كرمر، الملاحظة 57 المذكورة أعلاه، في صفحة 16.

68 المرجع السابق صفحة 63.

69 عبلة مهتدي وفلسطين نابلي،العودة إلى الحظيرة الإمبراطورية: نهاية الحكم المصري من خلال سجلات محكمة القدس ، 1839-1840, في ORDI-NARY JERUSALEM، 1840-1940 186, 186 (2018).

70 برنارد ريغان، وعد بلفور: الإمبراطورية والانتداب والمقاومة في فلسطين 9، 49–50 (2017).

71 رسالة من آرثر بلفور إلى اللورد روتشيلد، مكتبة ييل للقانون (نوفمبر. 9، 1917) [وعد بلفور 1917], https://avalon.law.yale.edu/20th_century/balfour.asp.

72 غور الروي، أرض غير واعدة: الهجرة اليهودية إلى فلسطين في أوائل القرن العشرين 18 (2014).

73 انظر نص الانتداب [فلسطين]، وثيقة الأمم المتحدة. (أ)/ 292، في 1 (أبريل. 18 يوليو 1947) (يحيل الانتداب على فلسطين، الذي أكدته عصبة الأمم في 24 يوليو 1922 ، والمذكرة المصاحبة من قبل الحكومة البريطانية، التي تمت الموافقة عليها في سبتمبر. 16، 1922)

74 أصل المشكلة الفلسطينية وتطورها: 1917-1947 (الجزء الأول)-https://www.un.org/unispal/history2/ori-gins-and-evolution-of-the-palestine-problem/part-i-1917-1947/ (آخر زيارة ديسمبر. 12، 2022) (مشيرا إلى أنه في عام 1936، «اندلعت المقاومة الفلسطينية للحكم الأجنبي والاستعمار الأجنبي وتحولت إلى تمرد كبير» والاعتراف «بمطالب الشعب الفلسطيني المستمرة بالاستقلال»)

75 القرار181 (ثانيا)، القرار المعتمد بشأن تقرير اللجنة المخصصة لقضية فلسطين،صفحة 133 (1947).

76 المرجع السابق.

77 نتائج اجتماع لمجلس الوزراء عقد في 10، داونغ ستريت، (24 (48)) (1948) CAB/128/12, 167 (المملكة المتحدة).

المتحدة لإنشاء دولة عربية وأعلنت إسرائيل استقلالها.[78] يتم تذكر هذه الفترة على أنها النكبة " الكارثة لأن إسرائيل بإعلانها الاستقلال، سيطرت على 78٪ من أرض فلسطين التاريخية، مما أدى إلى اضطهاد وتهجير السكان ومحو الفلسطينيين، وإخضاع المواطنين الإسرائيليين الفلسطينيين للحكم العسكري الإسرائيلي.[79]

في الدولة العربية الجديدة، كان ضم الأردن للضفة الغربية في البداية "ينظر إليه على نطاق واسع، بما في ذلك من قبل جامعة الدول العربية، على أنه غير قانوني وباطل" ولكن مع ذلك تم قبوله "من أجل الحفاظ على النظام العام"[80] يزعم أن عددا من الممثلين الفلسطينيين قبلوا الحكم الأردني في مؤتمر أريحا عام 1948،[81] وقع الأردن هدنة مع إسرائيل في عام 1949 وضم رسميا الضفة الغربية لنهر الأردن في عام 1950.[82]

بعد سبعة عشر عاما، في خضم التوترات العربية الإسرائيلية المتصاعدة، شنت إسرائيل هجوما عسكريا استباقيا لمدة ستة أيام ضد الأردن وسوريا ومصر،[83] أسفرت الحرب عن احتلال إسرائيلي لأراض من أربع مناطق عربية: قطاع غزة ومرتفعات الجولان وشبه جزيرة سيناء والضفة الغربية.[84] توسطت الأمم المتحدة في وقف إطلاق النار في 10 يونيو 1967،[85] متجاهلة مطالبات الانسحاب،[86] بقيت إسرائيل في الأراضي الأربعة، واكتسحتها تحت حكم عسكري على أساس اتفاقية جنيف الرابعة، التي تنص على مبادئ توجيهية للحكم العسكري الحربي في الأراضي المحتلة،[87] على الرغم من أنها تخلت في النهاية عن شبه جزيرة سيناء،[88] إلا أنها ضمّت من جانب واحد مرتفعات الجولان ونقلت كلاً من قطاع غزة والضفة الغربية تحت الإدارة المدنية الإسرائيلية في عام 1981.[89]

78 مركز العمل الوقائي، الصراع الإسرائيلي الفلسطيني, مجلس العلاقات الخارجية: تعقب الصراع العالمي (يناير. 17, 2023)،https://www.cfr.org/global-conflict-tracker/conflict/israeli---Palestinian conflict.

79 نانسي البحيس،نحو منهج إنهاء الإستعمار لتعليم حقوق الإنسان في فلسطين، صفحة 78. J. Soc .. قضايا 146، 147–48 (2021); انظر أيضا النكبة لم تبدأ أو تنتهي في عام 1948، الجزيرة (23 مايو 2017), https://www.aljazeera.com/features/2017/5/23/the-nakba-did-not-start-or-end-in-1948 (شرح أن «إنشاء إسرائيل كان عملية عنيفة استلزمت الطرد القسري لمئات الآلاف من الفلسطينيين من وطنهم لإقامة دولة ذات أغلبية يهودية» وأن إسرائيل استولت على «أكثر من 78 في المائة من فلسطين التاريخية، وتم تطهيرها عرقيا ودمرت حوالي 530 قرية ومدينة، وقتلت حوالي 15000 فلسطيني في سلسلة من الفظائع الجماعية، بما في ذلك أكثر من 70 مذبحة»); أنظر أيضا يائير ب .. أومل, تشكيل نظام الفصل الإسرائيلي، في إسرائيل ومواطنيها الفلسطينيين 103، 103-36 (نديم ن.روهانا إد. 2017) («لم تسعى الحركة الصهيونية أبدا إلى إقامة دولة ثنائية القومية، أو أي إطار سياسي أو اقتصادي يهودي عربي مشترك . . . فرض الحكم العسكري على العرب من خلال وحدة عسكرية خاصة.")

80 إيال بنفينيستي، القانون الدولي للاحتلال 260 (الطبعة الثانية 2012).

81 مؤتمر أريحا حول الوحدة الفلسطينية الأردنية، المكتبة الافتراضية اليهودية، HTTPS://WWW.JEWISHVIRTUALLIBRARY.ORG/THE-JERICHO-CON-FERENCE-ON-PALESTINE-JORDAN-UNITY (آخر زيارة أكتوبر. 11 ، 2022) CITING U.S. DEP'T OF STATE, 5 FOREIGN RELATIONS OF THE (1948) 1645–46 (UNITED STATES, 1948: THE NEAR EAST, SOUTH ASIA, AND AFRICA PT. 2, AT HTTPS://WWW.JEWISHVIRTUALLIBRARY. ORG/THE-JERICHO-CONFERENCE-ON-PALESTINE-JORDAN-UNITY

82 قرار البرلمان الأردني بشأن ضم الضفة الغربية، https://ecf.org.il/media_items/464. ECON.. COOP. Found. (Apr. 24, 1950),

83 حرب الأيام الستة، التاريخ (أغسطس. 21, 2018), https://www.history.com/topics/middle-east/six-day- war.

84 المرجع السابق.

85 المرجع السابق.

86 242 (تشرين الثاني / نوفمبر. 22 ، 1967) (اعتمد بالإجماع).

87 MEIR SHAMGAR, HARRY SACHER INST. FOR LEGIS. RSCH. AND COMP. L ,. الحكومة العسكرية في الأراضي التي تديرها إسرائيل، 1967-1980 (صحيفة جامعة كامبريدج 1982) ; انظر اتفاقية جنيف المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب، أغسطس. 12، 1949، 75 الأمم المتحدة 287 [المشار إليها فيما يلي باتفاقية جنيف الرابعة] (تحدد السلوك المتوقع لقوى الاحتلال في الأراضي المحتلة)

88 معاهدة السلام، مصر-جمهورية مصر العربية.، مارس. 26، 1979 ، 1138 الأمم المتحدة 59, 20 https://peacemaker.un.org/ لhttps://peacemaker.un.org/_790326 مصر%20و%20إسرائيل%20المعاهدة%20من % 20السلام. قوات الدفاع الشعبي («ستسحب إسرائيل جميع قواتها المسلحة والمدنيين من سيناء خلف الحدود الدولية بين مصر وفلسطين الانتدابية.")

89 انظر الأمر العسكري 947، أمر بإنشاء إدارة مدنية، ترجمت وأعيد طبعها في القدس للإعلام & ومركز كومكن.، التذييل الثالث في صفحة 210 (الطبعة الثانية 1995) («تنشأ بموجب هذا إدارة مدنية في المنطقة.")

ب. فلسطين المعاصرة ونظامها القضائي

وحتى يومنا هذا، لا تزال إسرائيل تحتل الأراضي الفلسطينية،[90] على الرغم من فك الارتباط المزعوم في عام 2005، "تواصل إسرائيل السيطرة على ستة من المعابر البرية السبعة في غزة، وحدودها البحرية ومجالها الجوي، وحركة البضائع والأشخاص داخل وخارج القطاع."[91] كما تحتل إسرائيل القدس الشرقية، مدعية أنها ضمت المنطقة من جانب واحد في عام 1967،[92] كما أن الضفة الغربية محور -هذه المذكرة- تخضع للاحتلال الإسرائيلي المستمر، وإن كان أكثر تعقيدا. في عام 1993، تم تأسيس السلطة الفلسطينية وتم تقسيم الضفة الغربية إداريا إلى مناطق أ ، ب ، ج بموجب اتفاقيات أوسلو.[93] تخضع المنطقة (أ) إلى الإدارة المدنية والأمنية الفلسطينية، بينما تخضع المنطقة (ب) أمنيا إلى إسرائيل وإداريا إلى الفلسطينيين، أما المنطقة (ج) فهي تحت السيطرة الأمنية والإدارية الإسرائيلية.[94] للتنقل بين المناطق، يجب على الفلسطينيين المرور عبر نقاط التفتيش العسكرية الإسرائيلية والسفر عبر شبكة من الطرق المنفصلة، حيث يحظر على المركبات الفلسطينية استخدام بعض الطرق الجانبية الإسرائيلية فقط، والتي غالبا ما يتم بناؤها فوق المنازل والأراضي المهدمة للفلسطينيين النازحين.[95]

بموجب هذا الترتيب، هنالك ثلاثة أنظمة قضائية معمول بها في الضفة الغربية: (1) المحاكم الفلسطينية المحلية، (2) المحاكم المدنية الإسرائيلية، (3) المحاكم العسكرية الإسرائيلية.[96] لقد تم تقويض المحاكم الفلسطينية المحلية تاريخيا من قبل قوى الاحتلال لفلسطين، بما في ذلك إسرائيل، وتتميز "بعدم الفاعلية وبالفساد"[97] تتمتع المحاكم المدنية الإسرائيلية بسلطة قضائية على المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية باعتبارها "امتدادا فعليا لإسرائيل" - على هذا النحو، فإن الإسرائيليين الذين يعيشون في بؤر استيطانية ومستوطنات غير قانونية داخل الضفة الغربية لا يحاكمون عموما أمام المحاكم الفلسطينية المحلية،[98] أنشأت إسرائيل المحاكم العسكرية الإسرائيلية في عام 1967 من خلال الإرتكاز على القانون الدولي، الذي ينص على أن "سلطة الاحتلال مخولة بإنشاء محاكم عسكرية للنظر في قضايا المتهمين بأعمال تهدد أمن السلطة القائمة بالاحتلال،"[99] وفقا لذلك، فإن المحاكم العسكرية لها اختصاص على فئتين من الجرائم: (أ)" تهديد النظام العام وخاصة المخالفات المرورية، ولكن أيضا الجرائم الجنائية التي لا تعرف بأنها جرائم أمنية "؛ و (ب)" أي جريمة مذكورة في التشريع

90 انظر الأمين العام للأمم المتحدة، ممثل لجنة التحقيق الدولية المستقلة المعنية بالأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وإسرائيل، رقم 10 ، وثيقة الأمم المتحدة. أ / 77 / 328 (سبتمبر. 14 ديسمبر 2022) (تعريف «الأراضي التي تحتلها إسرائيل» على أنها «القدس الشرقية والجولان السوري وغزة والضفة الغربية خارج القدس الشرقية»)

91 أندرو سانجر، قانون الحصار المعاصر وأسطول الحرية في غزة Int'L Humanitarian Y.B. ل.397 ، 429 (2010).

92 انظر يوتام بن هيليل، المجلس النرويجي للاجئين، الوضع القانوني للقدس الشرقية، 8 (2013) («مباشرة بعد حرب عام 1967 ، ضمت حكومة إسرائيل من جانب واحد حوالي 70500 دونم (حوالي 17400 فدان) من أراضي القدس الأردنية والضفة الغربية إلى الحدود البلدية للقدس الغربية.")

93 شارون ويل، الذراع القضائية للاحتلال: المحاكم العسكرية الإسرائيلية في الأراضي المحتلة، 89 اللجنة الدولية للصليب الأحمر. 395, 402 (2007).

94 المرجع السابق.

95 أحمد الباز،في الضفة الغربية، الطرق المنفصلة تشرد الفلسطينيين، المجلس النرويجي للاجئين (مارس. 31, 2022), https://www.nrc.no/short-hand/stories/in-the-west-bank-segregated- roads-displace-palestinians/index.html («نسيج الحياة» [الطرق]. . . تشير إلى الطرق السريعة والطرق التي تحول حركة المرور الفلسطينية بعيدا عن المستوطنين الإسرائيليين. وعلى النقيض من ذلك، يشار إلى الطرق التي تحول المستوطنين بعيدا عن البلدات والمدن الفلسطينية بالطرق الالتفافية.")

96 انظر عموما رجا شحادة، نظام قانوني متعدد في الضفة الغربية، صفحة 21 (2016) . .PALESTINE-ISR.. (شرح وجود ثلاثة أنظمة عدالة في الضفة الغربية)

97 المرجع السابق صفحة 2.

98 المرجع السابق صفحة 4.

99المرجع السابق. 2; انظر جيش الدفاع الإسرائيلي، الأمر المتعلق بالتعليمات الأمنية (يهودا والسامرة)، رقم 378، وثيقة الأمم المتحدة. A/ AC.145/R.41 (1970) (إنشاء المحاكم العسكرية الإسرائيلية في الضفة الغربية)؛ أنظر أيضا اتفاقية جنيف الرابعة، المادة 64 (2) (التي تنص على أنه يجوز لدولة الاحتلال أن تشرع في أرض محتلة إذا كانت ضرورية لتطبيق الاتفاقية والحفاظ على النظام وسلامة السلطة القائمة بالاحتلال)

الأمني وفي النظام الأساسي "سواء ارتُكبت في المناطق الخاضعة لسيطرة الجيش الإسرائيلي، خارج الضفة الغربية، أو في المناطق أ و ب، التي تم نقلها إلى[السلطة الفلسطينية] " والتي" انتهكت أو كان القصد منها خرق أمن المنطقة."[100] تندرج استراتيجية إسرائيل العقابية لهدم المنازل-التي تستخدم ضد عائلات الفلسطينيين "الذين هاجموا أو حاولوا مهاجمة المدنيين أو قوات الأمن الإسرائيلية" - ضمن الفئة الثانية من اختصاص المحكمة العسكرية الإسرائيلية.[101]

ويمكن أيضا أن تعرض بعض المسائل القانونية الناشئة في الضفة الغربية على المحكمة العليا الإسرائيلية بناء على التماس مُقدّم. وتطبق المحكمة العليا القانون الإسرائيلي ولها اختصاص في المسائل "التي ترى فيها أنه من الضروري تقديم العون بإسم العدالة، و [التي] لا تخضع لاختصاص محكمة أو هيئة قضائية أخرى،"[102] في الواقع، فإن المحكمة العليا " مختصة بمراجعة شرعية قرارات وأفعال الدولة ووكالاتها والقوات المسلحة،"[103] عندما أنشأت إسرائيل حكمها العسكري على فلسطين في عام 1967، أدرجت تحت اختصاص المحكمة العليا "أعمال القائد العسكري" في الضفة الغربية،[104] "تأتي هذه السلطة من الولاية القضائية للمحكمة شخصيا لأفراد قوات الدفاع الإسرائيلية الذين يتصرفون نيابة عن الحكومة الإسرائيلية،"[105] ومنذ ذلك الحين، "قدم السكان الفلسطينيون والمنظمات غير الحكومية التماسات إلى المحكمة العليا، طعنوا فيها في شرعية العمليات الإسرائيلية" في فلسطين.[106] على الرغم من أن الاستماع إلى مثل هذه الالتماسات كانت في البداية أمر واقع،[107] في عام 1972، أكدت المحكمة العليا أنه "بما أن القادة العسكريين هم موظفون عموميون ينتمون إلى السلطة التنفيذية للدولة ، وأنهم" يؤدون واجباتهم العامة وفقا للقانون"، فإنهم يخضعون للولاية الدستورية لمحكمة العدل العليا، حتى لو ارتكبت الأفعال في [فلسطين]."[108] في الواقع، استخدم الفلسطينيون اليوم سلطة الالتماس أمام المحكمة العليا لمعارضة أوامر الهدم العقابية الإسرائيلية، وإن كان ذلك دون نجاح يذكر.

100 المحاكم العسكرية،بيتسلم (نوفمبر. 11, 2017), https://www.btselem.org/military_courts; أنظر أيضا ويل، الملاحظة 93 المذكورة سابقا، صفحة 403-05 (شرح اختصاص المحاكم العسكرية الإسرائيلية)

101 هدم المنازل كعقاب جماعي، بيتسلم, الملاحظة 43 المذكورة سابقا.

102 القانون الأساسي: القضاء، The Judiciary, §15(c), Knesset (Feb. 28, 1984), https://m.knesset.gov.il/EN/ activity/documents/BasicLawsPDF/BasicLawTheJudiciary.pdf.

103 شارون ويل، دور المحاكم الوطنية في تطبيق القانون الدولي الإنساني 79 (2012) (رسالة دكتوراه، جامعة جنيف) (في ملف في أرشيف أوفيرتي يونيج).

104 المرجع السابق صفحة 80.

105 فاريل، الملاحظة 17 المذكورة سابقا، الصفحة 898.

106 ويل، دور المحاكم الوطنية، ملاحظة 103 المذكورة سابقا، صفحة 80.

107 فاريل، الملاحظة 17 المذكورة سابقا، الصفحة 880 («النطاق ناجم عن قرار واع اتخذته السلطات الإسرائيلية بعدم الطعن في الالتماسات المقدمة من الضفة الغربية وغزة لأسباب تتعلق بالولاية القضائية.")

108 ويل، دور المحاكم الوطنية، الملاحظة 103المذكورة سابقا، الصفحة 81 (نقلا عن محكمة العدل العليا 72/302 أبو حلوهيلو وآخرون. خامسا-حكومة إسرائيل ، 27 (2) الصفحة 169، الصفحة 176 (1972)

ج. لائحة الطوارئ البريطانية 119 الموروثة

يُعد الإحتلال ما قبل 1967 لفلسطين جزء لا يتجزأ من ممارسة إسرائيل الحالية لسلطة الهدم في الضفة الغربية، في عام 1945، قبل وجود إسرائيل، أصدر البريطانيون لوائح الدفاع (الطوارئ) ("لوائح الطوارئ").[109] صدرت لوائح الطوارئ "ردا على التهديد المزدوج للتمرد الداخلي [العربي] والحرب العالمية" و"عكست انشغالات قوة استعمارية تواجه اضطرابات واسعة النطاق."[110] مكنت بعض اللوائح الأكثر تطرفا البريطانيين من إغلاق الأراضي وفرض حظر التجول وتقييد الهجرة.[111] وبالمثل، كانت هناك لوائح تقلل من الإجراءات القانونية الواجبة، على سبيل المثال، من خلال تفويض "المحاكم العسكرية لمحاكمة المدنيين دون منح حق الاستئناف،" و"عمليات التفتيش والمصادرة الشاملة،" واحتجاز "الأفراد إداريا لفترة غير محددة."[112] كما أثّرت أنظمة الطوارئ على الحياة اليومية والثقافة، بما في ذلك من خلال حظر بعض الكتب والصحف،[113] لكن الأكثر صلة بهذه المذكرة هو اللائحة 119، التي "منحت القائد البريطاني في فلسطين سلطة تقديرية واسعة لهدم وإغلاق المنازل" التي اعتبرت أنها تشكل تهديدا أمنيا.[114] تنص المادة 119 على ما يلي:

> **(1) يجوز لأي قائد عسكري أن يصدر أمراً يقضي فيه بأن تصادر لحكومة فلسطين أية دار أو بناية أو أرض إذا كان لديه ما يحمله على الاشتباه بأن عياراً نارياً أطلق منها بصورة غير قانونية أو أن قنبلة أو قذيفة أو مادة متفجرة أخرى أو مادة حارقة ألقيت منها بصورة غير قانونية، أو أية دار أو بناية أو أرض واقعة في منطقة، أو مدينة، أو قرية، أو محلة، أو شارع، إذا اقتنع بأن سكان تلك المنطقة أو المدينة أو القرية أو المحلة أو ذلك الشارع أو بعضاً منهم قد ارتكبوا أو حاولوا ارتكاب أي جرم من الجرائم التي تستوجب المحاكمة أمام محكمة عسكرية أو أعانوا أو ساعدوا على ارتكابه أو كانوا شركاء في ارتكابه بعد وقوعه، وإذا صودرت الدار أو البناية أو الأرض على الوجه المذكور أعلاه يجوز لأي قائد عسكري أن يهدم الدار أو البناية أو يتلف أي شيء مزروع أو نام في الأرض**
> **(2) يجوز لأفراد قوات جلالته أو أفراد قوة البوليس وهم يعملون بتفويض من القائد العسكري أن يضبطوا ويشغلوا دون تعويض أية أملاك واقعة في أية منطقة أو مدينة أو قرية أو محلة أو شارع مما أشير إليه في الفقرة (1) من هذه المادة بعد أن يخلوها من مشغليها، دون تعويض**

بقيت اللائحة 119 بعد عقود من التحول الجيوسياسي، على الرغم من أن البريطانيين حاولوا إلغاء لوائح الطوارئ قبل تقسيم المنطقة إلى دولة عربية ودولة يهودية في عام 1948، إلا أن تشريع الإلغاء لم ينشر في الجريدة الفلسطينية، ثم المنشور المحلي الرسمي[115] "لذلك، تبقى [اللائحة] 119 سارية

109 لوائح الدفاع (الطوارئ)، 1442 جريدة فلسطين 1058 (سبتمبر. 27 ، 1945) [فيما يلي لوائح الطوارئ].
110 آلان دوتي، الدولة اليهودية: بعد قرن من الزمن 95 (1998).
111 أنظمة الدفاع (الطوارئ)، بتسيلم، https://www.btselem.org/legal_documents/ emergency_regulations (آخر زيارة أكتوبر. 11, 2022)
112 المرجع السابق.
113 المرجع السابق.
114 هارباز، الملاحظة 20 المذكورة سابقا، صفحة 403-04.
115 الأراضي الفلسطينية المحتلة: شرعية هدم المنازل بموجب القانون الدولي الإنساني، الملاحظة 18 المذكورة سابقا.

المفعول في جميع الأراضي التي يغطيها الانتداب البريطاني"[116] بعد ضم الأردن للضفة الغربية عام 1950، "ورث الأردن اللائحة ،" واعتمدها "من خلال قوانينه الداخلية"[117] وبالمثل، حافظت إسرائيل على أنظمة الطوارئ عندما أعلنت الاستقلال خلال الحرب العربية الإسرائيلية، أصدر مجلس الدولة المؤقت في إسرائيل القانون ومرسوم الإدارة[118] وقد مكّن المرسوم إسرائيل من إعلان "حالة الطوارئ"، ودمج أنظمة الطوارئ بشكل فعال في القانون المحلي والسماح للحكومة " بالحصول على الموارد الموجودة من الشعب مقابل الدعم الأمني."[119] انتهت الحرب العربية الإسرائيلية بعد ذلك بوقت قصير،[120] لكن بقيت حالة الطوارئ الإسرائيلية، متضمنة لوائح الطوارئ، في عام 1951، قرر المجلس التشريعي الإسرائيلي، الكنيست، أن لوائح الطوارئ تعارض "أسس الدولة الديمقراطية"[121] على الرغم من تكليف لجنة الدستور بإلغائها،[122] استمرت أنظمة الطوارئ لأنها كانت جزءا لا يتجزأ من السيطرة على القطاع العربي في المجتمع الإسرائيلي في ذلك الوقت.[123]

في أعقاب هجومها عام 1967، طبقت إسرائيل أنظمة الطوارئ على فلسطين المحتلة،[124] وبموجب القانون الدولي، يجب على السلطة العسكرية المعادية والمحتلة أن تمارس سلطاتها" وفقا للقوانين واللوائح القائمة في الأراضي المحتلة ولصالح السكان المحليين."[125] وتحقيقا لهذه الغاية، أصدرت إسرائيل أمرا عسكريا "بتجميد" الوضع القانوني القائم آنذاك [في فلسطين]."[126] "ما لم يتم إلغائها صراحة، فإن القوانين التي كانت سارية قبل الاحتلال"-بما في ذلك لوائح الطوارئ، التي فرضها الأردن في الضفة الغربية-"احتفظت بها الحكومة العسكرية،"[127] وهكذا، أكدت إسرائيل أن تطبيق

---

116 المرجع السابق.

117 هارباز، الملاحظة 20 المذكورة سابقا، صفحة 404.

118 قانون ومرسوم الإدارة الإسرائيلي رقم 1 من 5708-1948 (14 مايو 1948), https://www.adalah.org/uploads/oldfiles/Public/files/ Discriminatory-Laws-Database/English/49- Emergency-Orders-derived-from-Law-and-Administration-Ordinance-1948.pdf (إلغاء اللوائح من 102 إلى 107 ج مع الإبقاء على جميع اللوائح الأخرى ، بما في ذلك 199)

119رمز التعريف؛ يوسي بيلين, هل تحتاج إسرائيل حقا إلى أن تكون في حالة طوارئ؟AL-MONITOR (18 يوليو 2018) https://www. al-monitor.com/originals/2018/07/israel-state-of-emergency-1948-independence - war-strike.html; https://www.al-monitor.com/originals/2018/07/israel-state-of-emergency-1948-independence أنظر أيضا تقرير رأي الخبراء، صفحة 40 رقم 136 HCJ ، محكمة العدل العليا 10/2088 ، 10/4019 هموكيد: مركز الدفاع عن الفرد وآخرون. خامسا-قائد جيش الدفاع الإسرائيلي في الضفة الغربية (2012), https://hamoked.org/files/2012/155690_eng.pdf (نقلا عن محكمة العدل العليا 86/897 جبار ضد الضابط القائد للقيادة المركزية ، 41 (2) الصفحة 522 ، 525-26 (1987) («تشكل اللائحة 119 قانونا محليا ، قائما ومطبقا في منطقة يهودا والسامرة ، ولم يتم إلغاؤه أثناء الحكومة السابقة أو أثناء الحكومة العسكرية . . . مع [لا] أسباب قانونية لماذا يجب أن ينظر إليه على أنه باطل الآن.”))

120 مركز العمل الوقائي, الصراع الإسرائيلي الفلسطيني ملاحظة 78 المذكورة سابقا(«انتهت الحرب في عام 1949 بانتصار إسرائيل ، لكن 750.000 فلسطيني شُرّدوا وتم تقسيم المنطقة إلى 3 أجزاء.”)

121 دافنا جولان، معتقل بدون محاكمة: الاعتقال الإداري في الأراضي المحتلة منذ بداية الانتفاضة 25 (بتسيلم إد.، 1992) (نقلا عن سجل الكنيست ، المجلد. 9 ، 1831 (12 مايو 1951)) («يقرر الكنيست أن لوائح الدفاع (الطوارئ) لعام 1945 ، التي كانت موجودة في الدولة منذ الحكم البريطاني، تعارض أسس الدولة الديمقراطية، وتكلف لجنة القانون والدستور بمهمة تقديم مشروع قانون إلى الكنيست يقترح إلغاء اللوائح المذكورة.”)

122 المرجع السابق.

123 انظر لوائح الدفاع (الطوارئ) , الملاحظة 111 المذكورة سابقا (الادعاء بأن لوائح الطوارئ لم تلغ لأنها «كانت بمثابة الأساس القانوني للحكم العسكري الذي فرض آنذاك على المواطنين العرب في إسرائيل») ؛ انظر أيضا جيف هالبر، الانتقام الخالي من الهدف: الهدم العقابي للمنازل الفلسطينية ، هاميشبات (2014), https://www.academia.edu/13004848/Revenge_Devoid_of_Purpose_ «لقد حالت فائدة كل من الحكومة العسكرية التي أنشئت لحكم القطاع العربي في المجتمع الإسرائيلي من 1948-1966 ، وفائدة تطبيقها لاحقا على الأراضي المحتلة ابتداء من عام 1967 دون ذلك.”)

124 هارباز، الملاحظة 20 المذكورة سابقا، صفحة 404. لكن انظر لوائح الدفاع (الطوارئ)، الملاحظة 111 المذكورة سابقا («أنشأت وزارة العدل لجنة من الخبراء لدراسة اللوائح ووضع مقترحات لإلغائها جزئيا، لكن اندلاع حرب عام 1967، في يونيو 1967، أدى إلى توقف عمل اللجنة.”)

125 الأراضي الفلسطينية المحتلة: شرعية هدم المنازل بموجب القانون الدولي الإنساني, الملاحظة 18 المذكورة سابقا; انظر الاتفاقية (رابعا) احترام قوانين وأعراف الحرب على الأرض.. 43, 55 أكتوبر. 18, 1907, 36 القانون الأساسي. 2277 (دخلت حيز التنفيذ يناير. (انظر الفقرة 26 ، 1910) (ينص على أن السلطة القائمة بالاحتلال «تتخذ جميع التدابير التي في وسعها لاستعادة وضمان النظام العام والسلامة ، قدر الإمكان ، مع احترام القوانين السارية في البلد [المحتل] ، ما لم يتم منعها تماما» ، وأنه «لا ينظر إليها إلا كمدير ومنتفع للمباني العامة والعقارات والغابات والعقارات الزراعية التابعة للدولة [المحتلة]» مع واجب «حماية رأس مال هذه الممتلكات»)

126 لوائح الدفاع (الطوارئ)، الملاحظة 111 المذكورة سابقا.

127 الأراضي الفلسطينية المحتلة: شرعية هدم المنازل بموجب القانون الدولي الإنساني, الملاحظة 18 المذكورة سابقا (نقلا عن فاريل, الملاحظة 17 المذكورة سابقا، في 877-78); انظر فانيا دومب, أحكام المحكمة العليا في إسرائيل المتعلقة بالأراضي الخاضعة للإدارة, 10 إسرائيل. ي. ب. حأم. آر.تيسي. 1 ، 345-46 (1980) (تلخيص محكمة العدل العليا 79/434 قضية سخويل ضد قائد منطقة يهودا والسامرة ، 34 (1) الصفحة 464 (1980)،

أنظمة الطوارئ في فلسطين يتوافق مع القانون الدولي لأنها موجودة بالفعل هناك،[128] ولكن حتى لو كان هذا صحيحا، فإن تطبيق إسرائيل المحدد للائحة 119 يقع خارج نطاق الامتثال، قوى الاحتلال "مجبرة على تغيير أو تعليق أو إلغاء قانون محلي [في] الحالة التي يشكل فيها القانون المحلي عقبة أمام تطبيق اتفاقية جنيف الرابعة،"[129] وتتعارض المادة 119 صراحة مع المادة 53 منها، تحظر المادة 53 هدم المنازل في حالات خارجة عن الضرورة العسكرية،[130] في حين أن المادة 119 تسمح بذلك.[131] عمليا، فإن القوانين التي تستند عليها إسرائيل لتبرير تطبيق المادة 119، هي نفسها تطعن المادة 119 قانونيا، وكان رد إسرائيل على هذا الادعاء هو إنكار انطباق اتفاقية جنيف الرابعة على فلسطين، وهو ما يتعارض مع مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة،[132] دون الموافقة على موقف إسرائيل، تركز هذه المذكرة على شرعية سياسة هدم المساكن العقابية بموجب القانون المحلي الإسرائيلي.

في عام 1992، رسخت إسرائيل حالة الطوارئ المذكورة أعلاه ضمن "القوانين الأساسية"، والتي تشكل إطارها شبه الدستوري،[133] لكن حالة الطوارئ في إسرائيل ليست إلى أجل غير مسمى؛ فالقوانين الأساسية تتطلب من الكنيست إعادة تقييم حالة الطوارئ وإعادة إعلانها من جديد كل عام،[134] لقد فعلت ذلك دون استثناء، لدرجة أن إسرائيل كانت في حالة طوارئ مزعومة منذ ما يقرب من أربعة وسبعين عاما.[135] ومع ذلك، يعترف الكنيست بأن الظروف الاجتماعية والسياسية لإسرائيل قد تغيرت منذ صدور القانون ومرسوم الإدارة في عام 1948، ويعترف بأن حالة الطوارئ الإسرائيلية لا تزال قائمة في المقام الأول كذريعة سياسية،[136] يعزو الكنيست الأسباب إلى أن إسرائيل " سنّت العديد من القوانين التي تشمل توجيهات مشروطة بوجود حالة الطوارئ، وإلغاء حالة الطوارئ [من شأنه] أن يؤدي إلى إلغاء هذه التوجيهات،"[137] ولكن على الرغم من عدم وجود حالة طوارئ حقيقية، فإن قانون الطوارئ تدعمه حالات الطوارئ التي تعلنها إسرائيل سنويا، ويبقى قانون الطوارئ ساريا بوجود حالات تستدعي الطوارئ حتى لو كانت بالإسم، وتواصل المحاكم الإسرائيلية التأكيد على أن هذا القانون لا يزال قانونا ساريا، وتستشهد به لترحيل السكان، واحتجاز الأشخاص

التي وجدت أن لوائح الطوارئ «تشكل تشريعا أردنيا ظل ساريا منذ فترة الانتداب البريطاني ، وبالتالي لا يزال ساريا في منطقة يهودا والسامرة»).

128 انظر فاريل، الملاحظة 17 المذكورة سابقا، في 907-08 (نقلا عن محكمة العدل العليا 86/897 قضية جبار ضد للقيادة المركزية ، 41 (2) ش 522 ، 525 (1987))

129 الأراضي الفلسطينية المحتلة: شرعية هدم المنازل بموجب القانون الدولي الإنساني، الملاحظة 18 المذكورة سابقا.

130 اتفاقية جنيف الرابعة، المادة 53.

131 انظر أدناه الملاحظتان 214-220 والنص المصاحب لهما.

132 انظر قرار بشأن «طلب الادعاء عملا بالمادة 19 (3) لإصدار حكم بشأن الولاية القضائية الإقليمية للمحكمة في فلسطين» ، المحكمة الجنائية الدولية-18/01 ، 10 (مارس. 16, 2020) («إسرائيل تنفي انطباق اتفاقية جنيف الرابعة على أساس زائف أن هناك «إتراجع مفقود.""). لكن انظر الاحتلال الإسرائيلي العدواني للأرض الفلسطينية، بما في ذلك القدس والقانون الإنساني الدولي، مؤتمر الأطراف المتعاقدة السامية في اتفاقية جنيف الرابعة (1999) («أكد مجلس الأمن الدولي انطباق اتفاقية جنيف الرابعة على الأرض الفلسطينية المحتلة ، بما فيها القدس ، في 25 قرارا.")

133 القوانين الأساسية، كنيست, https://m.knesset.gov.il/en/activity/pages/basiclaws.aspx (آخر زيارة نوفمبر. 17 ، 2022) («نظرا لأن الجمعية التأسيسية والكنيست الأول لم يتمكنوا من وضع دستور معا ، بدأ الكنيست في تشريع القوانين الأساسية حول مواضيع مختلفة. بعد سن جميع القوانين الأساسية، فإنها ستشكل معا، مع مقدمة مناسبة والعديد من الأحكام العامة، دستور دولة إسرائيل.")

134 المرجع السابق.

135 انظر وزارة الخارجية الأمريكية ، مكتب الديمقراطية ، إتش آر ولاب، تقرير حقوق الإنسان الإسرائيلي 1 (2021) (مشيرا إلى «حالة الطوارئ» الإسرائيلية «سارية منذ عام 1948»); أنظر أيضا جون كويجلي, حالة الطوارئ التي استمرت خمسة وأربعين عاما في إسرائيل: هل هناك حدود زمنية للانتقاص من التزامات حقوق الإنسان?, 15 MICH. القانون الدولي' . 491 ، 502 (1994) («تدعي إسرائيل في إعلانها أنها في حالة طوارئ منذ عام 1948.")

136 انظر ISRAEL LAW AND ADMINISTRATION ORDINANCE الملاحظة 119 المذكورة سابقا; انظر إعلان حالة الطوارئ، كنيست، https://m.knesset.gov.il/en/about/lexicon/pages/declaringstate emergency.aspx (آخر زيارة نوفمبر. 21 ، 2022) (موضحا أن حالة الطوارئ الإسرائيلية «تم تمديدها بانتظام من قبل الكنيست والحكومة بسبب حقيقة أن الكنيست سنت على مر السنين العديد من القوانين التي تتضمن توجيهات مشروطة بوجود حالة الطوارئ»)

137 المرجع السابق; انظر بيلين، الملاحظة 120 المذكورة سابقا («استخدم النواب والمشرعون على حد سواء [حالة الطوارئ] لتبرير قائمة طويلة من القوانين التشريعية المتعلقة بضوابط الأسعار وتوفير الخدمات.")

إداريا، وفرض إغلاق الطرق، وفرض الرقابة على المواد المكتوبة، وفرض حظر التجول، وتنفيذ أعمال أخرى تهدف إلى ردع النشاط الفلسطيني،[138] وفي حين تقر هذه المذكرة بالنطاق الأوسع للضرر المرتبط بقانون الطوارئ، فإن هذه المذكرة تركز تحديدا على اللائحة 119، التي تشكل العمود الفقري لممارسة إسرائيل العقابية المستمرة لهدم المساكن في الضفة الغربية.[139]

تجدر الإشارة إلى أن إسرائيل ليست وحدها في استخدام عمليات هدم المنازل العقابية كأداة للقمع الاجتماعي والسياسي، ففي الهند، تستخدم الحكومة القومية الهندوسية ممارسة مماثلة ضد النشطاء المسلمين الهنود المتورطين في" اشتباكات طائفية " مع الهندوس.[140] على سبيل المثال، بعد اندلاع الاشتباكات في أبريل / نيسان 2022، قام المسؤولون "بهدم حوالي 25 متجرا وعربات بيع ومنازل، مملوكة بشكل أساسي للمسلمين في جهانجيربوري، دلهي."[141] وبالمثل، في يونيو 2022، "تم هدم منزل جاويد محمد، الناشط السياسي في حزب الرفاهية الهندي، بعد اعتقاله فيما يتعلق بالاحتجاجات التي اندلعت في الله أباد،"[142] لكن على عكس إسرائيل، لا تثبّت الهند قوتها الهدمية بقيمة رادعة مزعومة مرتبطة بحالة الطوارئ الخالدة، بدلا من ذلك، تستشهد الحكومة الهندية بقانون التخطيط والتنمية الحضرية في ولاية أوتار براديش لعام 1972، مدعية أن منازل النشطاء المستهدفين هي "تجاوزات" غير مصرح بها أو مبنية بشكل غير قانوني تستحق الهدم برعاية الدولة،[143] وقد أدان مقرر الأمم المتحدة الخاص بالسكن اللائق عمليات الهدم التي قامت بها الهند في يونيو 2022 كأداة للعقاب الجماعي ضد الأقلية المسلمة.

د. الإنصياع للسلطة التقديرية للجيش الإسرائيلي

على الرغم من إصرار إسرائيل على شرعية ممارستها لهدم المساكن، "تشكك إسرائيل في الطبيعة العقابية لهذه العمليات،"[144] وتدعي المحاكم الإسرائيلية أن عمليات هدم المساكن العقابية هي مجرد عقوبات إدارية لأنها تنفذ بأمر تنفيذي من القائد العسكري "بدلا من" أو بالإضافة إلى الإجراءات الجنائية.[145] في قضية شكري ضد وزير الدفاع، ادعت المحكمة العليا الإسرائيلية "أن السلطة التي تمنح للقائد العسكري هي إدارية وتفعيلها يهدف إلى منع الخروقات والحفاظ على النظام العام."[146] بعد أربع سنوات، في قضية نزال ضد قائد منطقة "يهودا والسامرة"، أكدت المحكمة أن الغرض من عمليات الهدم هو "ردع الإرهابيين المحتملين عن القيام بأعمالهم القاتلة"، وليس معاقبة الجناة، مما أطر اللائحة 119 إداريا.[147]

138 لوائح الدفاع (الطوارئ)، الملاحظة 111المذكورة سابقا; انظر يعقوب بار ناتان، هل الرقابة في إسرائيل تزداد سوءا؟، J. PALESTINE STUD. 149, 151 (1988) (مع الإشارة إلى لوائح الطوارئ «تمكن الرقيب العسكري من وقف نشر ليس فقط الأسرار العسكرية الحساسة، ولكن أيضا أي شيء يراه ضارا بالنظام العام»، بما في ذلك الكتب الفلسطينية)

139 انظر هارباز، الملاحظة 20 المذكورة سابقا ، الصفحة 403 (مع الإشارة إلى أنه بموجب المادة 119 ، تمارس سلطة هدم المساكن «لأغراض الردع، ضمن أمور أخرى»)

140 NH Web Desk تستخدم حكومات الولايات عمليات الهدم كإجراء عقابي Nat'L Herald (سبتمبر. 23, 2022)، https://www.nationalher-aldindia.com/india/state-governments-use-demolitions-as-punitive- measure-finds-report.

141 المرجع السابق.

142 لديدة فرزانة, هدم المنازل في الهند: جريمة حرب أخرى على الطريقة الإسرائيلية ضد المسلمين، Middle E. Eye (24 يونيو 2022), https: //www.middleeasteye.net/opinion/india-house-demolitions-Israeli-style-war-crime-against-Muslims.

143 انظر أناناكريشنان جي, عمليات الهدم في كانبور، برايا جراج وفقا للقانون، أنديان اكسبرس (22 يونيو 2022)، https://indianexpress.com/article/india/kanpur-prayagraj-demolitions-uttar- pradesh-supreme-court-7983749/https://indianexpress.com/article/india/kanpur-prayagraj-demolitions-uttar-pradesh-supreme-court-7983749/ (الادعاء بأن الأفعال نفذت « وفقا لـ [الفعل] «و»لا علاقة لها بحوادث الشغب»)

144 الأراضي الفلسطينية المحتلة: شرعية هدم المنازل، الملاحظة 18 المذكورة سابقا.

145 هارباز، الملاحظة 20 المذكورة سابقا، صفحة 404.

146 مردخاي كريمنيتزر ولينا سابا هابش،هدم المنازل،220، 4MDPI LAWS 216.رقم 13 (2015) (نقلا عن محكمة العدل العليا 89/798 قضية شكري ضد وزير الدفاع (1990) (غير منشور))

147 فانيا دومب، الأحكام المتعلقة بالإرهاب،19 (1989) ISR.Y.B.HUM.RTS. 371,376 . . (تلخيص محكمة العدل العليا 94/6026 قضية نزال ضد قائد منطقة يهودا والسامرة، 48 (5) الصفحة 338 (1994).

يعكس موقف إسرائيل درجة عالية من الاحترام للسلطة التقديرية العسكرية، بالإستناد إلى لائحة الطوارئ 119. هناك، تم استبدال "معيار الأدلة العادي الإسرائيلي للأدلة" الواضحة والقاطعة والمقنعة " في مجال الهدم بيقين شبه أعمى بموقف الجيش،"[148] باختصار، تنص المادة 119 على:

"يجوز للقائد العسكري أن يأمر بمصادرة [وتدمير] . . . أي منزل . . . بعض السكان الذين، والذي يعتقد (أي القائد العسكري) انهم قد ارتكبوا أو حاولوا . . . أو حرضوا . . . أو ساعدوا أي شخص . . . على ارتكاب أية جريمة ضد الأنظمة تنطوي على العنف أو التخويف أو أي جريمة من جرائم المحاكم العسكرية."[149]

كمسألة أساسية، فإن كلمة "ربما" هي لغة متساهلة، وليست إلزامية، مما يشير إلى أن اللائحة 119 لا تجبر عمليات الهدم إنها تسمح بها ببساطة. وبالإضافة إلى ذلك، لا تحدد المادة 119 أي قائد عسكري له سلطة الأمر بمصادرة منزل وتدميره، وتشير دون تمييز إلى "قائد عسكري". " ثم تمنح السلطة التقديرية الكاملة لهذا الفرد مع وجود معيار إثبات منخفض للغاية، يتوقف الهدم بشكل شخصي على رضاه عن النية الإجرامية التي تجلّت في بعض، وليس جميع، سكان المنزل المستهدف، لا تحدد اللائحة 119 من تنطبق عليه صفة مقيم في المنزل ولا تقدم "معيارا فيما يتعلق بخطورة الجريمة التي يجب الوفاء بها،"[150] علاوة على ذلك، لا توجد إجراءات قضايا مرافقة لا يلزم توجيه الاتهام إلى الجناة المشتبه بهم، ناهيك عن محاكمتهم وإدانتهم، قبل الهدم،[151] "إن قرار [الهدم] يقع فقط ضمن تقدير القائد العسكري."[152]

وفي غياب قدر أكبر من التحديد القانوني، فإن السوابق القضائية الناشئة عن الطعون في أوامر الهدم تقدم بعض الإرشادات للسلطة التقديرية للمادة 119، حيث ترى السوابق القضائية أن يأخذ القادة العسكريون في الاعتبار خطورة الجريمة، وقوة الأدلة، وما إذا كان سكان المنزل الآخرون متورطين في الجريمة، وعدد الأشخاص المتضررين من الهدم المحتمل،[153] وقد ينظر القادة العسكريون أيضا فيما إذا كان يكفي هدم " ذلك الجزء من المنزل الذي كان يسكن فيه المشتبه به؛ وما إذا كان يمكن هدم المنزل دون الإضرار بالمنازل المجاورة، وما إذا كان من الممكن أن يكون كافيا إغلاق المنزل فقط، أو أجزاء منه، كوسيلة أقل ضررا مقارنة بالهدم."[154] لكن يحتفظ القادة العسكريون الإسرائيليون باستقلال واسع في تقييم مثل هذه العوامل، وعادة ما تستمع المحكمة العليا الإسرائيلية لحكمهم، في قضايا عدم الهدم التي تتطلب الإجراءات التقديرية ، تسترشد المحكمة بالضرورة والمعقولية والتناسب ؛ ولكن عندما تنشأ قضايا الهدم ، " تعتمد المحكمة بشكل أكبر على مبدأ التناسب،"[155] والذي تم تقييمه " فيما يتعلق بخطورة الفعل المنسوب إلى المشتبه فيه، والذي يتم اشتقاق درجة الردع المطلوبة منه،"[156] تفترض هذه المذكرة أن المحكمة العليا تتبع عادة أحد النهجين في تقييمها، حيث يتمتع كل منهما بدرجات مختلفة من الاحترام: (1)المراعاة العالية "الموافقة على التدابير المقترحة من

148 هارباز، الملاحظة 20 المذكورة سابقا، صفحة 408-09.
149 لوائح الطوارئ، الملاحظة 109 المذكورة سابقا، صفحة 1089.
150 فاريل، الملاحظة 17 المذكورة سابقا، الصفحة 886.
151 المرجع السابق.
152 المرجع السابق.
153 العكس: آراء المحكمة العليا في إسرائيل، CARDOZO SCH. OF L., https://versa.cardozo. yu.edu/opinions/center-defense-indi-vidual-v-minister-defense-0 (last visited Nov. 24, 2022) (summarizing HCJ 8091/14 Center for the Defense of the Individual v. Minister of Defense (2014), https://hamoked.org/files/2014/1159000_eng.pdf).
154 المرجع السابق.
155 هارباز، الملاحظة 20 المذكورة سابقا، صفحة 410.
156 مركز الدفاع عن الفرد صفحة 8.

خلال الاستنتاج بأن الإجراءات المقترحة متناسبة" مع مراجعة قليلة أو معدومة للأسس الموضوعية أو النزاهة الإجرائية وراء أمر الهدم[157] أو (2) المراعاة المتوسطة تطبيق التناسب مع بعض المراجعة الأسس الموضوعية أو النزاهة الإجرائية "كأداة قضائية" للإدارة الجزئية "، وتحويل تدابير الهدم إلى تدابير مانعة للتسرب أو قصر نطاق التدابير على أجزاء معينة فقط من المنزل المعني."[158] نادرا ما تمارس المحكمة العليا ، إن وجد، ، قدرا ولو ضئيلا من الاحترام، مما يستلزم مراجعة كاملة للأسس الموضوعية ونزاهة الإجراءات لأمر الهدم الصادر عن قائد عسكري، مما يتيح الفرصة لإيجاد أن الهدم بأي شكل من الأشكال غير متناسب.[159]

على الرغم من التأكيدات بأن عمليات الهدم هي عقوبات إدارية وليست إجراءات عقابية ، يبدو أن أعضاء المحكمة العليا الإسرائيلية نفسها اعترفوا بخلاف ذلك، في عام 1982، أوضح القاضي باراك الطابع الشديد لعمليات الهدم في قضية حمري ضد قائد يهودا والسامرة: "أولا، يحرم المستأجرين من منازلهم السكنية؛ ثانيا، يمنع إمكانية إعادة الأشياء إلى حالتها السابقة؛ وثالثا، قد يضر أحيانا بالمستأجرين المجاورين،"[160] وفي عام 1989، صرحت المحكمة العليا بأنه: "يتفق الجميع على أن هدم مبنى هو إجراء عقابي صارم وشديد، إن القوة [الأمنية] الوقائية التي يتم إخفاؤها داخل هدم الممتلكات لا تغير حقيقة أن الممارسة عقابية."[161] ومع ذلك، رفضت إسرائيل هذا التوصيف وتواصل تأكيد التأثير الرادع لعمليات الهدم على الخروقات الأمنية.[162]

تدحض الدراسات القانونية منطق الردع الإسرائيلي، مدعية أن عمليات الهدم " تخلق مظالم جديدة، وتفشل في خلق بنية واضحة للحوافز، وتسمح للمتمردين بحل مشاكل العمل الجماعي، مما يؤدي إلى زيادة الدعم الشعبي للعنف."[163] في عام 2005، "قررت لجنة عسكرية إسرائيلية برئاسة اللواء أودي شاني أن فعالية هذه السياسة كرادع أمر مشكوك فيه، وأنه من خلال خلق الكراهية تسببت في أضرار أكثر مما تنفع،"[164] ونتيجة لذلك، توقفت عمليات الهدم العقابية لمدة عشر سنوات[165] واستؤنفت في عام 2014 عندما قُتل طلاب المدارس الدينية الإسرائيلية في الضفة الغربية،[166] ومع ذلك، مع "عدم وجود تأثير إيجابي على المحتوى السياس أو الأمني،" كانت عودة إسرائيل إلى

157 هاريباز، الملاحظة 20 المذكورة سابقا، صفحة 410 (نقلا عن محكمة العدل العليا 08/9353 أبو دهيم ضد قائد قيادة الجبهة الداخلية 2014. Isr. L.Rep.487 (2009) انظر فاريل، الملاحظة 17 المذكورة سابقا، صفحة 895 (مع ملاحظة أن المحكمة العليا عادة ما تقصر مراجعتها على «الشرعية الإجرائية لقرار إصدار أمر الهدم ، دون معالجة الأسس الموضوعية لذلك القرار»)

158 هاريباز، الملاحظة 20 المذكورة سابقا ، الصفحة 408 (نقلا عن محكمة العدل العليا 82/361 حمري ضد القائد العسكري لمنطقة يهودا والسامرة، الصفحة 36(3) الصفحة 439، الصفحة 443 (1982); انظر هندريكس، الملاحظة 13 المذكورة سابقا («لم يوقف القضاة عمليات هدم المنازل هذه إلا من حين لآخر، ولكن في العديد من الحالات الأخيرة اقتصر الهدم على أجزاء من المباني فقط."); أنظر أيضا فاريل، الملاحظة 17 المذكورة سابقا، صفحة 887 (شرح تدابير الإغلاق يستتبع أن «الأبواب والنوافذ مثبتة أو مغلقة بمسامير، وتغلق غرفة أو مبنى بأكمله» وأنه «إذا لم ينص صراحة على ذلك[اللائحة]119، فمن المقبول أن إغلاق المنزل مسموح به ضمنيا كعقوبة أقل شدة»)

159انظر فاريل، الملاحظة 17 المذكورة سابقا، صفحة 895 (مع ملاحظة أن المحكمة العليا عادة ما تقصر مراجعتها على «الشرعية الإجرائية لقرار إصدار أمر الهدم، دون معالجة الأسس الموضوعية لذلك القرار»). تم رفض قضايا أخرى."); انظر، على سبيل المثال، هندريكس، الملاحظة 13 المذكورة سابقا (سرد حكم نادر ضد الهدم العقابي حيث قررت المحكمة أنه سيكون «غير متناسب» لتهجير زوجة الرجل المتهم وأطفاله الثمانية»، ولاحظت أنه على الرغم من أن» [ي] أوقف القضاة عمليات هدم المنازل هذه من حين لآخر فقط «، إلا أن البعض كان على استعداد إذا» أمر بعد وقت طويل من وقوعها «أو إذا»لا يتناسب مع الجرائم المزعومة»)

160 محكمة العدل العليا 22/4088 الرفاعي ضد القائد العسكري لمنطقة الضفة الغربية ، صفحة 6 (2022) (كبوب ، ج. ، مخالف), https://hamoked.org/files/2022/1665800_eng.pdf(citingHamari,36(3)PDat443).

161 كريمنيتزر وسابا-حبيش, الملاحظة 148المذكورة سابقا، في 220 رقم. 11 (نقلا عن محكمة العدل العليا 88/358 جمعية الحقوق المدنية في إسرائيل ضد رئيس القيادة المركزية لجيش الدفاع الإسرائيلي، 43 (2) الصفحة 529 (1989))

162 الرفاعي صفحة11 (نقلا عن محكمة العدل العليا 22/3401 ، قضية أتزي ضد القيادة المركزية للحكومة، صفحة 12 (2022) (غير منشور) («لا يهدف استخدام اللائحة 119 إلى معاقبة الأبرياء، بل يهدف إلى إنقاذ الأرواح البشرية من خلال ردع الجناة المحتملين وأفراد أسرهم.")

163 هاريباز، الملاحظة 20 المذكورة سابقا، صفحة 408.

164 هدم المنازل كعقاب جماعي، بيتسلم، الملاحظة 43 المذكورة سابقا.

165 المرجع السابق.

166 انظر أعلاه الملاحظة 47 والنص المصاحب لها.

عمليات الهدم العقابية في عام 2014 أقرب إلى "الانتقام غير المركز" كونه رادعا،[167] وحتى لو تم تحقيق بعض الردع، فليس من شأن ذلك أن يجعل هذه السياسة أخلاقية أو قانونية، من خلال إيذاء الأبرياء لتحقيق هدف لا علاقة لهم به، تُعامل السلطات هؤلاء الأشخاص كوسيلة وليس كإنسان مستقل له حقوق،"[168] على حد تعبير القاضي كبوب في قضية الرفاعي ضد القائد العسكري، "إن الانتهاك الخطير لحقوق غير المتورطين يحسم الأمر ويهزم اعتبارات الردع المعارضة، إلى الحد الذي تكون فيه بالفعل اعتبارات ردع وليست عقابية."[169]

نظرا لاحترام إسرائيل الكبير للسلطة التقديرية العسكرية وترددها في قبول الطابع العقابي لممارستها لهدم المساكن، فإن جدوى محاولات الالتماس الفلسطينية محدودة بشكل لا يدعو إلى الدهشة وغير ناجحة إلى حد كبير، "لا تمنح اللائحة 119 صراحة لأصحاب المنزل الحق في جلسة استماع قبل الهدم،"[170] قبل نهاية القرن العشرين، " تم إجراء عمليات الهدم على الفور بين عشية وضحاها، ولم تكن هناك فرصة للطرف المتضرر اللجوء الى القضاء،"[171] لكن في عام 1989، قضت المحكمة العليا الإسرائيلية بأنه "يجب تقديم إنذار مسبق بهدم المنازل الوشيك، ويجب السماح لشاغليها بالطعن في القرار أمام القائد العسكري، وإذا لزم الأمر، أمام محكمة العدل العليا."[172] وبالنظر إلى أن أوامر الهدم العقابية تأتي من خلال الجيش الإسرائيلي وأن المحكمة العليا لها صلاحيات على أعمال القادة العسكريين، فإن المحكمة العليا لها صلاحيات على الالتماسات الفلسطينية، بشكل عام، أمام العائلات ثمان وأربعين ساعة للاستئناف أمام القائد العسكري بعد تسليم أمر الهدم، وإذا تم رفض هذا الاستئناف، يمكنهم تقديم التماس إلى المحكمة العليا ضد الهدم،[173] ولكن كما هو الحال مع معظم الجهود لتوسّل الرحمة من المحكمة العليا، " فإن القليل من هذه العائلات لديها القدرة المالية للتكاليف القانونية، ويعتقد معظمهم أنه من غير المجدي الانخراط في عملية تخذلهم دائما."[174] كما تمت مناقشته، تمارس المحكمة العليا احتراما متوسطا أو عاليا للسلطة التقديرية العسكرية وتقصر مراجعتها بشكل عام على " الشرعية الإجرائية لقرار إصدار أمر الهدم، دون معالجة الأسس الموضوعية لذلك القرار،"[175] وعلى هذا الأساس، بين يوليو / تموز 2014 وأغسطس / آب 2020، ألغت المحكمة العليا تسعة أوامر هدم عقابية فقط.[176]

---

167 انتقام رجعي، الملاحظة 50 المذكورة سابقا.

168 هدم المنازل كعقاب جماعي، بيتسلم، الملاحظة 43 المذكورة سابقا.

169 محكمة العدل العليا 22/4088 الرفاعي ضد القائد العسكري لمنطقة الضفة الغربية، صفحة9 (2022) (كبوب ، ج. ، مخالف), https://hamoked.org/files/2022/1665800_eng.pdf.

170 هارباز، الملاحظة 20 المذكورة سابقا، صفحة 404.

171 فاريل، الملاحظة 17 المذكورة سابقا، الصفحة 893.

172 هدم المنازل العقابية، HAMOKED, 3 (2014), https://hamoked.org/files/2014/114633_eng.pdf.

173 هارباز، الملاحظة 20 المذكورة سابقا، الصفحة 404؛ انظر أيضا هدم المنازل كعقاب جماعي، الملاحظة 43 المذكورة سابقا.

174 تحت الأنقاض: هدم المنازل وتدمير الأراضي والممتلكات، أمنستي الدولية (أيار / مايو 2004), https://www.amnesty.org/en/documents/mde15/033/2004/en/; انظر عمليات الهدم العقابية تدمر أكثر من المنازل في الأرض الفلسطينية المحتلة، مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان (كانون الأول / ديسمبر 28, 2015), https://www.ohchr.org/en/stories/2015/12/punitive-demolitions-de-stroy-more-homes-occupied-palestinian-territory (مع ملاحظة أنه في عام 2014، اتُهم الابن الأكبر لعائلة الشلودي بارتكاب «هجوم إرهابي متعمد» عندما اصطدمت سيارته بمحطة -»تشكك الأسرة في ذلك، قائلة إنه كان حادثا، وفقد السيطرة على سيارته؛» اختارت عائلة الشلودي «عدم تقديم استئناف، قائلة إنهم لا يعتقدون أنهم سيحصلون على جلسة استماع عادلة» وهُدم منزلهم بعد شهر واحد)

175 فاريل، الملاحظة 17 المذكورة سابقا ، الصفحة 895; انظر أعلاه الملاحظات 159-161 والنص المصاحب (يشرح الاحترام العالي والمتوسط والمنخفض للسلطة التقديرية العسكرية)

176 في رأي الأغلبية، ألغت محكمة العدل العليا أمر هدم عقابي لمنزل عائلة مكونة من تسعة أفراد، لأن «مبدأ التناسب يتطلب التخفيف من الضرر»: سمح للجيش بالنظر في إغلاق جزئي للمنزل, HaMoked (أغسطس. 10, 2020), https://hamoked.org/document.php?dID= Updates2188. =https://hamoked.org/document.php?dID

النفاق القضائي

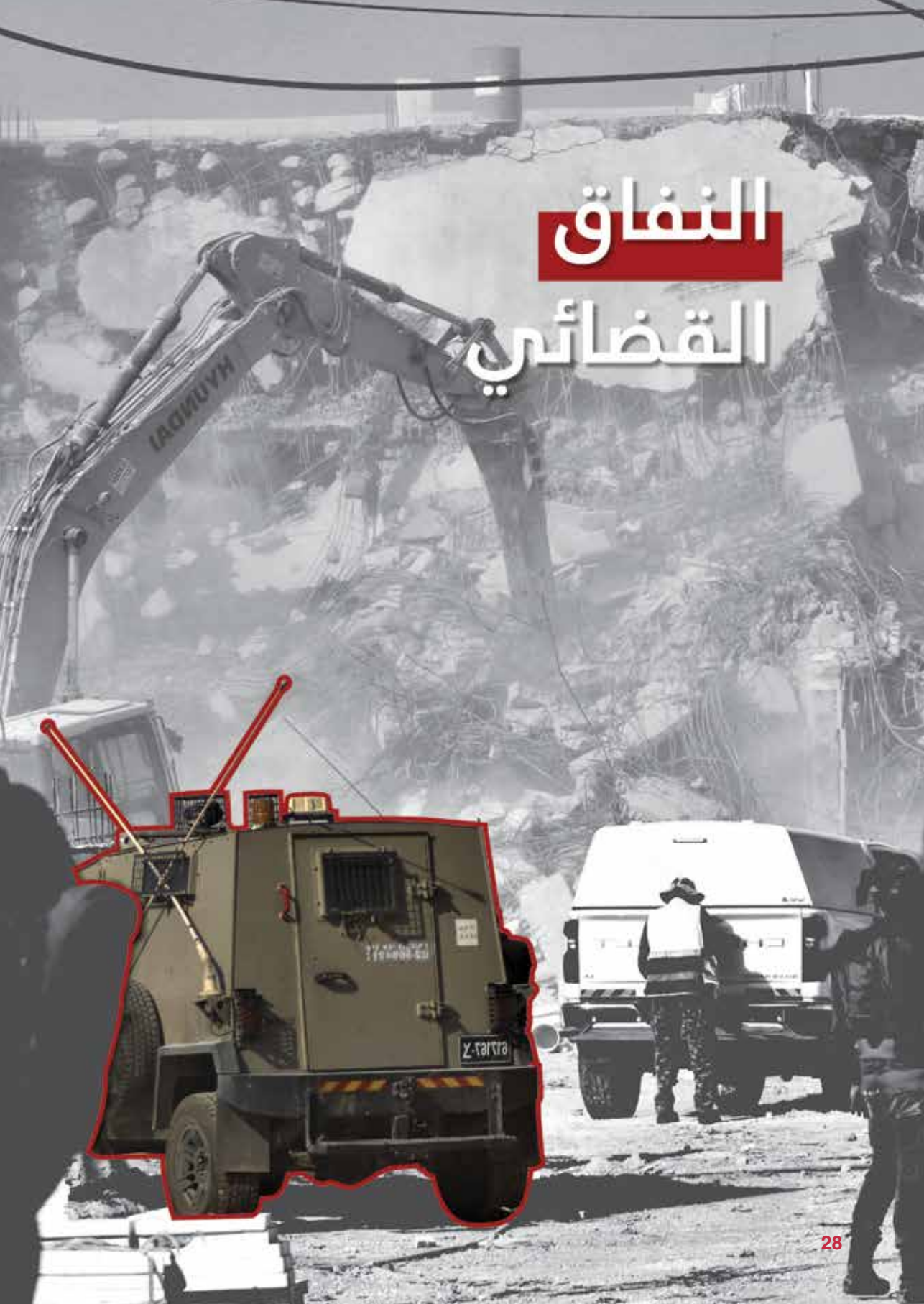

ثالثاً. النفاق القضائي

على الرغم من أن العديد من الدول قد أذعنت على ما يبدو لاستدعاء إسرائيل للائحة 119 كأساس قانوني لممارسة الهدم، إلا أن القانون الإسرائيلي مشبع بالنفاق، تتعارض عمليات هدم المنازل العقابية مع قواعد الإجراءات القانونية الواجبة التي تؤكدها المحاكم الإسرائيلية في مواضع أخرى والإطار الدستوري المعمول به، ويقصد به هنا القوانين الأساسية،[177] ومما يثير القلق بشكل خاص، أن عمليات هدم المساكن العقابية غالبا ما يتم تنفيذها قبل توجيه الاتهام إلى الجاني المشتبه به أو محاكمته أو إدانته،[178] و"الجريمة" الوحيدة المطلوبة هي مجرد نية إجرامية،[179] وعلاوة على ذلك، فإن عمليات الهدم العقابية تشكل عقابا جماعيا عند تجريد أفراد أسر المشتبه في ارتكابهم "الجريمة" الأبرياء من منزلهم،[180] وعلى هذا النحو، فإن ممارسة إسرائيل العقابية لهدم المساكن تتعارض بشكل أساسي مع القيم القانونية والأخلاقية الإسرائيلية، التي تدين بخلاف ذلك ما قبل الإدانة والعقاب الجماعي.

تقدر المحاكم الإسرائيلية الثبات القانوني والانسجام المعياري، مما يشير إلى ضرورة إعادة تنظيم أو إلغاء ممارسة الهدم العقابية الإسرائيلية، في قضية (أ) ضد دولة إسرائيل، ناقشت المحكمة العليا أهمية الانسجام المعياري، حيث " تبذل كل محاولة ممكنة لتحقيق التوحيد في القانون والانسجام بين مختلف المعايير،"[181] تجسيدا لإلتزامها بها، استجابت المحكمة العليا في قضية (أ) ضد شركة مجدال للتأمين، وطالبت بتعويض خدمات المرافقة،[182] ولاحظت أن هذا التعويض "يتعارض مع المبادئ العامة للنظام القانوني الإسرائيلي" وسعت إلى حل هذا التعارض،[183] وبذلك، أشارت المحكمة العليا إلى " مظلة معيارية "للمبادئ المجتمعية العامة التي" توجه تنفيذ القواعد القانونية بطريقة تتفق مع هذه القيم الأساسية، "تمنع" إدخال ترتيبات لا تتفق مع المبادئ الأخلاقية الأساسية للنظام القانوني،"[184] باعتبارها ركيزة أساسية للقانون والمجتمع الإسرائيلي، تنتمي الإجراءات القانونية الواجبة إلى المظلة المعيارية، وتوجه المحاكم بعيدا عن عقاب ما قبل الإدانة والعقاب الجماعي. وتحقيقا لهذه الغاية، في قضية الجندي رافائيل يساخاروف ضد المدعي العام العسكري- مسألة تتعلق بمقبولية الأدلة التي تم الحصول عليها بشكل غير قانوني لاحظت المحكمة العليا أن التقاعس التشريعي "لا يعفي المحكمة من واجبها في إصدار سوابق قضائية تمشيا مع روح القوانين الأساسية، من أجل خلق التماسك المعياري،"[185] ولاحظت كذلك أن " هذه القضية، خاصة بالنظر إلى أن المحكمة مسؤولة عن عملية اكتشاف الحقيقة وإقامة العدل وبالنظر إلى واجبها في تحقيق هذه الأغراض دون أي انتهاك غير متناسب لحقوق المتهم،"[186] لذلك، يتعين على المحكمة العليا حل التناقضات القانونية والتنافر المعياري بين ممارسات الهدم العقابية الإسرائيلية ومعايير الإجراءات القانونية الواجبة، بغض النظر عن تقاعس الكنيست.

177 القوانين الأساسية، الملاحظة 134 المذكورة سابقا .
178 الأراضي الفلسطينية المحتلة: شرعية هدم المنازل، ا الملاحظة 18المذكورة سابقا; أنظر أيضا المناقشة القسم أدناه

ثالثا (أ)، الملاحظات 206-211.
179 انظر أعلاه الملاحظة 150-154 والنص المصاحب لها.
180 انظر أدناه () الفرع الثالث (ب) من المناقشة، الحواشي 232-2386.
181 CrimA 6659/06 A v. State of Israel, 2008 Isr. تقرير النائب 273 ، 286 (2008) (نقلا عن أ. باراك ، التفسير القانوني – النظرية العامة لتفسير الحقائق 155 (1992) (تم حذف الاستشهادات الداخلية))
182 CA 11152/04 A v. Migdal Ins. Co. Ltd. 2006(2) Isr. L. Rep. 213 (2006).
183 Id. at ¶ 15.
184 Id. at ¶ 19 (quoting HCJ 6893/05 Levy v. Gov't of Israel 59(2) PD 876, 884–85 (2005)).
185 كرينا 98/5121 قضية يساخاروف ضد القائد العسكري 2006 (1) تقرير النائب 320 ، 397 (2006) (نقلا عن أ. باراك، القاضي في الديمقراطية 63 (2004) (تم حذف الاستشهادات الداخلية))
186 المرجع السابق. صفحة 398.

أ. عمليات الهدم العقابية كعقوبة قبل الإدانة

وبعيدا عن ممارستها العقابية للهدم، فإن المظلة المعيارية لإسرائيل تقف ضد عقوبة ما قبل الإدانة، في عام 2005، عقدت لجنة الدستور والقانون والعدالة الإسرائيلية "اللجنة" سلسلة من الاجتماعات حول حقوق الإجراءات القانونية الواجب،[187] وحددت اللجنة عدة عناصر منها السلطة السيادية، وعدم رجعية الأثر، والتناسب، ونزاهة إجراءات المحاكمة،[188] كما أكدت أن حقوق الإجراءات القانونية الواجبة تنطبق "على جميع الناس، وليس المواطنين فقط - بما في ذلك بالضرورة الفلسطينيين- وأنها ملزمة "ليس فقط للمحكمة، ولكن لجميع أجهزة الدولة، بما في ذلك الإجراءات والجهات الفاعلة الإدارية والتشريعات والإنفاذ والتحقيق،"[189] كما حددت اللجنة أن "لكل شخص الحق في محاكمة عادلة، غير متحيزة ومن قبل قاض مستقل" وأن "عملية المحاكمة لا يمكن إلغاؤها قانونا أو تعسفا."[190] وبشكل أكثر وضوحا، أعلنت اللجنة أن "الشخص نفسه بريء حتى تثبت إدانته،"[191] وتحت نص أسفار موسى الخمسة سفر التثنية- استشهد به في كثير من الأحيان في القانون الإسرائيلي[192]- يجب على القضاة " تبرير الصالحين" (الأبرياء) و"إدانة الأشرار" (المذنبين)،[193] هذه هي القيم التي تحرك الدستور الإسرائيلي ونظام المحاكم، على أساس هذه النصوص والقيم، لا ينبغي هدم منازل الجناة المشتبه بهم بشكل عقابي قبل إدانتهم، يفترض الهدم العقابي قبل الإدانة الذنب قبل البراءة، خلافا للإجراءات القانونية الواجبة، ويدين الصالحين بمعاقبة العائلات البريئة للمشتبه في ارتكابهم نوايا "إجرامية"

تدحض السوابق القضائية الإسرائيلية صراحة عقوبة ما قبل الإدانة من خلال دعم افتراض البراءة، في قضية أبراهام بن حاييم ضد دولة إسرائيل روى القاضي دانزيجر أن " تحقيق العدالة بمعناها الواسع يشمل أيضا مصلحة الحفاظ على حقوق المتهم،"[194] تحقيقا لهذا الهدف، أكدت المحكمة العليا في قضية (أ) أنها " اعترفت بالحق في الإجراءات القانونية الواجبة باعتباره حقا دستوريا محميا،"[195] وأوضحت أن " الإجراءات القانونية الواجبة هي حق واسع يشمل حقوقاً متفرعة مختلفة، "بما في ذلك" الحق في محاكمة عادلة "و" افتراض البراءة،"[196] وأوضحت المحكمة العليا أن القوانين الأساسية لإسرائيل "عززت حق المدعى عليه في محاكمة عادلة" من خلال ترسيخ "حق كل شخص في الحرية، من خلال الاعتراف الدستوري بالكرامة الإنسانية، والتي يُعّد حق المدعى عليه في محاكمة عادلة جزءا منها،"[197] و في قضية الجندي رافائيل يسخاروف صرحت المحكمة العليا: "من الواجب الحفاظ على الحقوق المحمية في القوانين الأساسية وكل ما ينطوي عليه هذا فيما يتعلق

187 دستور إسرائيل: الحق في الإجراءات القانونية الواجبة، كنيست، https://knesset.gov.il/ constitution/Const21_ eng.htm (last visited Nov. 11, 2022).
188 المرجع السابق.
189 المرجع السابق.
190 المرجع السابق.
191 المرجع السابق.
192 انظر عموما محكمة العدل العليا 15/687 قضية يديد ضد الكنيست 2015. اسرائيل تقرير النائب. 505 (2015) ؛ محكمة العدل العليا 04/10662 قضية حسن ضد مركز نتل. Inst. 2012 Isr. تقرير النائب. 297(2012)؛ محكمة العدل العليا 02/7015 قضية أجوري ضد قائد جيش الدفاع الإسرائيلي، 56 (6) شرطة الدفاع 352 (2002)؛ CA 2034/9 قضية أمين ضد أمين 14اسرائيل. تقرير النائب. 611 (1999) ؛ كريماب 92/3616. Dekel Comput. Eng'g Services ضد هيشيف 51 (5) (1997) 337 PD.
193 سفر التثنية 25:1.
194 لكريما 09/10141 قضية بن حاييم ضد دولة إسرائيل، 66 (2012) (دانزيجر، ج.، مخالف)، https://supre-medecisions.court.gov.il/Home/Download?path=EnglishVerdicts/09/410/101/n10&fileName=09101410_n10.txt&type=4.
195 كريماب 07/8823 قضية (أ) ضد دولة إسرائيل 2010. تقرير النائب الاسرائيلي 352,353 (2010)
196المرجع السابق رمز . صفحة 371..
197 المرجع السابق.

بإجراء العملية القضائية،"[198] في قضية دولة إسرائيل ضد محكمة بيرالسبع المحلية، حددت المحكمة العليا الحق في محاكمة عادلة، قائلة: "من أجل اعتبار المحاكمة عادلة، يجب أن تمتثل لمعايير مختلفة، والتي تشمل . . . حماية افتراض البراءة."[199] وأضافت أن المدعى عليه "يتمتع بافتراض البراءة" خلال الفترة ما بين " الاعتقال حتى نهاية الإجراءات،"[200] وبموجبه، أن المحكمة العليا ممنوعة من الإذن باتخاذ تدابير عقابية ضد المدعى عليهم قبل التوصل إلى حكم.

ومع ذلك، فإن إلغاء إسرائيل لعقوبة ما قبل الإدانة لا يطال سياستها في هدم المساكن في الضفة الغربية كعقوبة، إذ أن القانون الإسرائيلي لا يشترط توجيه الاتهام إلى الجناة المشتبه بهم أو محاكمتهم أو إدانتهم قبل الهدم العقابي لمنازل عائلاتهم،[201] وفقا لذلك، لم تنظر المحكمة العليا حتى في أول قضية هدم حتى عام 1979، على الرغم من ممارسة عمليات الهدم منذ عام 1948.[202] في عام 1982، قضت المحكمة العليا بأنه يجوز للقائد العسكري أن يأمر بالهدم دون إدانة فقط في "ظروف استثنائية " و" بعد التقدير والفحص الواجب عمله،"[203] لكن عقوبة الهدم قبل الإدانة بعيدة كل البعد عن كونها ممارسة استثنائية، كما أن السلطة التقديرية العسكرية لا تخضع للرقابة على نطاق واسع، حيث نادرا ما تتم محاكمة أو إدانة "الجناة المشتبه بهم، " في معظم الحالات، تتم عمليات الهدم بعد احتجاز المتهم، ولكن قبل الفصل الرسمي في إدانة الجاني في أنظمة المحاكم العسكرية، وفي حالات أخرى، لم يكن المتهم محتجزا بعد،" [206] في عام 2018، زعم أن يوسف أبو حميد ألقى "قطعة من البلاط الرخامي من سطح أحد المنازل على جنود إسرائيليين خلال غارة ليلية على [مخيم الأمعري للاجئين في رام الله]"، مما أسفر عن مقتل أحد الجنود،[204] [205] ردا على ذلك، أذنت المحكمة العليا بالهدم العقابي لمنزل عائلة حميد قبل إدانته،[206] وبالمثل، في عام 2022، أدين أسعد يوسف الرفاعي بمقتل إسرائيليين،[207] وقدّم أفراد أسرته التماسا إلى المحكمة العليا لوقف هدم منزلهم، وتم رفض التماسهم قبل محاكمة الرفاعي،[208] لكن الأسوأ من ذلك، أنه "في حالات قليلة، حدثت عمليات هدم على الرغم من وفاة الجاني المزعوم،" [209] على سبيل المثال، في عام 2014 عندما اشتبه في أن

198 كرينا 98/5121 قضية يساخاروف ضد القائد العسكري 2006 (1) تقرير النائب الاسرائيلي 320,397 (2006)

199 محكمة العدل العليا 05/11339 دولة إسرائيل ضد محكمة بير السبع المحلية 2006 (2) محكمة العدل الدولية. تقرير النائب الاسرائيلي 112,150 (2006)

200 رمز التعريف صفحة 140.

201 انظر أعلاه الحواشي 153-154 والنص المصاحب لها; انظر أيضا إسرائيل: أوقفوا عمليات هدم المنازل العقابية، HUMAN RIGHTS WATCH . . (نوفمبر. 21, 2014), https://www.hrw.org/news/2014/11/21/israel-stop- punitive-home-demolitions- (شرح استراتيجية الهدم العقابية الإسرائيلية «يعاقب بشكل متعمد وغير قانوني الأشخاص غير المتهمين بارتكاب أي مخالفات»)

202 انظردومب، الملاحظة 128المذكورة أعلاه، في 345-46; انظر أيضا هدم إسرائيل لمنازل الفلسطينيين: صحيفة وقائع, ا الملاحظة 27 المذكورة سابقا

203 هدم المنازل العقابية، الملاحظة 174المذكورة سابقا ، الصفحة 2.

204 الأراضي الفلسطينية المحتلة: شرعية هدم المنازل، الملاحظة 18 المذكورة سابقا . أنظر أيضا فاريل، ملاحظة 17المذكورة سابقاً ، في 889 («تتم معظم عمليات الهدم بعد اعتقال الساكن المشتبه في تورطه في جريمة عنيفة. عادة، يخضع المشتبه به للحجز، في بعض الأحيان قد يواجه اتهامات ولكن في كثير من الأحيان لا.")

205 المحكمة العليا الإسرائيلية توافق على هدم المنازل العقابي قبل الإدانةMiddle East Monitor E. (ديسمبر. 3, 2018), https://www.mid- dleeastmonitor.com/20181203-israels-supreme-court- approves-pre-conviction-punitive-house-demolition/; see Toi Staff, High Court Okays Home Demolition of Palestinian Charged with Killing IDF Soldier, TIMES OF ISR. (Dec. 2, 2018), https://www.timesofisrael.com/high-court-okays-home-demolition-of-palestinian-charged-with-killing- idf-soldier (»طلبت عائلة حامد من المحكمة إلغاء أمر الهدم الصادر عن جيش الدفاع الإسرائيلي لأن ابنها لم تتم ادانته بعد بقتل لوبارسكي، بدعوى أن هدم المبنى بأكمله من شأنه أن يسبب ضررا غير متناسب لسكان المنزل الآخرين الذين لم يشاركوا في الهجوم . . . رفضت القاضية يائيل ويلنر عريضة الأسرة الفلسطينية، قائلة إن المحاكم العسكرية الإسرائيلية ليست ملزمة قانونا بانتظار الإدانة قبل إصدار أوامر الهدم.")

206 أنظر أيضا هندريكس، الملاحظة 13 المذكورة سابقا (سرد قضية مماثلة تتعلق بأبو بكر والإشارة إلى أنه « لم تتم إدانته بعد. ولكن تمشيا مع سياسته، أمر الجيش الإسرائيلي بتدمير شقته في الطابق العلوي بعد وقت قصير من توجيه الاتهام إليه.")

207 محكمة العدل العليا 22/4088 قضية الرفاعي ضد القائد العسكري لمنطقة الضفة الغربية، صفحة9 (2022) (كبوب ، ج. ، مخالف), https:// hamoked.org/files/2022/1665800_eng.pdf.

208المرجع السابق. (مشيرا إلى أنه «إذا أدين بالجرائم المنسوبة إليه، فمن المرجح أن يقضي [الرفاعي] بقية حياته خلف القضبان»).

209 الأراضي الفلسطينية المحتلة: شرعية هدم المنازل، الملاحظة 18 المذكورة سابقا.

الابن الأكبر لعائلة الشلودي تسبّب عمدا في حادث سيارة، أدى ذلك إلى صدور أمر بالهدم، بالرغم من أن القوات الإسرائيلية قتلت الشاب فورا قبل توجيه الاتهام إليه أو محاكمته،[210] لم يوقف قتله خارج نطاق القضاء هدم منزل عائلته.[211]

بشكل عام، من الواضح أن تصرف إسرائيل ضد عقوبة ما قبل الإدانة لا يمتد إلى الفلسطينيين الذين يواجهون أوامر عقابية بهدم المساكن، وردا على الانتقادات، تزعم إسرائيل بوجود ضرورة عسكرية بموجب المادة 53 من اتفاقية جنيف الرابعة،[212] في عام 1971، استشهد مئير شمجار، المدعي العام لإسرائيل آنذاك، بغايتين للضرورة العسكرية التي حققتها عمليات الهدم بموجب اتفاقية جنيف الرابعة: (1) " ضرورة تدمير القاعدة المادية للعمل العسكري عندما يتم اكتشاف أشخاص يقومون بعمل عسكري عدائي" و (2)" الحاجة إلى ردع أي خرق للقانون في المستقبل، لخلق رد فعل عسكري فعال،"[213] قد تكون الغاية الأخيرة فقط هي التي يمكن أن تكون ذات صلة بعمليات الهدم العقابية، التي تحدث بعد ارتكاب خرق أمني، وليس "أثناء ارتكابه"

ومع ذلك، فإن حجة إسرائيل ليس هناك ما يبررها، أولا، تنكر إسرائيل انطباق اتفاقية جنيف الرابعة على فلسطين من جوانب أخرى ولا يمكنها أن تتذرع بسلطتها على أساس انتقائي،[214] ثانيا، "مفهوم الضرورة العسكرية ليس "تفويضا مطلقا" ويخضع لثلاثة شروط:

(أولا) وجود تهديد فوري وملموس، (ثانيا) أن يكون الهدم رد فعل متناسبا مع التهديد، و(ثالثا) أنه حتى لو تم استيفاء الشرطين الأولين، يجب أن يحترم هذا الهدم مبد التناسب. إذا فشل الهدم في استيفاء أحد المعايير،فيعد غير قانوني .[215]

في الحالات التي يكون فيها الجاني المشتبه به محتجزا أو ميتا، فإن الحاجة للدفاع الإسرائيلي العسكري المزعوم في الشرط الأول -التهديد الفوري أو الملموس الذي يمثله الجاني المشتبه به- تسقط بسبب عجز الجاني المشتبه به، علاوة على ذلك، فإن الردع قبل الإدانة موضع نقاش كمفهوم نظري، لا يمكن أن يكون الردع المجتمعي فعالا إلا إذا كان يمثل طرفا مذنبا،[216] قبل الإدانة، يفترض أن الأطراف بريئة، بحيث لا يكون للردع موطئ قدم، مما يجعل عمليات الهدم العقابية غير كافية وغير متناسبة مع هدف منع خرق القانون في المستقبل.

210 عمليات الهدم العقابية تدمر أكثر من المنازل في الأرض الفلسطينية المحتلة، الملاحظة 176المذكورة سابقا.

211 المرجع السابق.

212 شين دارسي، هدم المنازل العقابي، وحظر العقاب الجماعي، والمحكمة العليا في إسرائيل، 21 PENN ST.. NT'L L. REV. 477, 483 (2003).

213المرجع السابق (التشديد مضاف).

214 انظر أعلاه الملاحظة 133 والنص المرفق بها; أنظر أيضا مايكل صموئيل، عمليات هدم عقابية للمنازل في الضفة الغربية، 6 BERKELEY J. MIDDLE E. & ISLAMIC L. 1, 1 (2014) («تتجاهل إسرائيل بشكل منهجي قانون الاحتلال الحربي كليا أو تفسر القانون بشكل انتقائي، وتنفذ فقط الأحكام التي لا تعرض أهدافها للخطر.")

215 الأراضي الفلسطينية المحتلة: شرعية هدم المنازل، الملاحظة 18المذكورة سابقا; أنظر أيضا'رجا شحادة، قانون المحتل: إسرائيل والضفة الغربية صفحة 154–55 (1985)

216 إفرايم بنميلك وآخرون.، مكافحة إرهاب الانتحاريين: أدلة من هدم المنازل, 77 يو. تشي. J. بول. 27 ، 27 (2015) (مشيرا إلى أنه في سياق عمليات الهدم العقابية، «العنف الانتقائي هو أداة فعالة لمكافحة الجماعات الإرهابية [ولكن] العنف العشوائي يأتي بنتائج عكسية»)

علاوة على ذلك، هناك "مجال محدود لتدمير منزل أثناء العمليات العسكرية" و "عمليات الهدم التي تتم بشكل عقابي بهدف الردع المعلن لا يمكن اعتبارها ضرورات عسكرية حتمية،"[217] كما أوضحت إلفينا بوثيليت، المستشارة القانونية للجنة الدولية للصليب الأحمر، " لا يمكن التوفيق بين طبيعة الهدم العقابية حتى مع الفهم الأكثر تساهلا للضرورة العسكرية، وهو إستباقي بطبيعته، استخدام مصطلح 'رادع' من قبل الحكومة الإسرائيلية يبدو أنه لا يعكس أكثر من اختلاف في الخطاب،"[218] ومع ذلك، لا يمكن للضرورة العسكرية أن تبرر الهدم العقابي لمنزل عائلة الجاني المشتبه به قبل الإدانة.

217 دارسي، الملاحظة 214 المذكورة سابقا ، الصفحة 483.

218 إلفينا بوثيليت، المحكمة الجنائية الدولية وإسرائيل: الملاحقة القضائية للهدم العقابي لمنازل الفلسطينيين-الجزء 1, أوبينيوجوريس (مارس. 22, 2018), http://opiniojuris.org/2018/03/22/the-icc-and-israel-prosecuting-the-punitive-demolition-of-palestinian-homes-part-1/

ب. سياسة الهدم كعقوبة جماعية

وكما هو الحال مع عقوبة ما قبل الإدانة، فإن المظلة المعيارية لإسرائيل تقف ضد العقاب الجماعي، في تقرير لمجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، عرف المقرر الخاص المعني بوضع حقوق الإنسان في فلسطين العقوبة الجماعية بأنها أفعال تعاقب "مجتمعات أو مجموعات من الناس البريئة على الجرائم التي يرتكبها الأفراد" وصرّح أن المسؤولية الفردية يجب أن تكون "حجر الزاوية في أي نظام قانوني قائم على الحقوق."[219] في قضية غاديسي ضد المدعي العام، تحيزت المحكمة العليا لصالح المسؤولية الفردية، معلنة أن " القانون الجنائي يشمل فكرة العقاب العادل، والشعور بالعدالة يعارض معاقبة الإنسان عبثا، مما يعني القول دون تحمّل أي لوم أخلاقي على السلوك الذي ينتهك الحظر بموجب القانون."[220] وبالمثل، في قضية مجهول ضد وزير الدفاع، خلصت المحكمة العليا إلى أن احتجاز شخص لا يشكل مثل هذا التهديد والذي كان محتجزا فقط "كورقة مساومة" للإفراج عن جندي إسرائيلي أسير يُعتبر انتهاكا للقانون الإسرائيلي والقانون الدولي على حد سواء "لأنه" بدون مثل هذا الخطر الشخصي، فإن احتجازه سيكون بمثابة انتهاك لكرامته الإنسانية، حيث يعامل المحتجز كوسيلة لتحقيق هدف وليس كهدف في حد ذاته،"[221] وأضاف القاضي تشيشين: "إنها إحدى قيمنا العليا أن كل شخص مسؤول عن خطئه ويعاقب على ذلك الخطأ."[222]

تعزيزا لموقف المحكمة العليا، "مبدأ المسؤولية الفردية" هو" بما يتوافق مع معايير القيم اليهودية والديمقراطية اليهودية لإسرائيل،"[223] تعرّف إسرائيل نفسها بأنها دولة يهودية ديمقراطية.[224] على هذ النحو، فإن القيم اليهودية هي محور النسيج السياسي والقانوني لإسرائيل، تطبّق إسرائيل المعتقدات الدينية في عدد من مؤسسات الدولة، بما في ذلك "مراعاة القوانين الغذائية في الجيش أو إحترام قدسية يوم السبت والأعياد اليهودية من قبل المؤسسات والسلطات الحكومية."[225] وبموجب أسس القانون الأساسي، " حين تواجه المحكمة مسألة قانونية تتطلب قرار، ولا تجد جوابا في اللجوء إلى القانون الأساسي أو السوابق القضائية أو ضمن مبدأ التشابه والقياس، يجب أن تقرر ذلك وفقا لمبادئ التراث الإسرائيلي في الحرية، العدالة، الإنصاف والسلام."[226] في قضية أجوري ضد قائد جيش الدفاع الإسرائيلي، أدرجت المحكمة العليا القيم اليهودية في تحليلها القانوني، نقلا عن سفر التثنية: " لقد تعلمنا من ترائنا اليهودي أن الآباء لا يجب إعدامهم من أجل أبنائهم، ولا يجب إعدام الأبناء من أجل والديهم، سيموت كل منهم من أجل خطيئته."[227] وتابعت المحكمة العليا قائلة، "الشخص نفسه

219 مجلس حقوق الإنسان، الملاحظة 45 أعلاه ، الصفحة 7.

220 أدمينا 65/11 قضية غاديسي ضد المدعي العام ، 20 (1) د 57 ، 68 (1965).

221 هارباز، الملاحظة 20 المذكورة سابقا ، في 417 (نقلا عن كريمف 97/7048 قضية مجهول ضد وزير الدفاع ، 2000 ش 54(1) 721, 727, 743-44 (2000); إيمانويل غروس،حقوق الانسان، الإرهاب ومشكلة الاعتقال الإداري في إسرائيل: هل للديمقراطية الحق في احتجاز الإرهابيين كورقة مساومة؟, 18 (2001) 44–743 .J. INT'L & COMP L. 721, (ARIZ..

222 غروس، أعلاه الملاحظة 223، صفحة 724.

223 هارباز،وبرا الملاحظة 20 المذكورة سابقا، في 418 (نقلا عن أجوري، 56 (6) صفحة 26.

224 دستور إسرائيل: دولة إسرائيل كدولة يهودية، كنيست، https://knesset.gov.il/constitution/ConstMJewishState.htmhttps://knesset. gov.il/constitution/ConstMJewishState.htm (last visited Nov. 14, 2022) («اليهودية والديمقراطية» هي الروح الإسرائيلية . . . وترتكز قيم إسرائيل اليهودية والديمقراطية على الوثائق الدستورية القائمة. . . تنعكس اليهودية في إسرائيل في القيم والسياسة والثقافة بقدر ما تنعكس في الممارسة الدينية.")

225 المرجع السابق.

226 المرجع السابق.

227 أجوري 56 (6)صفحة 26؛ أنظر أيضا محكمة العدل العليا 92/2722 قضية العماريين ضد قائد جيش الدفاع الإسرائيلي، 46 (3) صفحة 693 (1992) (شيشين، ي. ، متفقة) («لذلك تعلمنا في سفر التثنية ونتعلم أيضا في سفر الملوك الثاني أن هذا هو قانون موسى: في عهد يوآش، ملك يهوذا، قام عبيده جوزاشار بن شيميث ويهوزآباد بن شومر ضده وقتلوه. . . و بعدما أصبحت المملكة تحت نفوذه، قتل عبيده الذين قتلوا الملك والده، لكنه لم

هو الذي يتحمل إثمه ويموت كل شخص من أجل خطيئته؛ سيتم القبض على الشخص بسبب خطيئته وليس بسبب خطايا الآخرين."[228] اتخذ القاضي تشيشين نهجا مماثلا في قضية العمارين ضد قائد جيش الدفاع الإسرائيلي واقتبس من شريعة موسى عن أمصيا ملك يهوذا: "و بعدما أصبحت المملكة تحت نفوذه، قتل عبيده الذين قتلوا الملك والده، لكنه لم يقتل أبناء القتلة"[229] ومع مراعاة لمبادئ الديانة اليهودية، فإن المحكمة العليا تنحاز إلى المسؤولية الفردية ضد العقاب الجماعي.

ومع ذلك، فإن عمليات هدم المساكن العقابية في الضفة الغربية هي استثناء من عقلية إسرائيل المؤيدة للمسؤولية الفردية والمعادية للعقاب الجماعي، على الرغم من أن المحكمة احترمت في البداية فكرة بعض المسؤولية الفردية في قضايا هدم المساكن،[230] "وهي تتصرف تحت ضغط السلطات العسكرية، وقد تخلت عن هذا الشرط: فقد تبين أن عدم وجود مثل هذه المسؤولية أو المعرفة لا يحول دون فرض أمر الهدم."[231] في وقت سابق، نفذت إسرائيل "عقوبة الحي"، بموجب اللغة الواسعة لـ الائحة 119، وهدمت المنازل في المناطق القريبة من موقع وقعت فيه الهجمات."[232] مع تطور هذه الممارسة، أصبحت "مقصورة على الحالات التي تم فيها شن هجوم من منزل معين أو الحالات التي يشتبه فيها أن "ساكن" المنزل متورط في جريمة."[233] في عام 1992، حكمت المحكمة العليا في قضية خيزران ضد قائد جيش الدفاع الإسرائيلي أن " سلطة القائد العسكري لهدم منزل الشخص وفقا للائحة 119 ينطبق على المبنى بأكمله، بغض النظر عن براءة الشاغلين الآخرين."[234] وفقا لرأي الأقلية، أكد القاضي شيشين-المعارض القوي لعمليات الهدم العقابية-أن هدم منازل الأسرة بأكملها في غياب الذنب والتورط يشكل عقابا جماعيا،[235] وأكّد في قضية العمارين أنه " إذا اتفقنا على ضرورة تدمير وحدة سكنية تخص شخصا واحدا، فليس من المناسب تدمير وحدات سكنية تخص آخرين أيضا."[236] وتحقيقا لهذه الغاية، فإن تهجير العديد من الأبرياء بسبب جريمة لم يرتكبوها أو لا يعرفون عنها، حتى لو كان الجاني المزعوم قد وجه إليه الاتهام الصحيح وأدين مسبقا ، يتعارض تماما مع مبدأ المسؤولية الفردية.

في اعتراف ظاهر بموقف القاضي شيشين، حدّدت المحكمة العليا نطاق اللائحة 119 في عام 1993،[237] في قضية التركمان ضد وزير الأمن، تم وقف الهدم العقابي لأسرة مكونة من عشرة أشخاص على أساس عدم التناسب، وأمرت بإغلاق جزئي للمنزل بدلا من ذلك،[238] لسوء الحظ، استمرت ممارسات إسرائيل العقابية في هدم المنازل بعد ذلك، واشتدت خلال الانتفاضة الثانية

يقتل أبناء القتلة . . . هذه هي الروح اليهودية وهذا ما يجب أن نفعله."(.

228 أجوري 56 (6) صفحة 24 (الاستشهادات الداخلية حذفت).

229 العمارين،46 (3) صفحة 6.

230 هاريناز، الملاحظة 20 المذكورة سابقا ، الصفحة 419 (نقلا عن محكمة العدل العليا رقم 85/698قضية دديجالاس ضد القائد العسكري لمنطقة يهودا والسامرة، الصفحة 40 (2) الصفحة 42 (1986))

231المرجع السابق. (تم حذف الاستشهادات الداخلية).

232 الأراضي الفلسطينية المحتلة: شرعية هدم المنازل، الملاحظة 18المذكورة سابقا (نقلا عن إستير كوهين، حقوق الإنسان في الأراضي المحتلة لإسرائيل 1967-1982، صفحة 97 (1985))

233المرجع السابق (نقلا عن ديفيد كريتزمر، احتلال العدالة: المحكمة العليا لإسرائيل والأراضي المحتلة 146 (2002)).

234 الهدم العقابي للمنازل=https://hamoked.org/timeline.php?uuid HAMOKED، https://hamoked.org/timeline.php?uuid=383e1180-6ad4-11eb-a98c-021656ed9372 (last visited Nov. 12, 2022).

235 المرجع السابق. (العلم أنه في حال علم أفراد الأسرة بالجريمة أو تعهدوا بغض الطرف، فإنهم سيتحملون المسؤولية الفردية، بحيث لا يكون الهدم عقابا جماعيا)

236 انظر محكمة العدل العليا 92/2722 قضية العمارين ضد قائد جيش الدفاع الإسرائيلي، 46 (3) صفحة 693، (1992) (شيشين ، ج. ، متفق).

237 الهدم العقابي للمنازل، الملاحظة 236 المذكورة سابقا (الرجوع إلى محكمة العدل العليا 92/5510 قضية تركمان ضد وزير الدفاع 48 (1) صفحة 217 (1993))

238 المرجع السابق.

"كوسيلة" للردع " في حربها ضد الهجمات الانتحارية،"[239] بيد أن هذه الممارسة لا تزال تخضع للتدقيق داخل المحكمة العليا وخارجها،[240] في عام 2015، كتب القاضي فوجلمان رأيا معارضا في قضية صدرت ضد قائد قوات جيش الدفاع الإسرائيلي "بين المنفعة والضرر الذي يلحق بحقوق الإنسان نتيجة تنفيذ محتوى اللائحة وفي غياب مشاركة أفراد الأسرة، فإن الضرر الجسيم الذي يلحق بحقوق غير المتورطين يدفع بالمقاييس ويعزز الاعتبارات ضد مثل هذا العمل."[241] وكذلك في عام 2015، عكس رأي المحكمة في قضية معزوز أبو جمال ضد قيادة الجبهة الداخلية شخصية إسرائيل كدولة يهودية ديمقراطية، وخلصت إلى أن "هذه المبادئ تؤدي حتما إلى استنتاج مفاده أن العقوبة بموجب اللائحة 119 لا يجوز اتخاذها ضد أفراد الأسرة غير المتورطين، بغض النظر عن شدة الحدث وهدف الردع الكامن وراء استخدام السلطة."[242] في عام 2020، أوقفت المحكمة العليا الهدم العقابي لمنزل من ثلاثة طوابق في قضية أبو باهر ضد القائد العسكري، معترفة أنه" سيضر الهدم في المقام الأول . . . الزوجة والأطفال، الذين هم أبرياء بما لا يدع مجالا للشك."[243] على الرغم من وجود تغّير واعد، أصرت رئيسة المحكمة إستر حايوت على أنه لم يتم وضع سابقة جديدة في قضية أبو باهر وأن عمليات الهدم العقابية لا تزال ممارسة فعالة،[244] ومع ذلك، لا تزال الانتقادات مستمرة، في عام 2022، بعد رفض التماس عائلة أخرى في قضية الرفاعي ضد القائد العسكري، قال القاضي كبوب: "يجب أن نتذكر أن هذا الالتماس ليس التماس الجاني الذي يقدم التماسا ضد الضرر الذي لحق به"، بل هو التماس من " أفراد الأسرة، وبعضهم من القصّر، وبعضهم مريض، وجميعهم أبرياء."[245]

في دفاعها، تنفي إسرائيل عموما أن عمليات هدم المساكن العقابية تشكل عقابا جماعيا، في عام 1986، ادعت المحكمة العليا أن عمليات هدم المساكن "تشبه عقوبة السجن المفروضة على رب الأسرة-وهو أب لقصّر سيتركهم سجنه بدون معيل"-ومقبولة لأسباب مماثلة،[246] وكانت هذه المقارنة غير مقنعة، "فالهدف المباشر من عقوبة السجن هو إنكار حرية الجاني، إن معاناة أفراد الأسرة هي نتيجة لا مفر منها للعقوبة ولكن ليس الغرض منها، في المقابل، فإن الهدف المباشر لهدم المنزل هو جعل أفراد الأسرة يعانون،"[247] ومع ذلك، أكدت المحكمة العليا في عام 1990 أن المادة 119 "ليست سلطة لتنفيذ عقوبة جماعية؛ ولا يهدف تفعيلها إلى معاقبة أفراد أسرة المستأنف،"[248] في عام 2014، أعلنت المحكمة العليا مرة أخرى أن "الغرض من اللائحة 119 هو الردع، والذي قد يكون موجها

239 المرجع السابق.

240 انظر محكمة العدل العليا 97/2006 قضية جانيمات ضد القيادة المركزية للحكومة، 51 (2)، 651، 655 (1997) (تشيشين ، ج. ، معارض) («إذا قمنا بهدم شقة الجاني، فسوف ندمر في نفس الوقت منزل هذه المرأة وأطفالها. ونحن بذلك نعاقب هذه المرأة وأطفالها على الرغم من أنها لم تفعل أي خطأ. نحن لا نفعل مثل هذه الأشياء هنا.")

241 محكمة العدل العليا 15/5839 قضية صدر ضد قائد قوات جيش الدفاع الإسرائيلي، (2015) (فوغلمان، ج.، معارض)، https://hamoked.org/document.php?dID=Documents2799.

242 محكمة العدل العليا 15/8150 قضية أبو جمال ضد قيادة الجبهة الداخلية، صفحة 13 (2015) (مازوز، ج.، معارض)، https://hamoked.org/files/2015/1160003_eng.pdf.

243 ألغت محكمة العدل العليا أمر هدم عقابي لمنزل أسرة مكونة من تسعة أفراد، الملاحظة 178 المذكورة أعلاه (نقلا عن محكمة العدل العليا 20/4853 قضية أبو باهر ضد القائد العسكري، صفحة 5 (2020) (معزوز، ج. ، معارض)، https://hamoked.org/files/2020/1664391_eng.pdf).

244 «لم يتم وضع سابقة جديدة»: رفضت محكمة العدل العليا طلب الدولة لعقد جلسة استماع أخرى بشأن الحكم بإلغاء أمر هدم عقابي، HAMOKED (أكتوبر. 11, 2020), https://hamoked. org/document.php?dID= Updates2198.K

245 محكمة العدل العليا 22/4088 قضية الرفاعي ضد القائد العسكري لمنطقة الضفة الغربية، صفحة 9 (2022) (كبوب ، ج. ، معارض), https://hamoked.org/files/2022/1665800_eng.pdf.

246 مردخاي كريمنيتزر وتاتجانا إتش أوشرنل، كرامة الإنسان ومبدأ الذنب، 44 (إسرائيل). (2011) L. Rev. 115, 130 (نقلا عن ديجالاس, 40 (2) دينار بحريني بسعر 44 دولارا)

247 المرجع السابق.

248 كريمنيتزر وسابا-حبيش، الملاحظة 148المذكورة سابقا ، صفحة 220. رقم 13 (نقلا عن محكمة العدل العليا 89/798 قضية شكري ضد وزير الدفاع (1990) (غير منشورة))

أيضا إلى المقرّبين من الجاني، لكنه لا يرقى إلى مستوى العقاب الجماعي."[249] وفي تعزيز رواية الردع الإسرائيلية، أعلنت رئيسة المحكمة العليا حايوت في عام 2020 أن "استخدام هذا الإجراء مسموح به طالما أن فائدته" تتجاوز الضرر الذي يسببه،"[250] في عام 2022، أكدت المحكمة العليا في قضية الرفاعي أن "استخدام اللائحة 119 لا يهدف إلى معاقبة الأبرياء، بل يهدف إلى إنقاذ الأرواح البشرية من خلال ردع الجناة المحتملين وأفراد أسرهم" وأن " معرفة مستأجري المبنى المعرض للهدم بنوايا الجاني ليس شرطا ضروريا لممارسة أمر الهدم،"[251] وخلصت إلى أن " اعتبارات الردع وشدة الهجوم تعلو فوق الضرر الذي أصاب عائلة الجاني."[252]

ومع ذلك، وفي قضية الرفاعي، اعترفت المحكمة العليا بصراحة أنه " من الصعب تقييم فعالية سياسة هدم منازل الجناة،"[253] وامتنعت عن التعليق أكثر، قائلة: "إن حل هذا النزاع، إلى حد كبير، لا يكمن في موقفنا الشخصي، بل في بيانات وحقائق وآراء الهيئات المهنية."[254] لكن بيانات وحقائق وآراء الهيئات المهنية تعارض عمليات هدم المساكن العقابية، العلاقة العائلية والقرب المشترك مع الجناة المزعومين ليست جرائم، وقد تم دحض فعالية منطق الردع الإسرائيلي مرار وتكرار، بحيث أنه موجود على أنه مجرد نهاية تخمينية،[255] مجمل القول، ليس البشر ضمانة لغايات تخمينية، خاصة على حساب الإجراءات القانونية والانسجام الفقهي.

249 هدم المنازل العقابية، الملاحظة 174المذكورة سابقا، الصفحة 2.
250 لم يتم وضع سابقة جديدة، الملاحظة 246 المذكورة سابقا.
251 محكمة العدل العليا 22/4088 قضية الرفاعي ضد القائد العسكري لمنطقة الضفة الغربية، صفحة 14،11 (2022) (كبوب ، ج. ، معارض)، https://hamoked.org/files/2022/1665800_eng.pdf.
252 المرجع السابق. صفحة 15 (نقلا عن محكمة العدل العليا 10/6420 قضية الأطزفرة ضد القائد العسكري، صفحة 13 (2019) (غير منشور)).
253 المرجع السابق صفحة 13.
254 المرجع السابق.
255 انظر أعلاه الملاحظات 165-171 والنص المصاحب لها (شرح التفنيد العلمي والاجتماعي والسياسي لمبررات الردع الإسرائيلية).

الخلاصة

رابعاً. الخلاصة

أدّت الممارسات الإسرائيلية العقابية لهدم المنازل إلى تجريد وتشريد مئات الأسر الفلسطينية البريئة في الضفة الغربية، ومع تزايد حالات الهدم بعد جائحة كوفيد-19، أصبح من المهم أكثر فهم أصل ومدى وانعكاسات قوة الهدم الإسرائيلية، وتستمد إسرائيل قوة الصلاحية والسلطة لممارسة هذه السياسة العقابية من لائحة الطوارئ 119، وهي صك من عهد الانتداب البريطاني تم تبنيه في عام 1945 وحافظت عليه قوى الاحتلال اللاحقة لفلسطين، واليوم، تُطبّق إسرائيل حالة الطوارئ المستمرة استنادا إلى اللائحة 119، حيث تمنح هذه المادة الجيش الإسرائيلي سلطة تقديرية واسعة في إصدار أوامر بالهدم العقابي، وقد قوبلت هذه المادة بتأييد كبير من المحكمة العليا الإسرائيلية، وردا على الانتقادات، تؤكد إسرائيل أن عمليات الهدم العقابية هي مجرد عقوبات إدارية -وليست إجراءات عقابية- وأنها آلية رادعة ضرورية ضد النشطاء الفلسطينيين والخروقات الأمنية ذات الصلة، ومع ذلك، فإن عمليات هدم المنازل هي عملية عقابية بطبيعتها، وقيمتها الرادعة سطحية بشكل واضح، وتقع خارج نطاق الضرورة العسكرية.

وعلاوة على ذلك، فإن عمليات هدم المنازل العقابية تتعارض مع قواعد الإجراءات القانونية الواجبة والمؤكدة في أماكن أخرى في القانون الإسرائيلي، كعقوبة ما قبل الإدانة، تنتهك عمليات الهدم العقابية احترام إسرائيل لحقوق المحاكمة العادلة وافتراض البراءة، وكعقاب جماعي، تتحدى عمليات الهدم العقابية تقدير إسرائيل للمسؤولية الفردية، ونظرا لرغبة إسرائيل المعلنة في الثبات القانوني والانسجام المعياري، يتعيّن على المحكمة العليا أن تجد حلا للنفاق القضائي المتأصل في تعاملها مع أوامر الهدم العقابية، وأن تحد أو تقيّد من المادة 119، وتحقيقا لهذه الغاية، يجب تقييد صلاحية سياسة الهدم العقابية الإسرائيلية بموجب المادة 119 إلى حد كبير، أو إلغائها بالكامل، الحياة البشرية وسبل العيش ليست وسيلة لتحقيق غاية فالعائلات الفلسطينية البريئة تستحق الحماية والاحترام والمعاملة العادلة أمام القانون وتحت المظلة المعيارية لإسرائيل.

4. CONCLUSION

Israel's punitive housing demolition practice has rendered hundreds of innocent Palestinian families in the West Bank homeless and destitute. As demolition cases surge following COVID-19, it is increasingly important to understand the origin, scope, and implications of Israel's demolition power. The power derives from Emergency Regulation 119, a British Mandate-era instrument adopted in 1945 and preserved by Palestine's subsequent occupying powers. Today, Regulation 119 is sustained by and parasitic to Israel's perpetual state of emergency. It affords broad discretion to the Israeli military and is met with considerable deference from the Israeli High Court of Justice. In response to criticism, Israel weakly asserts that punitive demolitions are merely administrative sanctions—not punitive measures—and that they are a necessary deterrent mechanism against Palestinian activists and related security breaches. However, housing demolitions are characteristically punitive, their deterrent value is demonstrably superficial, and they fall outside the bounds of military necessity.

Moreover, punitive housing demolitions create tension with due process norms elsewhere affirmed in Israeli jurisprudence. As pre-conviction punishment, punitive demolitions violate Israel's respect for fair trial rights and the presumption of innocence. As collective punishment, punitive demolitions defy Israel's esteem for individual responsibility. Given Israel's desire for legal consistency and normative harmony, it is incumbent on the High Court to resolve the boiling jurisprudential hypocrisy inherent in its treatment of punitive demolition orders. To that end, Israel's punitive demolition power under Regulation 119 ought to be significantly curtailed, if not wholly annulled. Human life and livelihood are not a means to an end—innocent Palestinian families deserve protection, respect, and fair treatment before the law and under Israel's normative umbrella.

CONCLUSION

In its defense, Israel generally denies that punitive housing demolitions constitute collective punishment. In 1986, the High Court claimed housing demolitions are "similar to a prison sentence imposed on the head of the family—a father of minors whose imprisonment would leave them without a supporter"—and acceptable on similar grounds.[248] That comparison was unconvincing. "The immediate aim of a prison sentence is to negate the offender's freedom. The suffering of family members is an unavoidable result of the sanction but not its purpose. In contrast, the immediate aim of a house demolition is to make family members suffer."[249] Nevertheless, in 1990, the High Court asserted that Regulation 119 "is not an authority to execute a collective punishment; its activation is not designed to punish the appellant family members."[250] In 2014, the High Court again declared "the purpose of Regulation 119 is deterrence[,] which may also be directed at those close to the offender, but that it does not amount to collective punishment."[251] Elevating Israel's deterrence narrative, High Court President Hayut declared in 2020 that "use of this measure is allowed so long as its benefit 'exceeds the damage it causes.'"[252] In 2022, the High Court in Alrafai affirmed that "the use of Regulation 119 is not aimed at punishing the innocent, but rather at saving human life by deterring potential perpetrators and their family members" and that "the awareness of the tenants of the building designated for demolition of the perpetrator's intentions is not a necessary condition for exercising the demolition order."[253] It concluded that "the considerations of deterrence and the severity of the attack . . . prevail over the harm caused to [the] family."[254]

However, in Alrafai, the High Court candidly admitted that "it is difficult to evaluate the effectiveness of the policy of the demolition of perpetrators' homes."[255] It declined to comment further, stating, "[t]he solution to this dispute, to a large extent, is not found in our subjective position, but rather in the data, facts and opinions of the professional bodies."[256] But the data, facts, and opinions of professional bodies oppose punitive housing demolitions. Familial relation and shared proximity with alleged offenders are not crimes, and the efficacy of Israel's deterrence rationale has been refuted time and again, such that it exists as merely a conjectural end.[257] To that point, human beings are not collateral to conjectural ends, especially at the expense of due process and jurisprudential harmony.

---

248 Mordechai Kremnitzer & Tatjana Hörnle, Human Dignity and the Principle of Culpability, 44 Isr. L. Rev. 115, 130 (2011) (citing Dejalas, 40(2) PD at ¶ 44).
249 Id.
250 Kremnitzer & Saba-Habesch, supra note 148, at 220 n.13 (citing HCJ 798/89 Shukri v. Minister of Defense (1990) (unpublished)).
251 Punitive House Demolitions, supra note 174, at 2.
252 No New Precedent was Set, supra note 246.
253 HCJ 4088/22 Alrafai v. Military Commander of the West Bank Area, ¶¶ 11, 14 (2022) (Kabub, J., dissenting), https://hamoked.org/files/2022/1665800_eng.pdf.
254 Id. at ¶ 15 (citing HCJ 6420/10 Al-Atzafra v. Military Commander, ¶ 13 (2019) (unpublished)).
255 Id. at ¶ 13.
256 Id.
257 See supra notes 165–71 and accompanying text (explaining the scholarly and sociopolitical refutation of Israel's deterrence rationale).

In seeming acknowledgment of Justice Cheshin's stance, the High Court limited the scope of Regulation 119 in 1993.[239] In Turkman v. Minister of Security, it stopped the punitive demolition of a ten-person household on grounds of disproportionality, ordering a partial seal instead.[240] Unfortunately, Israel's punitive demolition practice continued in force thereafter, ramping up during the second Intifada "as a means of 'deterrence' in its fight against suicide attacks."[241] However, the practice continued to face scrutiny inside and outside the High Court.[242]

In 2015, Justice Vogelman wrote a minority opinion in Sidr v. Commander of IDF Forces contending that "between the benefit and the harm to human rights which result from implementing the Regulation's content . . . in the absence of involvement by members of the household, the drastic harm to the rights of the uninvolved pushes the scales and enhances the considerations against such action."[243] Also in 2015, Justice Mazuz's Abu Jamal v. GOC Home Front Command opinion reflected on the character of Israel as a Jewish democratic state, concluding, "these principles inevitably lead to the conclusion that the sanction under Regulation 119 may not be taken against uninvolved family members, regardless of the severity of the event and the deterring purpose underlying the use of the power."[244] In 2020, the High Court stopped the punitive demolition of a three-story home in Abu Baher v. Military Commander, admitting the demolition would "'primarily harm . . . the wife and children,' who are innocent beyond doubt."[245] Although a promising turn, Court President Esther Hayut insisted that no new precedent was set in Abu Baher and that punitive demolitions are still a valid practice.[246] Nonetheless, criticisms persist. In 2022, after yet another family's petition was denied in Alrafai v. Military Commander, Justice Kabub said, "[w]e must remember that this is not the petition of a perpetrator petitioning against the proportionality of the harm inflicted on him," it is the petition of "the family members, some of whom are minors, some of whom are ill, and all of whom are innocent."[247]

239 The Punitive Demolition of Homes, supra note 236 (referencing HCJ 5510/92 Turkman v. Minister of Defense 48(1) PD 217 (1993)).
240 Id.
241 Id.
242 See HCJ 2006/97 Janimat v. GOC Central Command, 51(2) PD 651, 655 (1997) (Cheshin, J., dissenting) ("If we demolish the perpetrator's apartment we shall simultaneously destroy the home of this woman and her children. We will thereby punish this woman and her children even though they have done no wrong. We do not do such things here.").
243 HCJ 5839/15 Sidr v. Commander of IDF Forces, ¶ 6 (2015) (Vogelman, J., dissenting), https://hamoked.org/document.php?dID=Documents2799.
244 HCJ 8150/15 Abu Jamal v. GOC Home Front Command, ¶ 13 (2015) (Mazuz, J., dissenting), https://hamoked.org/files/2015/1160003_eng.pdf.
245 High Court of Justice Cancelled a Punitive Demolition Order for the Home of a Family of Nine, supra note 178 (citing HCJ 4853/20 Abu Baher v. Military Commander, ¶ 5 (2020) (Mazuz, J., dissenting), https://hamoked.org/files/2020/1664391_eng.pdf).
246 "No New Precedent was Set": the HCJ Rejected the State's Request for a Further Hearing on the Judgment Cancelling a Punitive Demolition Order, HaMoked (Oct. 11, 2020), https://hamoked. org/document.php?dID= Updates2198.
247 HCJ 4088/22 Alrafai v. Military Commander of the West Bank Area, ¶ 3 (2022) (Kabub, J., dissenting), https://hamoked.org/files/2022/1665800_eng.pdf.

their parents; each will die for their own sin.'"[229] The High Court continued, stating that "'[e]ach person bears his own iniquity and each person will die for his own sin;' '[a] person will be arrested for his own sin and not for the sins of others.'"[230] Justice Cheshin took a similar approach in Alamarin v. IDF Commander, citing scripture from the Law of Moses about Amaziah, King of Judah: "[a]nd it came to pass when the kingdom was firmly in his control that he slew his servants who killed the king his father, but he did not put the sons of the killers to death."[231] With Judaism in view, the High Court sides with individual responsibility against collective punishment.

However, punitive housing demolitions in the West Bank are the exception to Israel's pro-individual responsibility, anti-collective punishment mindset. Although the Court initially respected the idea of some individual responsibility in housing demolition cases,[232] "acting under the pressure of the military authorities, it relinquished that requirement: lack of such [responsibility or] knowledge was found not to preclude the imposition of the demolition order."[233] Early on, Israel "carried out 'neighborhood punishment,' under the broad language of [Regulation] 119, demolishing homes in areas proximate to a location where attacks had occurred."[234] As the practice evolved, it became "limited to instances in which an attack was launched from a specific house or cases in which an 'inhabitant' of the house was suspected of involvement in an offense."[235] In 1992, the High Court ruled in Khizran v. IDF Commander that "the military commander's authority to demolish a person's home pursuant to Regulation 119 . . . applies to the entire building, regardless of the innocence of the other occupants."[236] In a minority opinion, Justice Cheshin—a staunch opponent to punitive demolitions—asserted that demolishing entire family homes in the absence of guilt constitutes collective punishment.[237] He emphasized in Alamarin that "if we agree that a residential unit belonging to one person should be destroyed, it is not proper to destroy residential units belonging to others as well."[238] To that end, it is wholly against the principle of individual responsibility to displace numerous innocent people for a crime they did not commit or know about, even if the alleged offender was properly charged and convicted beforehand.

229 Ajuri 56(6) PD at ¶ 24; see also HCJ 2722/92 Alamarin v. IDF Commander, 46(3) PD 693, ¶ 7 (1992) (Cheshin, J., concurring) ("So we are taught in the Book of Deuteronomy and we learn also in the second Book of Kings that this is the law of Moses: in the reign of Joash, king of Judah, his servants Jozachar the son of Shimeath and Jehozabad the son of Shomer rose up against him and killed him . . . 'And it came to pass when the kingdom was firmly in his control that he slew his servants who killed the king his father, but he did not put the sons of the killers to death' . . . This is the spirit and this is what we should do.").

230 Ajuri 56(6) PD at ¶ 24 (internal citations omitted).

231 Alamarin, 46(3) PD at ¶ 6.

232 Harpaz, supra note 20, at 419 (citing HCJ 698/85 Dejalas v. Military Commander of Judea and Samaria Region, 40(2) PD 42 (1986)).

233 Id. (internal citations omitted).

234 OPT: The Legality of House Demolitions, supra note 18 (citing Esther Cohen, Human Rights in the Israeli-Occupied Territories: 1967-1982, 97 (1985)).

235 Id. (citing David Kretzmer, The Occupation of Justice: The Supreme Court of Israel and the Occupied Territories 146 (2002)).

236 The Punitive Demolition of Homes, HaMoked, https://hamoked.org/timeline.php?uuid= 383e1180-6ad4-11eb-a98c-021656ed9372 (last visited Nov. 12, 2022).

237 Id. (acknowledging that if family members knew about the crime or undertook to turn a blind eye, they would assume individual responsibility, such that demolition would not be collective punishment).

238 See HCJ 2722/92 Alamarin v. IDF Commander, 46(3) PD 693, ¶ 4 (1992) (Cheshin, J., concurring).

B. Punitive Demolitions as Collective Punishment

As with pre-conviction punishment, Israel's normative umbrella is positioned against collective punishment. In a report to the United Nations Human Rights Council, the Special Rapporteur on the Situation of Human Rights in Palestine defined collective punishment as actions punishing innocent "communities or groups of peoples for offences committed by individuals" and proclaimed that individual responsibility ought to be "the cornerstone of any rights-based legal order."[221] In Gadisi v. Attorney General, the High Court aligned itself in favor of individual responsibility, declaring that "criminal law encompasses the idea of just punishment, and the sense of justice opposes having a human being punished in vain, meaning to say without bearing any moral blame for behavior infringing a prohibition by law."[222] Similarly, in Anonymous v. Minister of Defence, the High Court found that the "detention of a person who did not pose such a threat and who was being held solely as a 'bargaining chip' for the release of a captured Israeli soldier was found to be in breach of both Israeli law and international law" because "without such personal dangerousness, his detention would amount to an infringement of his human dignity, the detainee being treated as a means of achieving an objective and not as the object himself."[223] Justice Cheshin added, "It is one of our supreme values that every person is responsible for his own wrong and is punished for his own sin."[224]

Bolstering the High Court's position, "the principle of individual culpability" is "consistent with the norms of . . . [Israel's] 'Jewish and democratic values.'"[225] Israel defines itself as a Jewish democratic state.[226] As such, Jewish values are central to Israel's political and legal fabric. Israel extends religious tenets into a number of state institutions, including "the observance of dietary laws in the army or the observance of Shabbat and Jewish holidays by governmental institutions and authorities."[227] And under the Foundations of Law Statute, "[w]here a court, faced with a legal question requiring decision, finds no answer to it in statute law or case law or by analogy, it shall decide it in light of the principles of freedom, justice, equity and peace of Israel's heritage."[228] In Ajuri v. IDF Commander, the High Court incorporated Jewish values in its legal analysis, citing Deuteronomy: "[f]rom our Jewish heritage we have learned that 'parents are not to be put to death for their children, nor children put to death for

221 Human Rights Council, supra note 45, at 7.
222 AdminA 11/65 Gadisi v. Attorney General, 20(1) PD 57, 68 (1965).
223 Harpaz, supra note 20, at 417 (citing CrimFH 7048/97 Anonymous v. Minister of Defence, 2000 PD 54(1) 721, 727, 743–44 (2000); Emmanuel Gross, Human Rights, Terrorism and the Problem of Administrative Detention in Israel: Does a Democracy have the Right to Hold Terrorists as Bargaining Chips?, 18 Ariz. J. Int'l & Comp. L. 721, 743–44 (2001)).
224 Gross, supra note 224, at 724.
225 Harpaz, supra note 20, at 418 (citing Ajuri, 56(6) PD at ¶ 26).
226 Constitution for Israel: The State of Israel as a Jewish State, Knesset, https://knesset.gov.il/constitution/ConstMJewishState.htm (last visited Nov. 14, 2022) ("'Jewish and Democratic' is the Israeli ethos . . . Israel's Jewish and democratic values are both grounded in its existing constitutional documents . . . Judaism in Israel is reflected in values, politics, and culture as much as it is in religious practice.").
227 Id.
228 Id.

Only the latter end is potentially relevant to punitive demolitions, which occur after the commission of a security breach, not "in the commission" thereof.

However, Israel's argument does not stand. First, Israel denies the applicability of the Fourth Geneva Convention to Palestine in other respects and cannot credibly invoke its authority on a selective basis.[216] Second, "the concept of military necessity is not a 'carte blanche'" and is subject to three conditions:
(i) [T]he presence of an immediate and concrete threat, (ii) that the demolition be an adequate response to the threat, and (iii) that, even if the first two conditions are fulfilled, such demolition must respect the principle of proportionality. If the demolition fails to fulfill one of the criteria, it is illegal.[217]

In situations where a suspected offender is in custody or dead, Israel's alleged military necessity defense fails on the first condition—the immediate or concrete threat presented by a suspected offender is necessarily diffused by their incapacitation. Furthermore, pre-conviction deterrence is moot as a theoretical concept. Societal deterrence can only be effective if it exemplifies a guilty party.[218] Before conviction, parties are presumed innocent such that deterrence has no foothold, rendering punitive demolitions inadequate and disproportional to the aim of preventing future law-breaking.

Moreover, there is "limited scope for the destruction of a house during the course of military operations" and "demolitions that are carried out punitively with the stated goal of deterrence cannot be regarded as being imperative military necessities."[219] As articulated by Elvina Pothelet, a legal advisor for the International Committee of the Red Cross, "[t]he punitive nature of the demolition cannot possibly be reconciled with even the most generous understanding of military necessity, which is prospective in nature. The use of the term 'deterrent' by the Israeli government . . . seems to reflect no more than a difference in rhetoric."[220] With that said, military necessity cannot possibly justify the pre-conviction punitive demolition of a suspected offender's family home.

216 See supra note 133 and accompanying text; see also Michael Samuel, Punitive House Demolitions in the West Bank, 6 Berkeley J. Middle E. & Islamic L. 1, 1 (2014) ("Israel systematically disregards belligerent occupation law entirely or interprets the law selectively, enforcing only provisions that do not endanger its goals.").
217 OPT: The Legality of House Demolitions, supra note 18; see also Raja Shehadeh, Occupier's Law: Israel and the West Bank 154–55 (1985).
218 Efraim Benmelech et al., Counter-Suicide-Terrorism: Evidence from House Demolitions, 77 U. Chi. J. Pol. 27, 27 (2015) (noting that in the context of punitive demolitions, "selective violence is an effective tool to combat terrorist groups [but] indiscriminate violence backfires").
219 Darcy, supra note 214, at 483.
220 Elvina Pothelet, The ICC and Israel: Prosecuting the Punitive Demolition of Palestinian Homes – Part 1, OpinioJuris (Mar. 22, 2018), http://opiniojuris.org/2018/03/22/the-icc-and-israel-prosecuting-the-punitive-demolition-of-palestinian-homes-part-1/.

an accused offender has been taken into custody, but prior to a formal adjudication of an offender's guilt in the military court systems. In other instances, the accused is not yet in custody." [206] In 2018, Yousef Abu Hamid allegedly threw "a marble slab from a roof at invading Israeli soldiers during a night time raid of [Ramallah's al-Amari refugee camp]," killing one of the soldiers.[207] In response, the High Court authorized the punitive demolition of Hamid's family home—before Yousef was convicted.[208] Similarly, in 2022, Ass'ad Yusef Alrafai was indicted for the deaths of two Israelis.[209] His family members petitioned the High Court to stop the demolition of their home and were denied before Alrafai stood trial.[210] But worse yet, "[i]n a few cases, demolitions have occurred in spite of the death of the alleged offender." [211] For example, in 2014 when the Al-Shaludi family's eldest son was suspected of deliberately causing a car accident, giving rise to a demolition order, he was killed by Israeli forces on the scene of the incident before he was charged or tried.[212] His extrajudicial killing did not stop the demolition of his family's home.[213]

Overall, it is clear that Israel's disposition against pre-conviction punishment does not extend to Palestinians facing punitive housing demolition orders. In response to criticism, Israel alleges military necessity under Article 53 of the Fourth Geneva Convention.[214] In 1971, Meir Shamgar, then the Attorney General for Israel, cited two ends of military necessity achieved by demolitions under the Fourth Geneva Convention: (1) "the necessity of destroying 'the physical base for military action when persons in the commission of a hostile military act are discovered;'" and (2) "the need to deter future law-breaking, to 'create effective military reaction.'"[215]

206 OPT: The Legality of House Demolitions, supra note 18 (emphasis added); see also Farrell, supra note 17, at 889 ("Most demolitions take place after the inhabitant suspected of engaging in a violent offense has been arrested. Usually, the suspect is simply in custody, sometimes facing charges but often times not.").

207 Israel's Supreme Court Approves Pre-Conviction Punitive House Demolition, Middle E. Monitor (Dec. 3, 2018), https://www.middleeastmonitor.com/20181203-israels-supreme-court-approves-pre-conviction-punitive-house-demolition/; see Toi Staff, High Court Okays Home Demolition of Palestinian Charged with Killing IDF Soldier, Times of Isr. (Dec. 2, 2018), https://www.timesofisrael.com/high-court-okays-home-demolition-of-palestinian-charged-with-killing-idf-soldier/ ("The Hamid family asked the court to nullify the IDF's demolition order because their son had not yet been convicted of killing Lubarsky, while arguing that demolishing the entire building would cause disproportionate harm to the other occupants who were not involved in the attack . . . Justice Yael Wilner rejected the Palestinian family's petition, saying that Israeli military courts are not legally required to wait for a conviction before issuing demolition orders.").

208 See also Hendrix, supra note 13 (recounting a similar case involving Abu Bakr and noting that he had "yet to be convicted. But in keeping with its policy, the Israeli military ordered the destruction of his top-floor apartment soon after he was indicted.").

209 HCJ 4088/22 Alrafai v. Military Commander of the West Bank Area, ¶ 2 (2022) (Kabub, J., dissenting), https://hamoked.org/files/2022/1665800_eng.pdf.

210 Id. (noting that "if and when convicted of the offenses attributed to him, [Alrafai] will most likely spend the rest of his life behind bars").

211 OPT: The Legality of House Demolitions, supra note 18.

212 Punitive demolitions destroy more than homes in occupied Palestinian territory, supra note 176.

213 Id.

214 Shane Darcy, Punitive House Demolitions, the Prohibition of Collective Punishment, and the Supreme Court of Israel, 21 Penn St. Int'l L. Rev. 477, 483 (2003).

215 Id. (emphasis added).

Israeli case law expressly refutes pre-conviction punishment by supporting the presumption of innocence. In Avraham Ben Haim v. State of Israel, Justice Danziger recounted that "doing justice in its broad sense also includes the interest of upholding the rights of the accused."[196] To that end, the High Court asserted in A that it "has recognized the right to due process as being a protected constitutional right."[197] It clarified that "due process is a broad right that includes various derivative rights," including "the right to a fair trial" and "the presumption of innocence."[198] The High Court explained that Israel's Basic Laws "fortified the defendant's right to a fair trial" by anchoring "the right of each person to liberty, through the constitutional recognition of human dignity, of which the defendant's right to a fair trial is a part."[199] And in Private Raphael Yissacharov, the High Court said, "[i]t is bound by the duty to uphold the rights protected in the Basic Laws and whatever is implied by this with regard to conducting the judicial process."[200] In State of Israel v. Beer-Sheba District Court, the High Court defined the right to a fair trial, stating: "[i]n order that a trial may be considered fair, it should comply with various criteria, which include . . . protection of the presumption of innocence."[201] It added that a defendant "enjoys the presumption of innocence" during the period between "arrest until the end of proceedings."[202] In effect, the High Court is precluded from authorizing punitive measures against defendants before a verdict is reached.

However, Israel's preclusion of pre-conviction punishment stops short of its punitive housing demolitions in the West Bank. Israeli law does not require suspected offenders to be charged, tried, or convicted prior to the punitive demolition of their family's home.[203] Accordingly, the High Court did not even hear its first demolition case until 1979, though demolitions have been practiced since 1948.[204] In 1982, the High Court held that a military commander may order a demolition without a conviction only in "exceptional circumstances" and "following due discretion and examination."[205] But pre-conviction demolition is far from an exceptional practice and military discretion is broadly unchecked. Suspected offenders "are seldom tried and convicted prior to demolition. In most cases, demolitions are carried out after

196 LCrimA 10141/09 Ben Haim v. State of Israel, 66 (2012) (Danziger, J., dissenting), https://supremedecisions.court.gov.il/Home/Download?path=EnglishVerdicts/09/410/101/n10&fileName=09101410_n10.txt&type=4.
197 CrimApp 8823/07 A v. State of Israel 2010 Isr. L. Rep. 352, 353 (2010).
198 Id. at 371.
199 Id.
200 CrimA 5121/98 Yissacharov v. Chief Military Prosecutor 2006(1) Isr. L. Rep. 320, 397 (2006).
201 HCJ 11339/05 State of Israel v. Beer-Sheba District Court 2006(2) Isr. L. Rep. 112, 150 (2006).
202 Id. at 140.
203 See supra notes 153–54 and accompanying text; see also Israel: Stop Punitive Home Demolitions, Hum. Rts. Watch (Nov. 21, 2014), https://www.hrw.org/news/2014/11/21/israel-stop-punitive-home-demolitions (explaining Israel's punitive demolition strategy "deliberately and unlawfully punishes people not accused of any wrongdoing").
204 See Domb, supra note 128, at 345–46; see also Israel's Demolition of Palestinian Homes: A Fact Sheet, supra note 27.
205 Punitive House Demolitions, supra note 174, at 2 (emphasis added).

to create 'normative coherence.'"[187] It further noted that "[t]his is especially the case in view of the fact that the court is responsible for the process of discovering the truth and dispensing justice . . . and in view of its duty to achieve these purposes without any disproportionate violation of the accused's rights."[188] It is therefore incumbent upon the High Court to resolve the legal inconsistencies and normative disharmony between Israel's punitive demolition practice and due process norms, regardless of the Knesset's inaction.

A. Punitive Demolitions as Pre-conviction Punishment

Outside its punitive demolition practice, Israel's normative umbrella is positioned against pre-conviction punishment. In 2005, Israel's Constitution, Law, and Justice Committee ("the Committee") held a series of meetings on due process rights.[189] The Committee identified several elements thereof, including sovereign authority, non-retroactivity, proportionality, and fairness of the trial procedure.[190] It also affirmed that due process rights apply "to all people, not just citizens"— necessarily including Palestinians—and that they bind "not only the court, but all state organs, including administrative actions and actors, legislation, enforcement, and investigation."[191] The Committee further specified that "every person has the right to a fair trial, unprejudiced and by an independent judge" and that "the trial process cannot be legally or arbitrarily cancelled."[192] Even more clearly, the Committee proclaimed that "[e]very person is innocent until proven guilty."[193] And under the Pentateuchal text Deuteronomy—cited frequently in Israeli jurisprudence[194]—judges ought to "justify the righteous" (the innocent) and "condemn the wicked" (the guilty).[195] Such are the values driving the Israeli Constitution and court system. On the basis of these texts and values, suspected offenders' homes should not be punitively demolished before they are convicted. Pre-conviction punitive demolition presumes guilt before innocence, contrary to due process, and condemns the righteous by punishing the innocent families of those suspected of criminal intent.

187 CrimA 5121/98 Yissacharov v. Chief Military Prosecutor 2006(1) Isr. L. Rep. 320, 397 (2006) (citing A. Barak, A Judge in a Democracy 63 (2004) (internal citations omitted)).
188 Id. at 398.
189 Constitution for Israel: The Right to Due Process of Law, Knesset, https://knesset.gov.il/ constitution/ConstP21_ eng. htm (last visited Nov. 11, 2022).
190 Id.
191 Id.
192 Id.
193 Id.
194 See generally HCJ 687/15 Yadid v. The Knesset 2015 Isr. L. Rep. 505 (2015); HCJ 10662/04 Hassan v. Nat'l Ins. Inst. 2012 Isr. L. Rep. 297 (2012); HCJ 7015/02 Ajuri v. IDF Commander, 56(6) PD 352 (2002); CA 2034/9 Amin v. Amin 14 Isr. L. Rep. 611 (1999); CrimApp 3616/92 Dekel Comput. Eng'g Services v. Heshev 51(5) PD 337 (1997).
195 Deuteronomy 25:1.

3. JURISPRUDENTIAL HYPOCRISY

Although many states have seemingly acquiesced to Israel's invocation of Regulation 119 as the legal basis of its demolition practice, Israel's jurisprudence boils with hypocrisy. Punitive housing demolitions are carried out in tension with due process norms elsewhere affirmed by Israel's courts and working constitutional framework, the Basic Laws.[179] Of particular concern, punitive housing demolitions are often executed before the suspected offender has been charged, tried, or convicted,[180] and the only "offense" required is mere criminal intent.[181] Moreover, in dispossessing a suspected offender's innocent family members of their home, punitive demolitions constitute collective punishment.[182] As such, Israel's punitive housing demolition practice is fundamentally at odds with Israeli legal and moral values, which otherwise condemn pre-conviction and collective punishment.

Israeli courts value legal consistency and normative harmony, suggesting a realignment or annulment of Israel's punitive demolition practice is due. In A v. State of Israel, the High Court discussed the importance of normative harmony, whereby "every possible attempt is made to achieve uniformity in the law and harmony between the various norms."[183] Exemplifying its commitment thereto, the High Court picked up the gauntlet in A v. Migdal Insurance Company, addressing the compensation of escort services.[184] It observed that such compensation is "inconsistent with the general principles of the Israeli legal system" and sought to resolve the tension.[185] In so doing, the High Court referred to a "normative umbrella" of general societal principles that "direct the implementation of legal rules in a way that is consistent with these basic values," preventing "the introduction of arrangements that are inconsistent with the basic ethical principles of the legal system."[186] As a key pillar of Israeli law and society, due process belongs in the normative umbrella, directing courts away from pre-conviction and collective punishment. To that end, in Private Raphael Yissacharov v. Chief Military Prosecutor—a matter concerning the admissibility of illegally obtained evidence—the High Court observed that legislative inaction "does not exempt the court from its duty to make its case law . . . consistent with the spirit of the Basic Laws, in order

179 Basic Laws, supra note 134 .
180 OPT: The Legality of House Demolitions, supra note 18; see also discussion infra Section III(A), notes 206–11.
181 See supra notes 150–54 and accompanying text.
182 See infra discussion Section III(B), notes 230–36.
183 CrimA 6659/06 A v. State of Israel, 2008 Isr. L. Rep. 273, 286 (2008) (citing A. Barak, Legal Interpretation – the General Theory of Interpretation 155 (1992) (internal citations omitted)).
184 CA 11152/04 A v. Migdal Ins. Co. Ltd. 2006(2) Isr. L. Rep. 213 (2006).
185 Id. at ¶ 15.
186 Id. at ¶ 19 (quoting HCJ 6893/05 Levy v. Gov't of Israel 59(2) PD 876, 884–85 (2005)).

JURISPRUDENTIAL HYPOCRISY

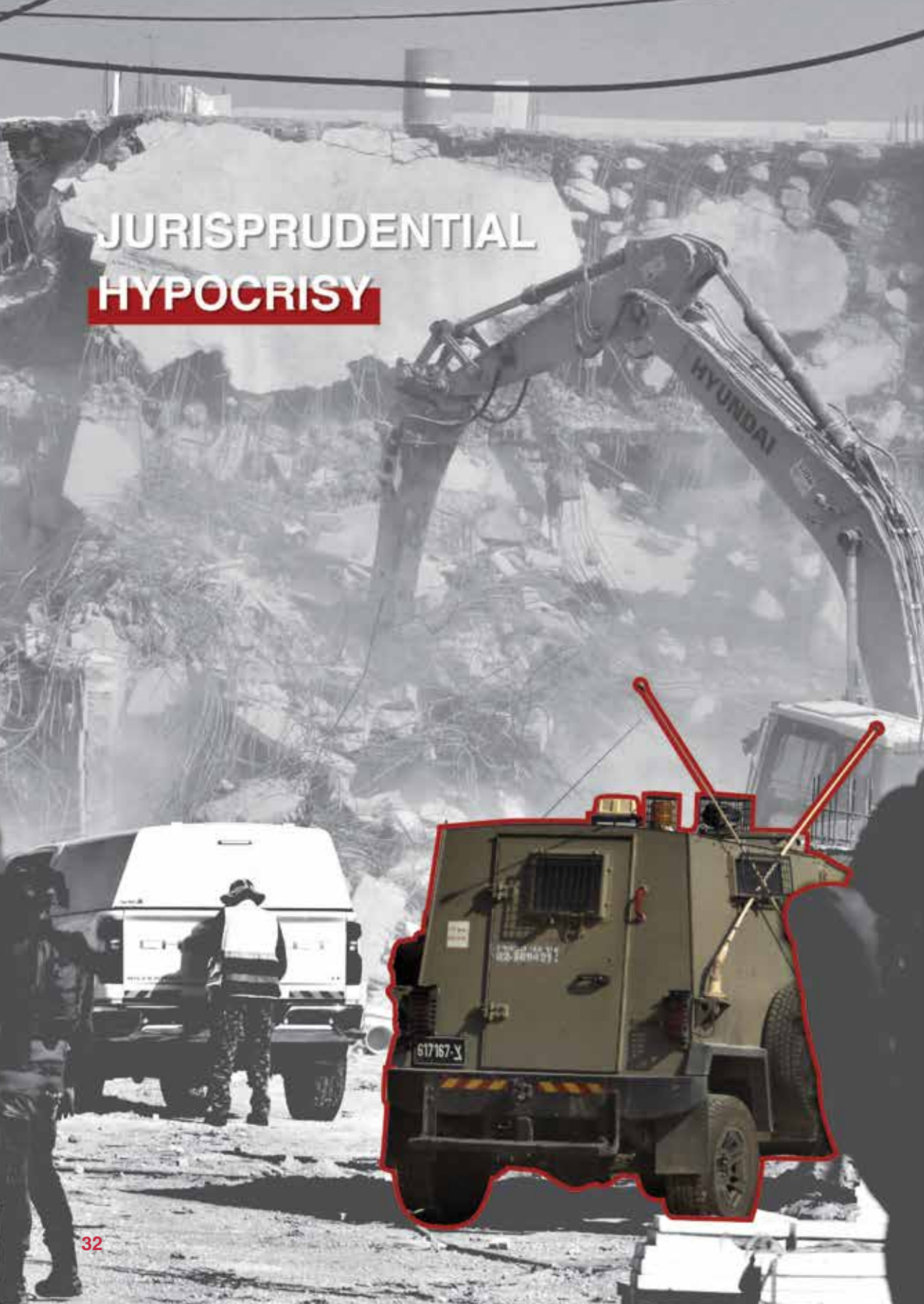

As discussed, the High Court exercises intermediate or high deference to military discretion and generally limits its review to "the procedural legality of the decision to issue a demolition order, without addressing the merits of that decision."[177] On such grounds, between July 2014 and August 2020, the High Court abridged only nine punitive demolition orders.[178]

homes-occupied-palestinian-territory (noting that in 2014, the Al-Shaludi family's eldest son was accused of committing a "deliberate terrorist attack" when his car crashed into a tram station—"the family disputes this, saying it was an accident, and he lost control of his car;" the Al-Shaludi family "chose not to file an appeal, saying they did not believe they would get a fair hearing" and their home was demolished one month later).

177 Farrell, supra note 17, at 895; see supra notes 159–61 and accompanying text (explaining high, intermediate, and low deference to military discretion).

178 In a Majority Opinion, the High Court of Justice Cancelled a Punitive Demolition Order for the Home of a Family of Nine, as "the Principle of Proportionality Requires Mitigation of the Harm": The Military was Allowed to Consider a Partial Sealing of the Home, HaMoked (Aug. 10, 2020), https://hamoked.org/document.php?dID= Updates2188.

when the Israeli yeshiva students were killed in the West Bank.[168] However, with "no positive impact on either political policy or security," Israel's return to punitive demolitions in 2014 was more akin to "unfocused revenge" than deterrence.[169] And even if some deterrence was achieved, "it would not render the policy moral or legal. By harming innocents to achieve a goal that has nothing to do with them, the authorities treat these persons as a means rather than as independent human beings with rights."[170] In the words of Justice Kabub in Alrafai v. Military Commander, "the severe violation of the rights of the uninvolved tips the scale and defeats the opposing deterring considerations, to the extent that these are indeed deterring and notpunitiveconsiderations."[171]

Given Israel's high deference to military discretion and reluctance to own the punitive character of its housing demolition practice, Palestinian petition power is unsurprisingly limited and largely unsuccessful. "Regulation 119 does not explicitly grant the owners of the house a right to a hearing prior to demolition."[172] Before the end of the twentieth century, "[d]emolitions were conducted immediately overnight, and no opportunity existed for the aggrieved party to seek judicial recourse."[173]

But in 1989, the Israeli High Court ruled that "prior warning of the impending house demolition must be served, and the occupants must be allowed to challenge the decision before the military commander and if need be, before the High Court of Justice."[174] Given that punitive demolition orders come through the Israeli military and that the High Court has jurisdiction over the acts of military commanders, the High Court has jurisdiction over Palestinian petitions.

Generally, families have forty-eight hours to appeal to the Military Commander after a demolition order is delivered, and if that appeal is denied, they can petition to the High Court against demolition.[175] But as with most efforts to implore the High Court's mercy, "[f]ew have the financial resources for the legal costs and most believe it is futile to engage in a process which invariably fails them."[176]

168 See supra note 47 and accompanying text.
169 Atavastic Revenge, supra note 50.
170 Home Demolition as Collective Punishment, supra note 43.
171 HCJ 4088/22 Alrafai v. Military Commander of the West Bank Area, ¶ 9 (2022) (Kabub, J., dissenting), https://hamoked.org/files/2022/1665800_eng.pdf.
172 Harpaz, supra note 20, at 404.
173 Farrell, supra note 17, at 893.
174 Punitive House Demolitions, HaMoked, 3 (2014), https://hamoked.org/files/2014/114633 _eng.pdf.
175 Harpaz, supra note 20, at 404; see also Home Demolition as Collective Punishment, supra note 43.
176 Under the Rubble: House Demolition and Destruction of Land and Property, Amnesty Int'l, 26 (May 2004), https://www.amnesty.org/en/documents/mde15/033/2004/en/; see Punitive demolitions destroy more than homes in occupied Palestinian territory, OHCHR (Dec. 28, 2015), https://www.ohchr.org/en/stories/2015/12/punitive-demolitions-destroy-more-

certain parts of the relevant house."[160] The High Court seldom, if ever, exercises low deference, which would entail a full review of the merits and procedural integrity of a military commander's demolition order, allowing for the opportunity to find that demolition of any form is disproportionate.[161]

Despite assertions that demolitions are administrative sanctions rather than punitive measures, members of the Israeli High Court itself have seemingly admitted otherwise. In 1982, Justice Barak outlined the severe character of demolitions in Hamari v. Commander of Judea and Samaria: "first, it deprives the tenants of their residential home; second, it prevents the possibility of restoring things to their previous condition; and third, it may, occasionally, harm neighboring tenants."[162] And in 1989, the High Court said, "everybody agrees that a demolition of a building is a tough and severe penalty measure. The preventive [security] power which is concealed inside property demolition does not change the fact that the sanction is punitive."[163] However, Israel has rebuffed this characterization and continues to assert demolitions' deterrent effect on security breaches.[164]

Legal scholarship refutes Israel's deterrence rationale, claiming demolitions "create new grievances, fail to generate a clear structure of incentives, and allow insurgents to resolve collective action problems, which lead to an increase in popular support for . . . violence."[165] In 2005, "an Israeli military committee chaired by Major General Udi Shani determined that the efficacy of this policy as a deterrent was questionable, and that by engendering hate it caused more damage than good."[166] As a result, punitive demolitions all but ceased for ten years.[167] They resumed in 2014

160 Harpaz, supra note 20, at 408 (citing HCJ 361/82 Hamari v. Military Commander of Judea and Samaria Region, 36(3) PD 439, 443 (1982)); see Hendrix, supra note 13 ("Judges have only occasionally halted such home demolitions but in several recent cases have limited demolition to only parts of structures."); see also Farrell, supra note 17, at 887 (explaining sealing-off measures entail that "doors and windows are cemented or bolted shut, sealing off a room or an entire building" and that "[w]hile not expressly provided for by [Regulation] 119, it is accepted that sealing is implicitly permitted as a less severe sanction").

161 See Farrell, supra note 17, at 895 ("Generally the Court limited its review to the procedural legality of the decision to issue a demolition order, without addressing the merits of that decision. Other issues have been dismissed."); see, e.g., Hendrix, supra note 13 (recounting a rare ruling against a punitive demolition wherein the Court determined it would be "'disproportional' to displace the accused man's wife and eight children," and noting that although "[j]udges have only occasionally halted such home demolitions," some have been willing if "ordered too long after the fact" or if "not proportional to alleged offenses").

162 HCJ 4088/22 Alrafai v. Military Commander of the West Bank Area, ¶ 6 (2022) (Kabub, J., dissenting), https://hamoked.org/files/2022/1665800_eng.pdf (citing Hamari, 36(3) PD at 443).

163 Kremnitzer & Saba-Habesch, supra note 148, at 220 n.11 (quoting HCJ 358/88 Association for Civil Rights in Israel v. Head of the IDF Central Command, 43(2) PD 529 (1989)).

164 Alrafai at ¶ 11 (citing HCJ 3401/22 'Atzi v. GOC Central Command, ¶ 12 (2022) (unpublished) ("[T]he use of Regulation 119 is not aimed at punishing the innocent, but rather at saving human life by deterring potential perpetrators and their family members.")).

165 Harpaz, supra note 20, at 408.

166 Home Demolition as Collective Punishment, supra note 43.

167 Id.

intent manifested in some, but not all, inhabitants of the target house. Regulation 119 does not define who qualifies as an inhabitant and does not proffer a "standard regarding the severity of the offense that must be met."[152] Moreover, there are no judicial proceedings attached: suspected offenders need not be charged, let alone tried and convicted, prior to demolition.[153] "The decision [to demolish] lies solely within the discretion of the military commander."[154]

In the absence of greater statutory specificity, case law emerging from challenges to demolition orders offers some guidance for Regulation 119 discretion. For example, it is suggested that military commanders ought to consider the severity of the offense, the strength of the evidence, whether other inhabitants of the house were involved in the offense, and the number of people affected by possible demolition.[155] Military commanders may also consider whether it would suffice to demolish only "that part of the house in which the suspect dwelled; whether the house can be demolished without damaging adjacent houses, and whether it would be possible to suffice in sealing off the house, or parts of it, as a less harmful means relative to demolition."[156] But Israel's military commanders retain broad independence in weighing such factors, and the Israeli High Court typically yields to their judgment. In non-demolition cases weighing discretionary actions, the Court is guided by necessity, reasonableness, and proportionality; but when demolition cases arise, "the Court place[s] heavier reliance on the doctrine of proportionality,"[157] assessed "in relation to the severity of the act that is attributed to the suspect, from which the required degree of deterrence is derived."[158] This Note posits that the High Court typically follows one of two approaches in its assessment, each wielding different degrees of deference: (1) high deference—"approv[ing] the proposed measures by summarily concluding that they are proportionate" with little to no review of the merits or procedural integrity behind a demolition order[159]—or (2) intermediate deference—applying proportionality with some review of the merits or procedural integrity "as a judicial 'micro-management' instrument, transforming demolition measures into sealing-off measures or restricting the scope of the measures only to

152 Farrell, supra note 17, at 886.
153 Id.
154 Id.
155 Versa: Opinions of the Supreme Court of Israel, Cardozo Sch. of L., https://versa.cardozo. yu.edu/opinions/center-defense-individual-v-minister-defense-0 (last visited Nov. 24, 2022) (summarizing HCJ 8091/14 Center for the Defense of the Individual v. Minister of Defense (2014), https://hamoked.org/files/2014/1159000_eng.pdf).
156 Id.
157 Harpaz, supra note 20, at 410.
158 Center for the Defense of the Individual at 8.
159 Harpaz, supra note 20, at 410 (citing HCJ 9353/08 Abu Dahim v. Commander of the Home Front Command 2014 Isr. L. Rep. 487 (2009)); see Farrell, supra note 17, at 895 (noting the High Court usually limits its review to "the procedural legality of the decision to issue a demolition order, without addressing the merits of that decision").

D. Deference to the Discretionary Power of the Israeli Military

Despite Israel's insistence on the legality of its housing demolition practice, "Israel disputes the punitive nature of these operations."[146] Israeli courts contend that punitive housing demolitions are merely administrative sanctions because they are carried out by an executive order of the Military Commander "in lieu of" or in addition to criminal proceedings.[147] In Shukri v. Minister of Defense, the Israeli High Court claimed "[t]he authority which is given to the military commander . . . is administrative and its activation is meant to prevent and by this to maintain the public order."[148] Four years later, in Nazal v. Commander of the Judea and Samaria Region, the Court affirmed that the purpose of demolitions is "to deter potential terrorist[s] from carrying out their murderous acts," not to punish offenders, framing Regulation 119 administratively.[149]

Israel's stance reflects a high degree of deference to military discretion, evidenced in Emergency Regulation 119. There, Israel's "ordinary evidentiary benchmark of 'clear, unequivocal and convincing' evidence was replaced in the domain of demolition by an almost blind faith in the military's stance."[150] In short, Regulation 119 provides:

> **"A Military Commander may by order direct the forfeiture [and destruction] . . . of any house . . . some of the inhabitants of which he is satisfied have committed, or attempted . . . or abetted . . . or been accessories after the fact of . . . any offence against the Regulations involving violence or intimidation or any Military Court offence."[151]**

As a threshold matter, "may" is permissive language, not mandatory, suggesting that Regulation 119 does not compel demolitions—it simply allows them. In addition, Regulation 119 does not specify which military commander has the power to order the forfeiture and destruction of a house, referring indiscriminately to "[a] Military Commander." It then vests complete discretion in that individual with a very low evidentiary bar. Demolition hinges subjectively on his satisfaction that criminal

146 OPT: The Legality of House Demolitions, supra note 18.
147 Harpaz, supra note 20, at 404.
148 Mordechai Kremnitzer & Lina Saba-Habesch, House Demolitions, 4 MDPI Laws 216, 220 n.13 (2015) (citing HCJ 798/89 Shukri v. Minister of Defense (1990) (unpublished)).
149 Fania Domb, Judgments Relating to Terrorism, 19 Isr. Y.B. Hum. Rts. 371, 376 (1989) (summarizing HCJ 6026/94 Nazal v. Commander of the Judea and Samaria Region, 48(5) PD 338 (1994)).
150 Harpaz, supra note 20, at 408–09.
151 Emergency Regulations, supra note 109, at 1089.

curfews, and implement other efforts designed to deter Palestinian activism.[139] While acknowledging the broader scope of harm attached to the Emergency Regulations, this Note centers specifically on Regulation 119, the backbone of Israel's ongoing punitive housing demolition practice in the West Bank.[140]

It is worth noting that Israel is not alone in using punitive housing demolitions as a tool of sociopolitical repression. In India, the Hindu nationalist government employs a similar practice against Indian Muslim activists involved in "communal clashes" with Hindus.[141] For example, after clashes broke out in April 2022, officials "demolished around 25 shops, vending carts, and houses primarily belonging to Muslims in Jahangirpuri, Delhi."[142] Similarly, in June 2022, "the home of Javed Mohammad, a political activist with the Welfare Party of India, was razed following his arrest in connection to protests that broke out in Allahabad."[143] But unlike Israel, India does not ground its demolition power in alleged deterrent value linked to immortalized emergency status. Rather, it cites the Uttar Pradesh Urban Planning and Development Act of 1972, claiming the homes of targeted activists are unauthorized or illegally constructed "encroachments" meriting state-sponsored demolition.[144] Unconvinced, the United Nations Special Rapporteur on Adequate Housing condemned India's demolitions in June 2022 as a tool of collective punishment against the minority Muslim community.[145]

139 Defense (Emergency) Regulations, supra note 111; see Yaacov Bar-Natan, Is Censorship in Israel Getting Worse?, 17 J. Palestine Stud. 149, 151 (1988) (noting the Emergency Regulations "empower the military censor to stop the publication not only of sensitive military secrets, but also of anything he deems prejudicial to public order," including Palestinian books).
140 See Harpaz, supra note 20, at 403 (noting that under Regulation 119, housing demolition "authority was exercised inter alia, for deterrence purposes").
141 NH Web Desk, State governments use demolitions as punitive measure, Nat'l Herald (Sept. 23, 2022), https://www.nationalheraldindia.com/india/state-governments-use-demolitions-as-punitive-measure-finds-report.
142 Id.
143 Ladeeda Farzana, India house demolitions: Another Israeli-style war crime against Muslims, Middle E. Eye (June 24, 2022), https://www.middleeasteye.net/opinion/india-house-demolitions-Israeli-style-war-crime-against-Muslims.
144 See Ananthakrishnan G, Demolitions in Kanpur, Prayagraj in accordance with law, Indian Express (June 22, 2022), https://indianexpress.com/article/india/kanpur-prayagraj-demolitions-uttar-pradesh-supreme-court-7983749/ (claiming the actions were carried out "strictly in accordance with the [Act]" and "had nothing to do with the incidents of rioting").
145 See Karan Thapar, UN Special Rapporteurs Condemn Home Demolitions in India, The Wire (June 18, 2022), https://thewire.in/rights/un-special-rapporteurs-condemn-home-demolitions-in-india-see-collective-punishment-of-muslims (noting "demolitions have been carried out without due process and without establishing proof of guilt" and quoting "the Madhya Pradesh home minister and senior state officials as proof of vindictive intention").

them.[132] In effect, the same body of laws that Israel cites to justify application of Regulation 119 duly impeaches it. Israel's response to that claim has been to deny the applicability of the Fourth Geneva Convention to Palestine, contravening the United Nations Security Council.[133] Without assenting to Israel's position, this Note focuses, arguendo, on the legality of punitive housing demolitions under Israeli domestic jurisprudence.

In 1992, Israel anchored the aforementioned state of emergency to the "Basic Laws," its quasi-constitutional framework.[134] But Israel's state of emergency is not indefinite; the Basic Laws require the Knesset to reassess and re-declare emergency anew every year.[135] It has done so without exception, such that Israel has been in a purported state of emergency for nearly seventy-four years.[136] However, the Knesset acknowledges Israel's sociopolitical circumstances have changed since the Law and Administration Ordinance was issued in 1948, and admits Israel's state of emergency persists primarily as an act of political expediency.[137] The Knesset reasons Israel "has enacted many laws which include directives that are conditioned by the existence of a state of emergency. The cancellation of the state of emergency [would] lead to the annulment of these directives."[138] But despite the absence of true emergency, the Emergency Regulations are sustained by and parasitic to Israel's annual re-declarations thereof. While Israel's state of emergency lasts, even if in name only, so do the Emergency Regulations. Israeli courts continue to assert that the Emergency Regulations remain good law, and cite them to deport residents, administratively detain people, impose road closures, censor written materials, enact

132 See infra notes 212–18 and accompanying text.

133 See Decision on the 'Prosecution request pursuant to article 19(3) for a ruling on the Court's territorial jurisdiction in Palestine', ICC-01/18, 10 (Mar. 16, 2020) ("Israel denies the applicability of the Fourth Geneva Convention on the spurious basis that there is a 'missing reversioner.'"). But see Israel's Belligerent Occupation of the Palestinian Territory, including Jerusalem and International Humanitarian Law, Conf. of High Contracting Parties to Fourth Geneva Convention (1999) ("The U.N. Security Council has confirmed the applicability of the Fourth Geneva Convention to the Occupied Palestinian Territory, including Jerusalem, in 25 resolutions.").

134 Basic Laws, Knesset, https://m.knesset.gov.il/en/activity/pages/basiclaws.aspx (last visited Nov. 17, 2022) ("Since the Constituent Assembly and the First Knesset were unable to put a constitution together, the Knesset started to legislate basic laws on various subjects. After all the basic laws will be enacted, they will constitute together, with an appropriate introduction and several general rulings, the constitution of the State of Israel.").

135 Id.

136 See U.S. Dep't of State, Bureau of Democracy, H.R. and Lab., Israel Human Rights Report 1 (2021) (noting Israel's "state of emergency" has "been in effect since 1948"); see also John Quigley, Israel's Forty-Five Year Emergency: Are There Time Limits to Derogations from Human Rights Obligations?, 15 Mich. J. Int'l L. 491, 502 (1994) ("Israel claims in its declaration that it has been in an emergency situation since 1948.").

137 See Isr., Law and Administration Ordinance, supra note 119; see Declaring a State of Emergency, Knesset, https://m.knesset.gov.il/en/about/lexicon/pages/declaringstate emergency.aspx (last visited Nov. 21, 2022) (explaining that Israel's state of emergency "has been regularly extended by the Knesset and the Government due to the fact that over the years the Knesset has enacted many laws which include directives that are conditioned by the existence of a state of emergency").

138 Id.; see Beilin, supra note 120 ("[M]inisters and legislators alike used [the state of emergency] to justify a long list of legislative acts on price controls and the provision of services.").

opposed "the foundations of a democratic state."[122] Despite tasking a Constitution Committee to annul them,[123] the Emergency Regulations endured because they were integral to controlling the Arab sector of Israeli society at the time.[124]

In the aftermath of its 1967 offensive, Israel applied the Emergency Regulations to occupied Palestine.[125] Under international law, a belligerent occupying power must exercise its powers "in accordance with the existing laws and regulations in the occupied territory and for the benefits of the local population."[126] To that end, Israel issued a military order "'freezing' the legal situation then existing [in Palestine]."[127] "Unless repealed explicitly, laws that were in effect prior to occupation"—including the Emergency Regulations, given effect in the West Bank by Jordan—"were retained by the military government."[128] Thus, Israel asserted that applying the Emergency Regulations in Palestine complied with international law because they already existed there.[129] But even if true, Israel's specific application of Regulation 119 falls out of compliance. Occupying powers are "forced to change, suspend or abrogate a domestic law [in] the situation where a local law constitutes an obstacle to the application of the Fourth Geneva Convention,"[130] and Regulation 119 expressly conflicts with Article 53 thereof. Article 53 prohibits housing demolitions in situations outside military necessity,[131] whereas Regulation 119 authorizes

122 Daphna Golan, Detained Without Trial: Administrative Detention in the Occupied Territories Since the Beginning of the Intifada 25 (B'Tselem ed., 1992) (quoting Knesset Record, vol. 9, 1831 (May 12, 1951)) ("The Knesset decides that the Defence (Emergency) Regulations, 1945, which have existed in the State ever since British rule, are opposed to the foundations of a democratic state, and charges the Law and Constitution Committee the task of presenting to the Knesset a bill proposing the annulment of the mentioned Regulations.").

123 Id.

124 See Defense (Emergency) Regulations, supra note 111 (claiming the Emergency Regulations were not repealed because they "served as the legal basis for the military rule then imposed on Israel's Arab citizens"); see also Jeff Halper, Revenge Devoid of Purpose: Punitive Demolitions of Palestinian Homes, Hamishpat (2014), https://www.academia.edu/13004848/Revenge_Devoid_of_Purpose_ Punitive_Demolitions_of_Palestinian_Homes ("[T]heir usefulness for both the Military Government established to rule the Arab sector of Israeli society from 1948-1966, and the usefulness of their subsequent application to the Occupied Territory beginning in 1967 prevented that.").

125 Harpaz, supra note 20, at 404. But see Defense (Emergency) Regulations, supra note 111 ("[T]the Ministry of Justice established a committee of experts to examine the regulations and draw up proposals for their partial repeal, but the outbreak of the 1967 War, in June 1967, brought the committee's work to a halt.").

126 OPT: The Legality of House Demolitions Under International Humanitarian Law, supra note 18; see Convention (IV) Respecting the Laws and Customs of War on Land, arts. 43, 55 Oct. 18, 1907, 36 Stat. 2277 (entered into force Jan. 26, 1910) (providing that an occupying power "shall take all the measures in his power to restore, and ensure, as far as possible, public order and safety, while respecting, unless absolutely prevented, the laws in force in the [occupied] country" and that it "shall be regarded only as administrator and usufructuary of public buildings, real estate, forests, and agricultural estates belonging to the [occupied] State" with a duty to "safeguard the capital of these properties").

127 Defense (Emergency) Regulations, supra note 111.

128 OPT: The Legality of House Demolitions Under International Humanitarian Law, supra note 18 (citing Farrell, supra note 17, at 877–78); see Fania Domb, Judgments of the Supreme Court of Israel Relating to the Administered Territories, 10 Isr. Y.B. Hum. Rts. 1, 345–46 (1980) (summarizing HCJ 434/79 Sakhwil v. Commander of The Judea and Samaria Region, 34(1) PD 464 (1980), which found the Emergency Regulations "constitute Jordanian legislation that has remained in force since the period of the British Mandate, and which is consequently still in force in the Judea and Samaria Region").

129 See Farrell, supra note 17, at 907–08 (citing HCJ 897/86 Jabar v. Officer Commanding Central Command, 41(2) PD 522, 525 (1987)).

130 OPT: The Legality of House Demolitions Under International Humanitarian Law, supra note 18.

131 Fourth Geneva Convention, art. 53.

structure or land, shall revest in the persons who would have been entitled to the same if the order of forfeiture had not been made and all charges on the house, structure or land shall revive for the benefit of the persons who would have been entitled thereto if the order or forfeiture had not been made.

2. Members of His Majesty's forces or of the Police Force, acting under the authority of the Military Commander may seize and occupy, without compensation, any property in any such area, town, village, quarter or street as is referred to in subregulation (1), after eviction without compensation, of the previous occupiers, if any.[115]

Regulation 119 has survived decades of shifting geopolitics. Although the British attempted to repeal the Emergency Regulations before the region split into an Arab State and a Jewish State in 1948, the repealing legislation was not published in The Palestine Gazette, then the official local publication.[116] "Therefore, [Regulation] 119 remain[ed] . . . in force in all the territory covered by the British mandate."[117] Following its annexation of the West Bank in 1950, "Jordan inherited the Regulation[s]," adopting them "through its internal laws."[118] Israel similarly maintained the Emergency Regulations when it declared independence. During the resultant Arab-Israeli War, Israel's Provisional State Council issued the Law and Administration Ordinance.[119] The Ordinance empowered Israel to declare a "state of emergency," effectively incorporating the Emergency Regulations into domestic law and allowing the government to "procure existing resources from the public on behalf of the security effort."[120] The Arab-Israeli War ended soon thereafter,[121] but Israel's state of emergency, together with the Emergency Regulations, did not. In 1951, Israel's legislature, the Knesset, determined that the Emergency Regulations

115 Emergency Regulations, supra note 109, at 1089 (emphasis added).
116 OPT: The Legality of House Demolitions Under International Humanitarian Law, supra note 18.
117 Id.
118 Harpaz, supra note 20, at 404.
119 Isr., Law and Administration Ordinance, No. 1 of 5708-1948 (May 14, 1948), https://www.adalah.org/uploads/oldfiles/Public/files/Discriminatory-Laws-Database/English/49-Emergency-Orders-derived-from-Law-and-Administration-Ordinance-1948.pdf (repealing Regulations 102 to 107C but maintaining all others, including 199).
120 Id.; Yossi Beilin, Does Israel really need to be in a state of emergency?, Al-Monitor (July 18, 2018), https://www.al-monitor.com/originals/2018/07/israel-state-of-emergency-1948-independence -war-strike.html; see also Expert Op., at 40 n.136, HCJ 2088/10, 4019/10 HaMoked: Center for the Defence of the Individual et al. v. IDF Commander in the West Bank (2012), https://hamoked.org/files/2012/155690_eng.pdf (citing HCJ 897/86 Jabar v. Officer Commanding Central Command, 41(2) PD 522, 525–26 (1987) ("Regulation 119 constitutes domestic law, existing and applicable in the Judea and Samaria Region, not repealed during the former government or during the military government . . . with [no] legal reasons why it should be viewed as void now.")).
121 Center for Preventative Action, Israeli-Palestinian Conflict, supra note 78 ("The war ended in 1949 with Israel's victory, but 750,000 Palestinians were displaced and the territory was divided into 3 parts.").

C. Legacy of British Emergency Regulation 119

Palestine's pre-1967 occupation roulette is integral to Israel's current exercise of demolition power in the West Bank. In 1945, before Israel existed, the British promulgated the Defense (Emergency) Regulations ("Emergency Regulations").[109] The Emergency Regulations were "issued in response to the double threat of internal [Arab] rebellion and world war" and "reflected the preoccupations of a colonial power facing widespread unrest."[110] Some of the most extreme regulations enabled the British to seal off land, impose curfews, and restrict immigration.[111] Equally concerning were regulations minimizing due process, for example, through the authorization of "military tribunals to try civilians without granting the right of appeal," "sweeping searches and seizures," and the detention of "individuals administratively for an indefinite period."[112] The Emergency Regulations also afflicted daily life and culture, including through the prohibition of certain books and newspapers.[113] But most relevant to this Note is Regulation 119, which "granted the British Commander in Palestine broad discretionary authority to demolish and seal off houses" that were deemed to pose a security threat.[114] Regulation 119 reads:

> 1. A Military Commander may by order direct the forfeiture to the Government of Palestine of any house, structure, or land from which he has reason to suspect that any firearm has been illegally discharged, or any bomb, grenade or explosive or incendiary article illegally thrown, or of any house, structure or land situated in any area, town, village, quarter or street the inhabitants or some of the inhabitants of which he is satisfied have committed, or attempted to commit, or abetted the commission of, or been accessories after the fact of the commission of, any offence against the Regulations involving violence or intimidation or any Military Court offence; and when any house, structure or land is forfeited as aforesaid, the Military Commander may destroy the house or the structure or anything on growing on the land. Where any house, structure or land has been forfeited by order of a Military Commander as above, the High Commissioner may at any time by order remit the forfeiture in whole or in part and thereupon, to the extent of such remission, the ownership of the house, structure or land and all interests or easements in or over the house,

109 The Defence (Emergency) Regulations, 1442 The Palestine Gazette 1058 (Sept. 27, 1945) [hereinafter Emergency Regulations].
110 Alan Dowty, The Jewish State: A Century Later 95 (1998).
111 Defense (Emergency) Regulations, B'Tselem, https://www.btselem.org/legal_documents/ emergency_regulations (last visited Oct. 11, 2022).
112 Id.
113 Id.
114 Harpaz, supra note 20, at 403–04.

Certain legal matters arising in the West Bank may also come before the Israeli High Court of Justice on petition. The High Court applies Israeli law and has jurisdiction over matters "in which it deems it necessary to provide relief for the sake of justice, and [which] are not under the jurisdiction of another court or tribunal."[102] In effect, the High Court "is competent to review the legality of decisions and acts of the State, its agencies, and the armed forces."[103] When Israel established its Military Governorate over Palestine in 1967, the High Court's jurisdiction subsumed "the acts of the military commander" in the West Bank.[104] "This authority flows from the Court's in personam jurisdiction over individual members of the Israeli Defense Forces acting on behalf of the Israeli Government."[105] Since then, "Palestinian residents and non-governmental organizations (NGOs) [have] filed petitions to the High Court of Justice, in which they challenged the legality of Israeli operations" in Palestine.[106] Although the practice of hearing such petitions was initially fait accompli,[107] in 1972, the High Court affirmed that "since military commanders are public servants who belong to the executive branch of the state, and they 'fulfil public duties according to law,' they are subjected to the constitutional jurisdiction of the High Court of Justice, even if the acts were committed in [Palestine]."[108] In effect, Palestinians today have recognized petition power before the High Court to oppose Israel's punitive demolition orders, albeit with little success.

---

102 Basic Law: The Judiciary, §15(c), Knesset (Feb. 28, 1984), https://m.knesset.gov.il/EN/ activity/documents/ BasicLawsPDF/BasicLawTheJudiciary.pdf.

103 Sharon Weill, The Role of National Courts in Applying International Humanitarian Law 79 (2012) (Ph.D. thesis, University of Geneva) (on file at archive ouverte UNIGE).

104 Id. at 80.

105 Farrell, supra note 17, at 880.

106 Weill, The Role of National Courts, supra note 103, at 80.

107 Farrell, supra note 17, at 880 ("[T]he scope resulted from a conscious decision by Israeli authorities not to contest petitions from the West Bank and Gaza on jurisdictional grounds.").

108 Weill, The Role of National Courts, supra note 103, at 81 (citing HCJ 302/72 Abu Hilou et al. v. Government of Israel, 27(2) PD 169, 176 (1972)).

and its civil administration is Palestinian; and both Area C's security and civil administration are Israeli.[94] To move between Areas, Palestinians must pass through Israeli military checkpoints and travel on a system of segregated roads, wherein Palestinian vehicles are prohibited from using certain Israeli-only bypasses, often built over the demolished homes and land of displaced Palestinians.[95]

Under this arrangement, there are three judicial systems at play inside the West Bank: (1) the local Palestinian courts, (2) the Israeli civilian courts, and (3) the Israeli military courts.[96] The local Palestinian courts have been historically undermined by Palestine's occupying powers, including Israel, and are characterized by "inefficiency and corruption."[97] The Israeli civilian courts have jurisdiction over Israeli settlements in the West Bank as "de facto extensions of Israel"—as such, Israelis living in illegal outposts and settlements inside the West Bank are generally not tried before the local Palestinian courts.[98] The Israeli military courts were established by Israel in 1967 through the arm of international law, which provides that "an occupying power is authorized to establish military courts to try cases of those charged with actions that endanger the security of the occupying power."[99] Accordingly, the military courts have jurisdiction over two categories of offenses: (a) "threat[s] to public order—particularly traffic violations, but also criminal offenses that are not defined as security offenses;" and (b) "'any offense enumerated in the security legislation and in statute'—whether committed in areas under control of the Israeli military, outside the West Bank, or in areas A and B, which have been transferred to the [Palestinian Authority]" that "breached or was intended to breach the security of the area."[100] Israel's punitive housing demolition strategy—used against the families of Palestinians "who attacked or attempted to attack Israeli civilians or security forces"—falls under the second category of Israeli military court jurisdiction.[101]

---

94 Id.

95 Ahmad Al-Bazz, In the West Bank, Segregated Roads Displace Palestinians, Norwegian Refugee Council (Mar. 31, 2022), https://www.nrc.no/shorthand/stories/in-the-west-bank-segregated-roads-displace-palestinians/index.html ("'Fabric of life' [roads] . . . refer to highways and roads that divert Palestinian traffic away from Israeli settlers. By contrast, roads that divert settlers away from Palestinians towns and cities are referred to as 'bypass' roads.").

96 See generally Raja Shehadeh, Multiple Legal System in the West Bank, 21 Palestine-Isr. J. (2016) (explaining the existence of three systems of justice in the West Bank).

97 Id. at 2.

98 Id. at 4.

99 Id. at 2; see Israel Defense Forces, Order Concerning Security Instructions (Judea and Samaria), No. 378, U.N. Doc. A/AC.145/R.41 (1970) (establishing the Israeli military courts in the West Bank); see also Fourth Geneva Convention, art. 64(2) (providing that an occupying power may legislate in an occupied territory if essential for the application of the Convention, maintaining order, and the occupying power's own safety).

100 The Military Courts, B'Tselem (Nov. 11, 2017), https://www.btselem.org/military_courts; see also Weill, supra note 93, at 403–05 (explaining the jurisdiction of the Israeli military courts).

101 Home Demolition as Collective Punishment, B'Tselem, supra note 43.

Seventeen years later, in the midst of rising Arab-Israeli tensions, Israel launched a preemptive six-day military offensive against Jordan, Syria, and Egypt.[83] The war resulted in Israeli occupation of four Arab territories: the Gaza Strip, the Golan Heights, the Sinai Peninsula, and the West Bank.[84] The United Nations brokered a ceasefire on June 10, 1967.[85] Ignoring calls to withdraw,[86] Israel remained in the four territories, sweeping them under a Military Governorate based on the Fourth Geneva Convention, which provides guidelines for belligerent military rule in occupied territories.[87] Although it ultimately gave up the Sinai Peninsula,[88] Israel unilaterally annexed the Golan Heights and moved both the Gaza Strip and the West Bank under Israeli Civil Administration in 1981.[89]

B. Contemporary Palestine and its Judicial Landscape

Today, Israel still occupies Palestinian land.[90] Despite purported disengagement in 2005, "Israel continues to control six of Gaza's seven land crossings, its maritime borders and airspace, and the movement of goods and persons in and out of the territory."[91] Israel also occupies East Jerusalem, claiming to have unilaterally annexed the territory in 1967.[92] The West Bank—the focus of this Note—is similarly subjected to ongoing Israeli occupation, albeit more complex. In 1993, the Palestinian Authority was established and the West Bank was divided administratively into Areas A, B, and C under the Oslo Accords.[93] Both Area A's security and civil administration are Palestinian; Area B's security is Israeli

83 Six-Day War, History (Aug. 21, 2018), https://www.history.com/topics/middle-east/six-day-war.
84 Id.
85 Id.
86 S.C. Res. 242 (Nov. 22, 1967) (adopted unanimously).
87 Meir Shamgar, Harry Sacher Inst. for Legis. Rsch. and Comp. L., Military Government in the Territories Administered by Israel, 1967–1980 (Cambridge Univ. Press 1982); see Geneva Convention Relative to the Protection of Civilian Persons in Time of War, Aug. 12, 1949, 75 U.N.T.S. 287 [hereinafter Fourth Geneva Convention] (outlining the expected behavior of Occupying Powers in occupied territories).
88 Treaty of Peace, Egypt-Isr., Mar. 26, 1979, 1138 U.N.T.S. 59, https://peacemaker.un.org/ sites/peacemaker.un.org/files/EG%20IL_790326_Egypt%20and%20Israel%20Treaty%20of%20Peace.pdf ("Israel will withdraw all its armed forces and civilians from the Sinai behind the international boundary between Egypt and mandated Palestine.").
89 See Military Order 947, Order Concerning the Establishment of a Civilian Administration, translated and reprinted in Jerusalem Media & Commc'n Ctr., Appendix III at 210 (2d ed. 1995) ("A Civilian Administration is hereby established in the region.").
90 See U.N. Secretary-General, Rep. of the Independent International Commission of Inquiry on the Occupied Palestinian Territory, Including East Jerusalem, and Israel, n.10, U.N. Doc. A/77/328 (Sept. 14, 2022) (defining "the territories that Israel occupies" as "East Jerusalem, the Syrian Golan, Gaza and the West Bank outside East Jerusalem").
91 Andrew Sanger, The Contemporary Law of Blockade and the Gaza Freedom Flotilla, Y.B. Int'l Humanitarian L. 397, 429 (2010).
92 See Yotam Ben-Hillel, Norwegian Refugee Council, The Legal Status of East Jerusalem, 8 (2013) ("Immediately after the 1967 War the Government of Israel unilaterally annexed about 70,500 dunams (approximately 17,400 acres) of the Jordanian Jerusalem and West Bank land to the municipal boundaries of West Jerusalem.").
93 Sharon Weill, The Judicial Arm of the Occupation: The Israeli Military Courts in the Occupied Territories, 89 Int'l Rev. Red Cross 395, 402 (2007).

In response to growing calls for self-determination in the mid-20th century,[74] the United Nations General Assembly recommended the partition of Palestine upon termination of British mandatory power.[75] It proposed a tripartite division of the region into an Arab State, a Jewish State, and the City of Jerusalem.[76] The British officially surrendered its power on May 15, 1948, and agreed not to oppose the "setting up of a Jewish State or a move into Palestine from Transjordan."[77] The Arab-Israeli War commenced soon thereafter as Jordan occupied the land earmarked by the United Nations for the creation of an Arab State and Israel declared independence.[78] This period is remembered as al Nakba—"the catastrophe"—because in declaring independence, Israel claimed 78% of the land of historic Palestine, leading to the persecution, depopulation, and erasure of Palestinians, and the subjugation of Palestinian Israeli citizens to Israeli military rule.[79]

In the new Arab State, Jordan's annexation of the West Bank was initially "widely regarded, including by the Arab League, as illegal and void" but was nevertheless accepted "in order to maintain public order."[80] A number of Palestinian representatives purportedly accepted Jordanian rule at the Jericho Conference of 1948.[81] Jordan signed an armistice with Israel in 1949 and formally annexed the West Bank of the Jordan River in 1950.[82]

---

74 Origins and Evolution of the Palestine Problem: 1917-1947 (Part I), United Nations, https://www.un.org/unispal/history2/origins-and-evolution-of-the-palestine-problem/part-i-1917-1947/ (last visited Dec. 12, 2022) (noting that in 1936, "the Palestinian resistance to foreign rule and to foreign colonization broke out into a major rebellion" and acknowledging persistent "demands by the Palestinian people for independence").

75 G.A. Res. 181 (II), Resolution Adopted on the Report of the Ad Hoc Committee on the Palestinian Question, at 133 (1947).

76 Id.

77 Conclusions of a Meeting of the Cabinet Held at 10, Downing Street, CAB/128/12, 167 (1948) (formerly C.M. (48) 24) (UK).

78 Center for Preventative Action, Israeli-Palestinian Conflict, Council on Foreign Relations: Global Conflict Tracker (Jan. 17, 2023), https://www.cfr.org/global-conflict-tracker/conflict/israeli-palestinian-conflict.

79 Nancy Albhaisi, Towards a Decolonial Curriculum of Human Rights Education in Palestine, 78 J. Soc. Issues 146, 147–48 (2021); see also The Nakba Did Not Start or End in 1948, Al Jazeera (May 23, 2017), https://www.aljazeera.com/features/2017/5/23/the-nakba-did-not-start-or-end-in-1948 (explaining the "creation of Israel was a violent process that entailed the forced expulsion of hundreds of thousands of Palestinians from their homeland to establish a Jewish-majority state" and that Israel took "more than 78 percent of historic Palestine, ethnically cleansed and destroyed about 530 villages and cities, and killed about 15,000 Palestinians in a series of mass atrocities, including more than 70 massacres"); see also Yair B. . .uml, Shaping the Israeli Segregation System, in Israel and Its Palestinian Citizens 103, 103–36 (Nadim N. Rouhana ed., 2017) ("The Zionist movement never sought out a binational state, or any joint Jewish-Arab political or economic framework . . . military rule was forced upon the Arabs through a special military unit.").

80 Eyal Benvenisti, The International Law of Occupation 260 (2d ed. 2012).

81 The Jericho Conference on Palestine-Jordan Unity, Jewish Virtual Library, https://www.jewishvirtuallibrary.org/the-jericho-conference-on-palestine-jordan-unity (last visited Oct. 11, 2022) (citing U.S. Dep't of State, 5 Foreign Relations of the United States, 1948: The Near East, South Asia, and Africa pt. 2, at 1645–46 (1948)).

82 Jordanian Parliament Resolution Regarding the Annexation of the West Bank, Econ. Coop. Found. (Apr. 24, 1950), https://ecf.org.il/media_items/464.

A. Palestine under Occupation

Palestine has been trapped in occupation roulette for thousands of years. At the close of the Bronze and Iron Ages, the Assyrians conquered the region,[57] followed by the Babylonians,[58] the Persians,[59] various Greek empires,[60] the Hasmonean Kingdom,[61] and then Rome.[62] Thereafter, several Muslim dynasties fought for control over the Palestinian region until the Crusaders established the Kingdom of Jerusalem,[63] which was subsequently conquered by the Ayyubids,[64] the Mongols,[65] and then the Mamluks.[66] In 1516, the Ottoman Empire took Palestine,[67] followed by a period of Egyptian rule starting in 1831.[68] The Ottoman Empire took Palestine back nine years later,[69] only for it to be captured by the British on the heels of the Balfour Declaration. Issued in 1917 during the First World War,[70] the Balfour Declaration proclaimed the Palestinian region the "national home for Jewish people."[71] It tailed the Second Aliyah, a period of Zionist migration to Palestine between 1904 and 1914 that yielded an influx of about 35,000 Jewish people.[72] In 1922, upon the dissolution of the Ottoman Empire, the League of Nations gave the British mandatory power over Palestine.[73]

---

57 Ariel Bagg, Palestine Under Assyrian Rule: A New Look at the Assyrian Imperial Policy in the West, 133 J. Am. Oriental Soc., 119, 122 (2013); Gudrun Krämer, A History of Palestine: From the Ottoman Conquest to the Founding of the State of Israel 11 (2008).

58 Leo Perdue & Warren Carter, Israel and Empire: A Postcolonial History of Israel and Early Judaism 69 (2015); Krämer, supra note 57, at 11.

59 Perdue & Carter, supra note 58, at 93, 107.

60 Id. at 136.

61 Id. at 198; Krämer, supra note 57, at 10–11.

62 See P. Canon Boylan, Palestine Under Roman Control, 29 Irish Q. Rev. 513, 513 (1940).

63 The Crusades of Palestine, Encyc. Britannica, https://www.britannica.com/place/Palestine/ The-Crusades (last visited Oct. 3, 2022); Krämer, supra note 57, at 15.

64 Bethany Walker, Militarization to Nomadization, 62 U. Chi. Press J. 202, 202 (1999); Krämer, supra note 57, at 15.

65 Reuven Amitai, Mongol Raids into Palestine (A.D. 1260 and 1300), 119 J. Royal Asiatic Soc. 236, 236 (1987); Krämer, supra note 57, at 15–16.

66 Walker, supra note 64, at 209; Krämer, supra note 57, te by the Secretary-General*s") (noting at least 130,000 homes and other structures have been destroyed by Israel since 1948)., te by the Secretary-General*s") (noting at least 130,000 homes and other structures have been destroyed by Israel since 1948)., at 15–16.

67 Krämer, supra note 57, at 16.

68 Id. at 63.

69 Abla Muhtadi & Falestin Naïli, Back into the Imperial Fold: The End of Egyptian Rule Through the Court Records of Jerusalem, 1839-1840, in Ordinary Jerusalem, 1840-1940 186, 186 (2018).

70 Bernard Regan, The Balfour Declaration: Empire, the Mandate and Resistance in Palestine 9, 49–50 (2017).

71 Letter from Arthur Balfour to Lord Rothschild, Yale Law Library (Nov. 9, 1917) [Balfour Declaration 1917], https://avalon.law.yale.edu/20th_century/balfour.asp.

72 Gur Alroey, An Unpromising Land: Jewish Migration to Palestine in the Early Twentieth Century 18 (2014).

73 See Text of Mandate [for Palestine], U.N. Doc. A/292, at 1 (Apr. 18, 1947) (transmitting the Mandate for Palestine, confirmed by the League of Nations on July 24, 1922, and the accompanying memorandum by the British Government, approved on Sept. 16, 1922).

Punitive Demolitions in the West Bank

(Jan. 2009 – Nov. 2023)

Punitive demolition and closure orders

135

Full Demolition **117**

85%

Partial Seal **18**

Location

Area A,B,C **117**

East Jerusalem **18**

Structure

Other **12**

Housing **117**

People Displaced

Total

705

307 Minors

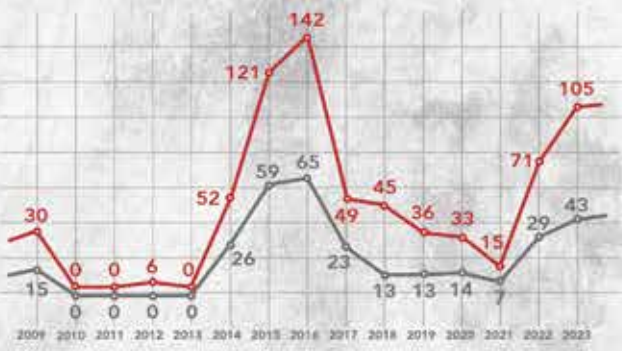

According to the United Nations Office for the Coordination of Humanitarian Affairs ("OCHA"), there were 6,179 Palestinian fatalities and 284 Israeli fatalities in context of the Israeli-Palestinian conflict between January 2008 and January 2023.[46] While most victims are Palestinian civilians and most perpetrators are affiliated with the Israeli forces,[47] all punitive demolitions target Palestinian families.[48] Historically, demolitions occurred without warning, but today, families are supposed to have a forty-eight hour notice period to appeal the order.[49]

Since the start of Israeli Occupation in 1967, thousands of Palestinian homes have been destroyed.[50] However, as Farrell noted in 2003, demolition data carries a margin of error due to underreporting and because the distinction between punitive, military, and administrative demolitions "is sometimes difficult to survey and is often ignored by mass media sources[.]"[51] Unfortunately, his observation remains true almost twenty years later. Although increased social media attention and local reporting efforts have helped close the gap,[52] punitive demolition data is still approximated. Between 1988 and 1992, the First Intifada, it is estimated that Israel punitively demolished around 490 Palestinian homes.[53] Between 2000 and 2005, the Second Intifada, "Israel punitively demolished at least 650 homes, displacing about 4,000 Palestinians."[54] Demolitions slowed in the years to follow but surged drastically between 2014 and 2016 after three Israeli yeshiva students were killed while hitchhiking in the West Bank—a tragedy that Israel attributed to Hamas, prompting "one of the largest and most aggressive [military] sweeps in the West Bank in a decade" and "igniting new frictions between Israelis and Palestinians, who just three months [earlier] were in the midst of U.S[.]-brokered peace negotiations."[55] Although numbers dipped again thereafter, especially during the COVID-19 pandemic, they are once more on the rise. Recent trends are depicted in the chart below, which displays data on punitive demolitions in the West Bank collected by OCHA since 2009.[56] With the number of people displaced in 2022 soaring above that of the past five years, it is increasingly important to evaluate the origin and credibility of Israel's punitive housing demolition practice—a practice deeply rooted in Palestine's history of relentless subjugation to occupation and Israel's current posture as the belligerent occupying power in Gaza and the West Bank.

Hum. Rts. in the Palestinian Territories Occupied since 1967, A/HRC/44/60, at 13 (2020) ("Punitive demolitions have never been used against the homes of Israeli Jewish civilians who have committed 'nationalist' crimes similar to those for which Palestinian homes have been destroyed.").

46 See Data on Casualties, OCHA, https://www.ochaopt.org/data/casualties (last visited Jan. 8, 2023) ("Only casualties that are the result of confrontations between Palestinians and Israelis in the context of the occupation and conflict are included.").

47 Id.

48 Supra note 45 and accompanying text; see also U.S. Dep't of State, Israel 2016 Hum. Rts. Rep. 94 (2016) (noting that Israel has failed "to apply the punitive demolition policy equally by also demolishing the homes of the families of [] Israelis" involved in violence against Palestinians).

49 Home Demolition as Collective Punishment, supra note 43; see also discussion infra Sections II(C), notes 175–78.

50 Atavastic Revenge–The Punitive Demolitions of Palestinian Homes, Israeli Committee Against House Demolitions (May 24, 2019), https://icahd.org/2019/ 05/24/atavastic-revenge-the-punitive-demolitions-of-palestinian-homes/ (estimating 48,000 Palestinian homes have been demolished since 1967).

51 Farrell, supra note 17, at 898.

52 See, e.g., Eye on Palestine (@eye.on.palestine), Instagram, https://www.instagram.com/eye. on.palestine/?hl=en (last visited Mar. 2, 2023) (aggregating news, media, and personal accounts of Israel's occupation of Palestine, including local coverage of punitive demolitions in the West Bank and Gaza).

53 Jillian Kestler-D'Amours, Israel's Top Court to Rule on Punitive Home Demolitions, Middle E. Eye (Feb. 13, 2015), https://www.middleeasteye.net/news/israels-top-court-rule-punitive-home-demolitions.

54 Id.

55 Ruth Eglash, Israeli Army Says Three Kidnapped Teenagers Found Dead, Wash. Post (June 30, 2014), https://www.washingtonpost.com/world/middle_east/three-kidnapped-israeli-teenagers-found-dead-reports-say/2014/06/30/4e6a271a-007a-11e4-8572-4b1b969b6322_story.html (noting that Israeli Prime Minister Netanyahu said "Hamas is responsible, and Hamas will pay").

56 See Breakdown of Data on Demolition and Displacement in the West Bank, supra note 12 (aggregating data on the demolition of Palestinian-owned structures); see also Farrell, supra note 17, at 899 (collecting data on demolitions and sealings from 1987 until 2002).

guerrilla activities."[36] Punitive demolitions are also cloaked in military necessity and can occur notwithstanding proper housing permits and title. It is similarly irrelevant whether suspected offenders actually own the house in question or if it belongs to a relative.[37] Suspected offenders are Palestinian political activists or civilians accused of perpetrating violence or other security breaches against Israeli forces or settlers.[38] They are typically detained at Israeli military checkpoints, during Israeli raids of Palestinian villages, and at protests that have escalated into violent clashes.[39] Escalation may ensue when Israelis deploy rubber bullets and tear gas against Palestinian protesters, who respond by throwing stones.[40]

Punitive demolitions target Palestinian families as a means of deterring security breaches.[41] The Israeli government contends that lengthy prison terms and threats of capital punishment are ineffective against security breaches and that punitive demolitions help fill the "deterrence vacuum" by forcing activists to "consider the possible ramifications of their actions upon their family."[42] Punitive demolitions are "meant to harm people who have done nothing wrong and are suspected of no wrongdoing, but are related to Palestinians who attacked or attempted to attack Israeli civilians or security forces."[43] But "[i]n almost all cases, the individual who carried out the attack or planned to do so no longer lives in the house, as they were killed by Israeli security forces during the attack or were arrested and face a long prison sentence in Israel."[44] Inversely, Israel does not employ punitive demolitions against "Israeli settlers who were involved in fatal attacks against Palestinians."[45]

36 OPT: The Legality of House Demolitions, supra note 18.

37 Id.

38 See The HCJ Approves the Punitive Demolition of a West Bank Home of a Palestinian Woman and Her Three Children Following an Attack Allegedly Perpetrated by the Children's Father, HaMoked (June 24, 2021), https://hamoked.org/document.php?dID=Updates2249 ("Following every Palestinian act of violence in which an Israeli is killed, the military issues a demolition order against the home of the perpetrator's family.").

39 See, e.g., K.F., Israel to Punitively Demolish Prisoners' Family House in Ramallah-District Village, WAFA (Jan. 2, 2020), https://english.wafa.ps/page.aspx?id=082hKsa114614855025a082hKs (noting one suspected offender, Karmel, was detained "at a military checkpoint while returning from a wedding party in Hebron" while the other, Qassam, was detained "during an Israeli raid into his hometown"—both for purported political affiliation with the Popular Front for the Liberation of Palestine).

40 See Israeli Police Fire Rubber Bullets in New Al-Aqsa Incursion, Al Jazeera (Apr. 21, 2022), https://www. aljazeera.com/news/2022/4/21/israeli-police-fire-rubber-bullets-in-new-al-aqsa-incursion ("Israeli forces targeted worshippers with tear gas and rubber bullets during dawn prayers and that Palestinian youth responded with stones and petrol bombs."); Aaron Boxerman, Palestinians Say Teen Killed by Rubber Bullet in Clashes Near Ramallah, Times of Isr. (May 11, 2022), https://www.timesofisrael.com/liveblog_entry/palestinians-say-teen-killed-by-rubber-bullet-in-clashes-near-ramallah/ ("The Israeli army confirms that troops fired rubber bullets at Palestinians who threw stones at an Israeli military outpost near the Psagot settlement.").

41 K.F., Israeli Court Orders Punitive Demolition of Prisoner's Family House in Jenin-District Town, WAFA (Apr. 7, 2022), https://english.wafa.ps/Pages/Details/128711.

42 Mark Regev, Arguing with the US over House Demolitions, Jerusalem Post (Jan. 14, 2022), https://www.jpost. com/opinion/article-692501.

43 Home Demolition as Collective Punishment, B'Tselem (Nov. 11, 2017), https://www. btselem.org/punitive_ demolitions.

44 Id.

45 K.F., Israeli Court Orders, supra note 41; see also Gideon Levy, Israel Razed a Palestinian Mansion as Collective Punishment, Haaretz (July 16, 2021), https://www.haaretz.com/israel-news/2021-07-16/ty-article-magazine/.premium/israel-razes-palestinian-home-as-collective-punishment -u-s-intervention-be-damned/0000017f-dbac-db5a-a57f-dbee17a70000 ("The Jewish terrorist whose family's home is demolished has yet to be born."); Rep. of the Special Rapporteur on the Situation of

2. ISRAELI DEMOLITION POWER IN THE WEST BANK

Israel's practice of demolition and displacement in Palestine is longstanding and multifaceted.[27] Although Israel targets a broad range of Palestinian structures, including those purposed for agriculture, infrastructure, and livelihood,[28] this Note focuses specifically on residential housing demolitions. Housing demolitions are executed "by way of explosives or armored bulldozers accompanied by military units."[29] After demolition, the property is forfeited and declared a "closed area," meaning that no one may enter.[30] Operations usually take place during declared curfews or under the cover of darkness to minimize interference.[31] After the fact, "no government assistance is provided to displaced families, who must instead rely on relatives, neighbors, or international organizations, such as the International Committee of the Red Cross."[32]

Israel employs three housing demolition strategies, the first of which is administrative. Thereunder, "[h]ouses may be demolished by Israeli occupation forces because a building permit was not sought prior to their construction, or for some other technical breaches to applicable administrative law."[33] Israel's second housing demolition strategy is militaristic, arising where "destructions are made necessary by the conduct of armed hostilities and fall[ing] under the rules of military necessity."[34] For example, if Palestinian homes are located too close to the Separation Wall—a militarized barrier built by Israel along its alleged border with the West Bank—they may face demolition.[35] Without discounting the harm that administrative and military demolitions cause to Palestinian society, this Note centers specifically on Israel's third strategy: punitive housing demolitions, whereby "demolitions may occur outside the scope of military operations or Israel administrative power . . . and be used by the Israel occupation forces as a response against persons suspected of taking part in—or directly supporting criminal or

27 See Israel's Demolition of Palestinian Homes: A Fact Sheet, Israeli Committee Against House Demolitions (Apr. 20, 2021), https://icahd.org/2021/04/20/the-demolition-of-palestinian-homes-by-israel-a-fact-sheet/ (noting that at least 130,000 Palestinian homes and other structures have been destroyed since 1948).

28 Data on Demolition and Displacement in the West Bank, supra note 12.

29 OPT: The Legality of House Demolitions, supra note 18.

30 Id.

31 Farrell, supra note 17, at 888 ("These operations usually take place under cover of darkness or during declared curfew to minimize interference.").

32 Id. at 888–89.

33 OPT: The Legality of House Demolitions, supra note 18; see also Demolition Watch, UNRWA, https://www.unrwa.org/demolition-watch (last visited Nov. 8, 2022) ("The vast majority of demolition orders are issued because a home or structure has been built without an Israeli permit . . . [but] more than 94 per cent of all Palestinian permit applications have been rejected in recent years. This means that when a family expands or a community wants to build infrastructure to meet its basic needs, the choice faced is between building without a permit, or not building at all.").

34 OPT: The Legality of House Demolitions, supra note 18.

35 See Press Release, Amnesty International, Israel Continues Policy of Systematic Forced Displacement with Wave of Home Demolitions in Sur Baher (July 22, 2019), https://www.amnesty.org/en/latest/press-release/2019/07/israel-continues-policy-of-systematic-forced-displacement-with-wave-of-home-demolitions-in-sur-baher/ ("Israel has attempted to justify these demolitions under the guise of security by claiming the homes are too close to the wall/fence . . . .").

ISRAELI DEMOLITION POWER IN THE WEST BANK

This Note seeks to add fresh analysis to the standing body of scholarly work criticizing Israel's demolition practice. While acknowledging that Palestinian political violence can cause grievous harm to Israeli civilians, it condemns Israel's abuse of innocent Palestinian families as a purported deterrent mechanism. With that in mind, I respond to the ongoing surge in West Bank punitive housing demolitions and discuss the tension created with due process norms elsewhere affirmed in Israeli jurisprudence. Specifically, this Note evaluates Israel's position on both pre-conviction and collective punishment, and is the first to discretely identify how Israeli jurisprudence contradicts punitive demolitions on each ground. Section II of this Note previews Israel's housing demolition practice in Palestine, outlining its three primary demolition strategies: (1) administrative, (2) military, and (3) punitive. Focusing on Israel's punitive strategy, Section II then introduces recent trends in open-source demolition data, highlighting the rise in cases following the COVID-19 pandemic. Subsection A summarizes the history of occupation in Palestine, from the Bronze Age through Israel's current posture as the occupying power in Gaza, East Jerusalem, and the West Bank.

Subsection B discusses the role of Palestine's occupying powers in shaping Israel's punitive demolition power in the West Bank, with focus on the legacy of the British Emergency Regulations—specifically, Regulation 119—now parasitic to Israel's perpetual "state of emergency." Subsection C analyzes the scope of Regulation 119, noting the broad discretionary power of the Israeli military to execute punitive demolition orders thereunder and the Israeli High Court's high deference thereto. It also presents Israel's attempt to mask punitive demolitions as administrative sanctions and the limited appeal power of victimized Palestinian families. Section III argues that Israel's punitive housing demolition practice creates tension with due process norms elsewhere affirmed in Israeli jurisprudence. Section III does not substantively analyze punitive demolitions under international law because Israel denies the applicability of relevant international instruments to Palestine. Without giving merit to that position, I arguendo limit my core analysis of punitive demolitions to the domestic stage. Subsection A addresses the pre-conviction character of punitive demolitions and discusses how Israel's usual stance against pre-conviction punishment stops short of Regulation 119.

Subsection B frames punitive demolitions as collective punishment, contending Israel's esteem for individual responsibility similarly sidesteps innocent Palestinian families dispossessed of their homes under Regulation 119. Section IV concludes by determining that Israel's punitive housing demolition practice undercuts its own commitments to due process. Overall, the goal of this Note is to raise alarm about the recent surge in punitive housing demolitions in the West Bank and to assert that Israel's punitive demolition power under Regulation 119 ought to be significantly curtailed, if not wholly annulled.

note 20, at 416–22 (analyzing punitive demolitions as collective punishment).

Israel's punitive demolition practice has long attracted the scrutiny of scholars. It operates outside property law regimes like condemnation, instead arising under the auspices of alleged military necessity in the context of Israel's emergency powers.[14] In 1994, Dan Simon published an article examining the legality of Israel's housing demolitions.[15] He observed that "demolitions inflict non-individual punishments on innocent people" and are "therefore inconsistent with [both] international and Israeli law and with universally accepted principles of justice."[16] Nearly thirty years have passed since Simon's robust analysis, meriting a reevaluation of new case law and demolition data. In 2003, Brian Farrell published a comparable article assessing Israel's punitive demolition practice through an international human rights and humanitarian law lens.[17] He argued that "punitive demolitions must be subjected to the full scrutiny of the Hague Regulations and Fourth Geneva Convention."[18] Although he acknowledged that punitive demolitions violate due process rights under international law, he did not substantively review punitive demolitions in the context of Israeli law.[19] Farrell's article has also aged twenty years, inviting additional discussion.

Further provoking this Note, Guy Harpaz wrote an article in 2014 discussing demolitions under Israeli law.[20] He contrasted the High Court's housing demolition jurisprudence with its own jurisprudence in comparable areas.[21] However, Harpaz focused primarily on demolitions as collective punishment without narrowly focusing on the implications of demolitions as pre-conviction punishment.[22] Three years later, Ryan Corbett published a note examining Israel's use of collective punishment in the West Bank and investigating "the best forum for prosecuting these violations."[23] Although he analyzed demolitions as collective punishment under both Israeli and international law, his analysis did not focus exclusively on punitive demolitions.[24] Corbett canvased a portfolio of collective punishment strategies, including road closures, area closures, and home raids in Palestine.[25] And like Harpaz's article, Corbett's note did not explicitly address the pre-conviction character of punitive demolitions.[26]

demolishing-homes-of-palestinians-accused-of-violence/2020/08/19/e1996e5e-defb-11ea-b4f1-25b762cdbbf4_story.html ("[Israel's] home-demolition policy puts a particular burden on women . . . [o]ften, . . . the wife or mother of an accused attacker is left scrambling to find shelter for the rest of the family."); see also Rep. of the Special Comm. to Investigate Israeli Practices Affecting the Hum. Rts. of the Palestinian People and Other Arabs of the Occupied Territories, transmitted by Note dated 3 October 2022 from the Secretary-General, U.N. Doc. A/77/501 (Oct. 3, 2022) ("Punitive home demolitions also disproportionally affect Palestinian women and girls, and have severe impacts on their physical and psychological well-being.").

14 See discussion infra Sections II(B) & III(A) and notes 119–40, 212–13.

15 Dan Simon, The Demolition of Homes in the Israeli Occupied Territories, 19 Yale J. Int'l L. 1 (1994).

16 Id. at 75.

17 See Brian Farrell, Israeli Demolition of Palestinian Houses as a Punitive Measure: Application of International Law to Regulation 119, 28 Brook. J. Int'l L. 871, 900–35 (2003) (analyzing punitive demolitions as a violation of the International Covenant on Civil and Political Rights, the Hague Relations, and the Fourth Geneva Convention).

18 Id. at 935; see also Harvard University, OPT: The Legality of House Demolitions Under International Humanitarian Law (May 31, 2004) (commenting a year after Farrell's article on the legality of housing demolitions under international humanitarian law with a cursory review of Israeli jurisprudence).

19 See Farrell, supra note 17, at 926–32 (discussing principles of individual responsibility and fair trial rights articulated in the Fourth Geneva Convention, but not Israeli jurisprudence).

20 Guy Harpaz, Being Unfaithful to One's Own Principles: The Israeli Supreme Court and House Demolitions in the Occupied Palestinian Territories, 47 Isr. L. Rev. 401, 403 (2014).

21 Id.

22 See id. at 416–22 (focusing on the fact that punitive demolitions do not require individual responsibility, complicity, or dangerousness).

23 Ryan Corbett, Prosecuting Collective Punishment: Israel's Breach of International Law in the West Bank, 35 B.U. Int'l L. J. 369, 369 (2017).

24 Id.

25 Id. at 370, 374, 377.

26 Compare id. at 371 ("This Note discusses the collective punishment used by Israel in the West Bank."), with Harpaz, supra

1. INTRODUCTION

On April 30, 2022, Israeli forces arrested Sameeh Mohammed and his oldest son Youssef for suspected involvement in the death of an Israeli guard near Nablus in the West Bank, Palestine.[1] Without trial or conviction, Israel ordered the punitive demolition of their family home in Qarawat Bani Hassan.[2] Moments before sunrise on May 1, 2022—Eid al-Fitr, the last day of Ramadan—Israeli forces blew up the lock on the house without knocking, jolting Sameeh's wife Nuseiba and her five sleeping children awake.[3] Her son Bilal, then sixteen years old, watched in horror as the soldiers entered under the cover of darkness and prepared the house for demolition, taking photos and making holes in the walls to affix explosives.[4] Their house was built in 1995 and renovated in 2005 before Bilal was born.[5] Bilal's brother Omair was then nineteen, Imad was thirteen, and Abdullah was eight.[6] Bilal's youngest brother, Mohammad, was only three-years-old.[7] None of them were involved in the alleged incident giving rise to the punitive demolition order.[8]

Although the soldiers did not execute the demolition that morning, they promised to return.[9] They did not provide written notice specifying the date or rationale for impending demolition, leaving Nuseiba and her children in a state of apprehension about the fate of their home.[10] On May 19, 2022, counsel for Nuseiba and her family filed a petition with the Israeli High Court of Justice appealing the demolition.[11] The High Court denied the petition on June 2, 2022, and their family home was demolished shortly thereafter, along with four other structures in the community.[12] Nuseiba was left homeless, forced to raise her children without shelter, protection, or support as many Palestinian women have been made to do before her.[13]

---

1 Palestinian Human Rights Organizations Council (PHROC), Joint Urgent Appeal to the United Nations Special Procedures on Israel's Punitive Demolition Orders Against the Homes of Nuseiba Assi, Amal Marei, and Awad Marei, (June 2, 2022); see also Interview with Wa'il A. Qut, Legal Advisor, Jerusalem Legal Aid & Hum. Rts. Center (JLAC), in Ramallah, Palestine (May 19, 2022); HCJ 3401/22 Nuseiba Assi v. Military Commander (2022) (unpublished).

2 Interview with Wa'il A. Qut, supra note 1.

3 Id.

4 Id.

5 Id.

6 Id.

7 Id.

8 Id.

9 Id.

10 Id.

11 Id.

12 See Situation Report of the United Nations Office for the Coordination of Human Affairs (OCHA), West Bank Demolitions and Displacement: An Overview (Oct. 4, 2022), https://www.ochaopt.org/sites/default/files/Demolition-Monthly-report-July-August_2022.pdf ("On 26 July, Israeli forces raided Qarawat Bani Hassan (Salfit) and demolished two homes with multiple floors of families whose members were accused of killing a guard of an Israeli settlement in April 2022."); see also Data on Demolition and Displacement in the West Bank, OCHA, https://www.ochaopt.org/data/demolition (last visited Jan. 8, 2023) (recording five punitive demolitions in Qarawat Bani Hassan on July 26, 2022, of which two were punitive housing demolitions).

13 See Steve Hendrix, Rare Israeli Ruling Against Practice of Demolishing Homes of Palestinians Accused of Violence, Wash. Post (Aug. 19, 2020), https://www.washingtonpost.com/world/middle_east/rare-israeli-ruling-against-practice-of-

INTRODUCTION

Rebecca Mooney

Since the termination of the British Mandate in 1948 and Israel's subsequent occupation of Palestine, the Israeli government has punitively demolished hundreds of Palestinian homes in the West Bank. After a slight downturn during COVID-19, numbers are once again on the rise. Israel's punitive demolition strategy targets the innocent families of Palestinians allegedly involved in security offenses against Israel. When a suspected offender is detained, Israel orders the demolition of their family home—usually, before the suspect is tried or convicted, and regardless of whether they own or permanently reside in the house. In support of its punitive demolition campaign, Israel cites Regulation 119, a British Mandate-era law sustained by and parasitic to Israel's perpetual "state of emergency." Regulation 119 affords broad discretion to the Israeli military in ordering punitive demolitions and is met with considerable deference from the Israeli High Court of Justice. However, this Note contends that Israel's punitive housing demolition strategy creates tension with due process norms elsewhere affirmed in Israeli jurisprudence. First, punitive demolitions violate Israel's respect for fair trial rights and the presumption of innocence, unlawfully constituting pre-conviction punishment. Second, they defy Israel's esteem for individual responsibility, manifesting collective punishment. Given Israel's stated desire for legal consistency and normative harmony, it is incumbent on the High Court to resolve the jurisprudential hypocrisy inherent in its treatment of punitive demolition orders and to curtail Regulation 119.

Copyright © 2023 Rebecca Mooney Candidate for Juris Doctorate and Master of Laws in Comparative and International Law at Duke University School of Law, expected 2024. Thanks to Professor Shitong Qiao for his thoughtful feedback and to Wa'il A. Qut with the Jerusalem Legal Aid & Human Rights Center (JLAC) in Ramallah, Palestine, for his helpful suggestions in conducting background research.

The study notes that during the period of July 2014 through August 2022, the Israeli Supreme Court served to cancel only nine demolition orders. This low percentage of intervention by the Israeli Supreme Court is further evidence of the great deal of hypocrisy practiced by court (by accepting the principle of punishment before conviction and extending punishment to include entire families) particularly following the formation of a more extreme and racist right-wing government in the occupying state since the beginning of the year 2023, whereby the parties of this government have been influencing the judiciary. The role of the Supreme Court, despite its defects, makes it absurd to continue engaging in the theatrics of "the independent role of the Supreme Court", which has turned into merely a rubber stamp for the government's annexation, expansion, and aggression.

Such have collectively prompted JLAC to take a decision to discontinue challenging punitive demolition orders before the court, where the chances of success are non-existent; especially after the Israeli District Court fined a petitioner five thousand shekels and a widespread incitement campaign was launched by a group of racist Israeli lawyers against a JLAC lawyer for allegedly defending "terrorism and terrorists." This is not justice and nor will it ever be.

JLAC would like to extend its appreciation and thanks to the researcher, Rebecca Mooney, for her efforts, as well as to JLAC's lawyer Wa'il Abdul Rahim for his oversight.

Lastly, JLAC would like to clarify that publishing the study does not necessarily signify approval of all of the content, especially as pertaining to the terms used. JLAC is solely responsible for its translation into Arabic, and it bears responsibility for any error in translation not identical to the original research in English.

Issam Al-Arouri

JLAC General Director

JLAC'S INTRODUCTION

The Jerusalem Legal Aid and Human Rights Center (JLAC) publishes the following study prepared by researcher Rebecca Mooney, a candidate for Juris Doctorate and Master of Laws in Comparative and International Law at Duke University School of Law. Mooney interned with JLAC for 6 weeks in the summer of 2022, under the supervision of JLAC attorney Wa'il Abdul Raheem. The paper was originally published in the duke journal of comparative & international law,Volume 33, Number 2, Pages 253-288, Spring 2023.

The study provides that punitive demolition has been practiced since the beginning of the Israeli occupation, with such policy based on Article 119 of the British Emergency Regulations for the year 1945. The importance of the study stems from its timing, as such policy of punitive demolition has witnessed a clear escalation, and that it "is considered the first of its kind to separately specify how Israeli law contradicts punitive demolitions on the ground," as stated in the research introduction.

It is noteworthy to mention that the occupation authorities decided in 2005, according to the recommendations of an Israeli military committee headed by Major General Udi Shani: that "The effectiveness of this policy as a deterrent is questionable, and that such policy by creating hatred it has caused more harm than good." As a result, punitive demolitions were halted for ten years. The punitive demolition policy, however, was resumed in the year 2014 when Israeli religious school students were killed in the West Bank. However, with "no positive impact on the political or security content," the Israeli resumption of punitive demolitions in 2014, seemed to be more of an "unfocused revenge" as the research states.

The occupation authorities carried out two punitive demolition crimes within five years between 2009 and 2013 but returned forcefully to practicing this form of collective punishment between the years 2014 through 2022, where it completely demolished 94 homes and partially demolished or closed 15 homes. While this publication was being prepared in early December 2023, occupation forces had completely demolished 34 homes on punitive grounds since the start of 2023, thus reaching a peak demolition-rate for the two decades.

HYUNDAI
HYUNDAI

INDEX

JLAC'S INTRODUCTION 4

1. INTRODUCTION 9

2. ISRAELI DEMOLITION POWER IN THE WEST BANK 13

A. Palestine under Occupation 17

B. Contemporary Palestine and its Judicial Landscape 19

C. Legacy of British Emergency 22

D. Deference to the Discretionary Power of the Israeli Military 27

3. JURISPRUDENTIAL HYPOCRISY. 33

A. Punitive Demolitions as Pre-conviction Punishment 34

B. Punitive Demolitions as Collective Punishment 38

4. CONCLUSION 43

JURISPRUDENTIAL HYPOCRISY UNDER ISRAEL'S NORMATIVE UMBRELLA:

PUNITIVE DEMOLITIONS AS PRE-CONVICTION, COLLECTIVE PUNISHMENT IN THE WEST BANK

Rebecca Mooney

مركز القدس للمساعدة القانونية وحقوق الإنسان
Jerusalem Legal Aid and Human Rights Center

2023

Cover photo by

Musaab Shawer - Hebron

Internal photoes by

Issam Rimawi

Musaab Shawer

Contact Us

Ramallah Office

Millennium Bldg., 3rd fl

Kamal Nasser St.

Tel: +970 2 298 7981

Fax: +970 2 2987982

www.jlac.ps

https://www.facebook.com/JLACps

JURISPRUDENTIAL HYPOCRISY UNDER ISRAEL'S NORMATIVE UMBRELLA:

PUNITIVE DEMOLITIONS

AS PRE-CONVICTION, COLLECTIVE PUNISHMENT IN THE WEST BANK